The Islamic University–Gaza
Research and Postgraduate Affairs
Faculty of Arts
Department of Geography

الجامعـــــــة الإســـلاميـة – غـزة
شئون البحث العلمي والدراسات العليا
كـليـــــــــــــــــــة الآداب
قســـــــم الجـغـرافـيـــــــــا

جريمة السرقة والسطو في محافظات غزة

"دراسة في جغرافية الجريمة"

Robbery and burglary Crimes in Gaza Governorates
"A study in Crime Geography "

إِعدَادُ البَاحِثِ

وسيم أحمد حسن مبارك

إِشرَافُ

الدُكتُور / أَشْرَفْ حَسَنْ شَقْفَة

قُدمَ هَذا البحثُ اِستِكمَالاً لِمُتَطلباتِ الحُصولِ عَلى دَرَجَةِ الْمَاجِستِيرِ
فِي الجغرافيا بِكُليةِ الآداب فِي الْجَامِعَةِ الإسلامِيةِ بِغَزة

يناير/2017م – ربيع الآخر/ 1438هـ

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

جريمة السرقة والسطو في محافظات غزة

"دراسة في جغرافية الجريمة"

Robbery and burglary Crimes in Gaza Governorates
" A study in Crime Geography "

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	وسيم أحمد مبارك	اسم الطالب:
Signature:	وسيم أحمد مبارك	التوقيع:
Date:	2017/1/15م	التاريخ:

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية غزة
The Islamic University of Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم: ج س غ/35/ Ref:

التاريخ: 2017/01/15م Date:

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **وسيم أحمد حسن مبارك** لنيل درجة الماجستير في **كلية *الآداب*/ قسم الجغرافيا** وموضوعها:

جريمة السرقة و السطو في محافظات غزة
دراسة في جغرافية الجريمة

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الأحد 17 ربيع الثاني 1438هـ، الموافق 2017/01/15م الساعة التاسعة صباحاً بمبنى القدس، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. أشرف حسن شقفة	مشرفاً و رئيساً	.....
د. فوزي سعيد الجدبة	مناقشاً داخلياً	.....
د. عادل عبد القادر منصور	مناقشاً خارجياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية *الآداب*/**قسم **الجغرافيا**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبدالرؤوف علي المناعمة

ملخص الدراسة

هدف الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى القاء الضوء على حجم جريمة السرقة والسطو في محافظات غزة، والتعرف على التوزيع المكاني لها بالإضافة الى التعرف على الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جريمة السرقة والسطو، والاثار المترتبة عليها.

منهج وأداة الدراسة: ولتحقيق هذه الاهداف اعتمد الباحث على بيانات وزارة الداخلية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وقام الباحث بإعداد الاستبانة ووزعت على عينة الدراسة وتكونت من 132 نزيلاً في مراكز الاصلاح والتأهيل في كافة محافظات غزة، إضافة الى كافة نظارات مراكز الشرطة الموزعة على محافظات غزة، للتعرف على الخصائص الأولية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جريمة السرقة والسطو.

تقسيم الدراسة: قسمت الدراسة الى أربعة فصول، حيث تضمن الفصل الاول الإطار النظري للدراسة، بينما تضمن الفصل الثاني الأبعاد الجغرافية لجريمة السرقة والسطو في المحافظات والعوامل المؤثرة فيها، أما الفصل الثالث فتناول دراسة الخصائص الأولية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جريمة السرقة والسطو كما تضَّمن الفصل الرابع العوامل الاجتماعية والاقتصادية والدينية لجريمة السرقة والسطو في محافظات غزة وكذلك الآثار الاجتماعية والاقتصادية والدينية لجريمة السرقة والسطو في محافظات غزة.

نتائج الدراسة: أظهرت الدراسة أن جريمة السرقة والسطو في محافظات غزة تأخذ طابعاً متذبذبا وأن المشكلة الحقيقية تتمثل في الأوضاع الاقتصادية الصعبة حيث أن (68.2%) من أفراد عينة الدراسة ارتكبوا جرائمهم بسبب الاوضاع الاقتصادية الصعبة.

توصيات الدراسة: وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بإحصائيات الجريمة ونشرها من قبل الجهات المسئولة حتي يتسنى للباحثين دراستها، والعمل علي زيادة أفراد الأمن بالتزامن مع الزيادة السكانية، وضرورة تطوير الأجهزة الأمنية بما يتناسب مع النمو العمراني المتسارع في محافظات غزة ، وضرورة سن قوانين تتناسب مع خطورة جريمة السرقة والسطو.

Abstract in English

Study Aim: This study aimed to shed light on the magnitude of the theft and burglary crimes in Gaza governorates and to identify the spatial and demographic distribution of those crimes as well as their perpetrators' social and economic characteristics and their implications.

Study Methodology and Tools: To achieve the study aims, the researcher depended on data from the Palestinian Ministry of Interior and the Palestinian Central Bureau of Statistics. The researcher designed a questionnaire and distributed it to the study sample which consisted of 132 inmates in reform and rehabilitation centers and police stations' detention centers in all Gaza governorates. The aim of the questionnaire was to identify the basic, social and economic characteristics of perpetrators of the theft and burglary crimes.

Study Chapters: The study was divided into four chapters, where the first chapter included the theoretical framework of the study, while the second chapter comprised the geographical dimensions of the theft and burglary crimes in the governorates and the factors influencing them. The third chapter included the basic, social and economic characteristics of the perpetrators of the theft and burglary crimes, whereas the fourth chapter comprised the social, economic and religious factors of the theft and burglary crimes in Gaza governorates, as well as their social, economic and religious consequences.

Study Results: The study revealed that the theft and burglary crimes in the Gaza governorates were of a fluctuating nature and that the real problem manifested itself in the difficult economic situation as (68.2%) of the study sample committed their crimes because of the difficult economic conditions.

Study Recommendation: The study recommended the necessity of paying attention to crime statistics and their publication by the responsible authorities so that the researchers are able to study them. The study also recommended the need for increasing the numbers of security personnel in conjunction with the population increase, the need for security agencies to develop in commensuration with the rapidly increasing urban growth in the Gaza governorates, and the need for enacting laws commensurate with the gravity of the theft and burglary crimes.

الإهداء

اهدي هذه الرسالة:

- ❖ إلى من هو أحبُ إليَّ...إلى من أُضحي لاجله بأغلى ما أملك إلى شفيعي يوم القيامة سيد الخلق اجمعين محمد صلى الله عليه وسلم .
- ❖ إلى من أقول ربي ارحمهما كما رباني صغيرا.... إلى من رباني على الفضيلة، وزرع فيَّ حب العلم والتعليم – والديَّ العزيزين _ هذه ثمرة دعائكما الذي لا ينقطع، فجزاكما الله خير الجزاء.
- ❖ إلى إخواني وأخواتي واعمامي وعماتي وأخوالي وخالاتي وجميع الاهل والاحباب.
- ❖ إلى قرة عيني زوجتي الغالية
- ❖ إلى رفاقي في الدراسة، واخص بالذكر: محمود أبوسيف.
- ❖ إلى جميع أصدقائي الذين ضحوا من أجلي.
- ❖ إلى كل من ضحى بأغلى ما يملك لتكون راية الإسلام عالية خفاقة... إلى أرواح الشهداء، الذين قضوا نحبهم في خدمة الدين، وكل المجاهدين، الذين ساروا على درب الشهداء.
- ❖ إلى جامعتي الإسلامية، التي أفتخر بأني أحد طلابها' سائلاً المولى – صلى الله عليه وسلم– ان يديمها منارةً للعلم والعلماء.

أهدي هذا الجهد المتواضع

الباحث

وسيم احمد مبارك

الشكر والتقدير

قال تعالى: ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِنْ قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾[النمل:19].

في البداية أشكر الله العظيم ربَّ العرشِ الكريمِ الذي مكنني من إنجاز هذا البحث، وصلاةً وسلاماً على نبينا محمد ﷺ وعلى وأله وصحبه ومن والاه، وبعد:-

فإنني أتقدمُ بجزيل الشكر والعرفان:

إلى الدكتور/ أشرف حسن شقفة أُستاذ الجغرافية البشرية، المساعد بكلية الآداب الذي أشرف على هذا البحث وأسدى لي الإرشادات والتوجيهات لإتمام هذا البحث، وإخراجه بهذه الصورة.

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى عضوي لجنة المناقشة

الدكتور الفاضل: فوزي سعيد الجدبة حفظه الله

الدكتور الفاضل: عادل عبد القادر منصور حفظه الله

على ما بذلاه من جهدٍ في قراءة بحثي وتنقيحه وإسداء النصح والتوصيات ليخرج هذا البحث في أبهى حَلة فجزاكما اللهُ عنا خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر إلى قيادة الشرطة الفلسطينية في محافظات غزة وتحديداً وحدة التخطيط والتطوير وأخص بالذكر الرائد / صلاح أمين مطر والنقيب/ جميل محمد الزعانين.

لتعاونهما من أجل الحصول علي بيانات من السجلات الجنائية

كما أتقدم بالشكر إلى أخي الأستاذ/ أيمن أحمد مبارك "أبو أحمد" لما قدمه لي من جهد مبارك طوال فترة الدراسة فجزاه الله كل الخير.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير للجامعة الغراء، الجامعة الاسلامية مخرجة العلماء والابطال والشهداء. ولا يفوتني أن أشكر كل من ساندني من أهلي وأصدقائي لإتمام هذه الرسالة.

كما أتقدم بالشكر والامتنان للأخوين الكريمين محمد ياسر السحار، وناصر تيسير السحار، على ما بذلاه من جهد معي فبارك الله فيهما

الباحث

وسيم أحمد مبارك

فهرس المحتويات

إقـــرار ..... أ

نتيجة الحكم ..... ب

ملخص الدراسة ..... ت

Abstract in English ..... ث

الإهداء ..... ج

الشكر والتقدير ..... ح

فهرس المحتويات ..... خ

فهرس الجداول ..... ر

فهرس الأشكال والرسومات ..... س

الفصل الأول الإطار العام للدراسة 2

المقدمة 2

أولاً- أسئلة ومشكلة الدراسة : 3

ثانيا- فرضيات الدراسة : 3

ثالثا- حدود الدراسة : 4

رابعاً- أهداف الدراسة 6

خامساً- أهمية الدراسة 6

سادساً- مبررات اختيار الموضوع 7

سابعاً- منهج الدراسة: 7

ثامناً- مصادر البحث (طرق جمع المادة العلمية): 7

تاسعاً- الدراسات السابقة 8

الفصل الثاني الإطار النظري 16

اولاً: المفاهيم والمصطلحات: 16

ثانياً: تقسيم الجرائم في القانون 20

ثالثاً: دوافع ارتكاب جريمة السرقة والسطو والسلب 20

رابعاً: أركان الجريمة العامة 21

خامساً: العوامل المؤثرة في السلوك الإجرامي: 24

سادساً: التطور التاريخي لجغرافيا الجريمة 29

سابعاً: الاتجاهات المفسرة للجريمة 30

الفصل الثالث الأبعاد الجغرافية لجرائم السرقة والسطو في محافظات غزة والعوامل المؤثرة فيها .. 40

أولاً: الأبعاد المكانية والزمنية لجريمة السرقة والسطو في محافظات غزة : 40

ثانياً: العوامل الجغرافية المؤثرة في جريمة السرقة والسطو في محافظات غزة: 63

الفصل الرابع الخصائص الأولية والاقتصادية والاجتماعية لجريمة السرقة والسطو 75

المقدمة 75

أولاً: منهجية الدراسة الميدانية واجراءاتها. 75

ثانياً: المعلومات الشخصية لمرتكبي جريمة السرقة والسطو: 78

ثالثاً: الخصائص الاقتصادية لمرتكبي جرائم السرقة والسطو: 82

رابعاً: الخصائص الاجتماعية والأسرية لمرتكبي جريمة السرقة والسطو: 83

خامساً: بيانات خاصة بمرتكبي جريمة السرقة والسطو 90

الفصل الخامس العوامل والاثار المترتبة على جريمة السرقة والسطو 100

أولاً: العوامل المؤثرة على جريمة السرقة والسطو وتتمثل في. 100

ثانياً– الآثار المترتبة على جريمة السرقة والسطو على الفرد والمجتمع : 103

عرض وتحليل النتائج لدراسة الميدانية وفقا لاستجابات أفراد العينة اتجاه مكونات فرضيات البحث: ..106

الخاتمة 115
أولاً– النتائج: 115
ثانياً– التوصيات: 116
المصادر والمراجع 118
أولاً– المراجع العربية: 119
ثانياً– المراجع الأجنبية: 125
مـلاحـق الدراســة 126

فهرس الجداول

جدول (3.1): عدد الجرائم العامة وجرائم السرقة والسطو في محافظات غزة 2000– 2015م..... 41

جدول (3.2): أنواع الجرائم الرئيسية وتوزيعها الجغرافي على محافظات غزة لعام 2014–2015م..... 46

جدول (3.3): العلاقة بين حجم المحافظة والجرائم العامة لعامي 2014–2105م 49

جدول (3.4): التوزيع الجغرافي لجريمة السرقة والسطو في محافظات غزة للفترة 2000–2015م..... 54

جدول (3.5): العلاقة بين حجم جريمة السرقة والسطو وحجم الخدمة الذي يقدمها المركز للسكان عام 2014 – 2015م 58

جدول (3.6): عدد جرائم السرقة والسطو والكثافة السكانية في محافظات غزة للعام 2015م 64

جدول (3.7): المعدل الخام لجريمة السرقة والسطو لكل 100000 نسمة في محافظات غزة في عام 2015م 67

جدول (3.8): عدد جرائم السرقة والسطو حسب المساحة الكلية لمحافظات غزة للعام 2015م 69

جدول (3.9): حجم المحافظة السكانية وعدد جرائم السرقة والسطو في محافظات غزة للعام 2015م..... 71

جدول (3.10): درجة التزاحم السكاني في محافظات غزة..... 73

جدول (4.1): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب العمر 78

جدول (4.2): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب مكان الاقامة 79

جدول (4.3): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب نوع التجمع 79

جدول (4.4): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب المواطنة..... 80

جدول (4.5): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب ملكية السكن..... 82

جدول (4.6): توزيع عينة الدراسة حسب عمل الوالدين 82

جدول (4.7): توزيع عينة الدراسة حسب عدد أفراد أسرة مرتكب جريمة السرقة والسطو 84

جدول (4.8): توزيع عينة الدراسة حسب مع من كان يعيش مرتكب جريمة السرقة والسطو قبل دخوله السجن؟ 84

جدول (4.9): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي للوالد 85

جدول(4.10): توزيع عينة الدراسة حسب امكانية وجود ظروف اقتصادية لجريمة السرقة والسطو 87

جدول (4.11): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي للوالدة..... 88

جدول (4.12): توزيع عينة الدراسة حسب نوع السابقة الجنائية للوالد..... 89

جدول (4.13): توزيع عينة الدراسة حسب سبب ارتكاب جريمة السرقة والسطو في الليل والنهار 90
جدول (4.14): توزيع عينة الدراسة حسب الفصل التي حدثت فيه الجريمة 91
جدول (4.15): توزيع عينة الدراسة حسب عدد الأشخاص الذين اشتركوا مع مرتكب جريمة السرقة والسطو بالجريمة 93
جدول (4.16): توزيع عينة الدراسة حسب مكان ارتكاب الجريمة 94
جدول (4.17): توزيع عينة الدراسة حسب دافع السرقة والسطو 97
جدول (4.18): توزيع عينة الدراسة حسب صلة مرتكب جريمة السرقة والسطو بالمجني عليه 97
جدول (4.19): توزيع عينة الدراسة حسب هل تم محاكمة مرتكب الجريمة على جريمته؟..... 98
جدول (4.20): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة الحكم 98
جدول (5.1): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي لمرتكب جريمة السرقة والسطو 100
جدول (5.2): توزيع عينة الدراسة حسب المهنة قبل دخول السجن 101
جدول (5.3): توزيع عينة الدراسة حسب معدل الدخل الشهري بالشيقل 102
جدول (5.4): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب المعيل لأسرة مرتكب جريمة السرقة والسطو بعد دخوله السجن 104
جدول (5.5): العلاقة بين العمر والدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو 106
جدول (5.6): العلاقة بين مكان الإقامة ومكان ارتكاب الجريمة 107
جدول (5.7): العلاقة بين نوع التجمع والجريمة التي سجن عليها الجاني 107
جدول (5.8): العلاقة بين ملكية السكن والدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو 108
جدول (5.9): العلاقة بين نوع التجمع والدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو 108
جدول (5.10): العلاقة بين وجود ظروف اقتصادية دفعت لجريمة السرقة والسطو والدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو 109
جدول (5.11): العلاقة بين المهنة قبل دخول السجن ومكان ارتكاب جريمة السرقة والسطو 110
جدول (5.12): العلاقة بين العمر والجريمة التي سجن عليها الجاني 110
جدول (5.13): العلاقة بين المهنة قبل دخول السجن والجريمة التي سجن عليها الجاني 111
جدول (5.14): العلاقة بين المهنة قبل دخول السجن والدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو 112
جدول (5.15): العلاقة بين المستوى التعليمي لمرتكب الجريمة والدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو ... 113
جدول (5.16): العلاقة بين المستوى التعليمي لمرتكب الجريمة ومكان ارتكاب الجريمة 114

فهرس الأشكال والرسومات

شكل (1.1): الموقع الجغرافي لمحافظات غزة..... 5

شكل (3.1): التطور الزمني لعدد جرائم السرقة والسطو في محافظات قطاع غزة للفترة 2000-2015م ... 44

شكل (3.2): التوزيع الجغرافي للجرائم العامة في محافظات غزة للعام 2014 – 2015م. 48

شكل (3.3): معدلات الجرائم العامة /100000 نسمة للعام 2015م. 53

شكل (3.4): التوزيع الجغرافي لجريمة السرقة والسطو في محافظات غزة للفترة 2000-2015م..... 57

شكل (3.5) العلاقة بين حجم جريمة السرقة والسطو وحجم الخدمة التي يقدمها المركز للسكان عام 2014 – 2015م 61

شكل (3.6): مقارنة بين معدل الجريمة الخام لجريمة السرقة والسطو في محافظات غزة مع بعض دول العالم للعام 2014م..... 62

شكل (3.7): عدد جرائم السرقة والسطو والكثافة السكانية في محافظات غزة للعام 2015م..... 66

شكل (3.8): عدد جرائم السرقة والسطو حسب المساحة الكلية لمحافظات غزة للعام 2015م 70

شكل (3.9): حجم المحافظة السكانية وعدد جرائم السرقة والسطو في محافظات غزة للعام 2015م..... 72

شكل (4.1): توزيع عينة الدراسة حسب نوع السكن..... 81

شكل (4.2): توزيع عينة الدراسة حسب وجود أولاد..... 83

شكل (4.3): توزيع عينة الدراسة حسب وجود مشاكل عائلية وتمت رؤيتها بين الوالدين 86

شكل (4.4): توزيع عينة الدراسة حسب السوابق الجنائية للوالد..... 89

شكل (4.5): توزيع عينة الدراسة حسب التخطيط المسبق لارتكاب جريمة السرقة والسطو 92

شكل (4.6): توزيع عينة الدراسة حسب قيام مرتكب جريمة السرقة والسطو لوحده..... 92

شكل (4.7): توزيع عينة الدراسة حسب كيفية القبض على مرتكب جريمة السرقة والسطو 94

شكل (4.8): توزيع عينة الدراسة حسب المكان الذي ارتكبت فيه الجريمة بعيداً من مكان سكن المرتكب ... 95

شكل (4.9): توزيع عينة الدراسة حسب الجريمة التي سجن عليها مرتكب جريمة السرقة والسطو 96

شكل (5.1): توزيع عينة الدراسة حسب ضعف الوازع الديني لدى الوالدين..... 103

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

المقدمة

إن الجريمة ظاهرةُ عالمية اجتماعية ولا يخلو منها مجتمع إنساني بمعنى أنه حيثما كانت هناك حياة اجتماعية حتى ولو كانت في أبسط صورها توجد الجريمة، حيث لازمت الكون منذ نشأته، وعانت منها البشرية على مرَ الازمنة.

والجريمة ليست شيئا مطلقاً، بمعنى أنها تدل على فعل ثابت له اوصاف محدودة، ولكنها شيء نسبي تحدده عوامل كثيرةً منها الزمان والثقافة والمكان.

وهي تتنوع من حيث طبيعتها وأشكالها، وكذلك تتباين من مجتمع لآخر من حيث النوعية والكمية تبعاً لاختلاق مكوناته الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية.

ولم تقتصر دراسة الجريمة ومحاولة تفسير السلوك الإجرامي ومكافحته على علم الجريمة؛ بل أسهمت العديد من التخصصات العلمية في دراسة الظاهرة الإجرامية ومحاولة تفسيرها، فما الجريمة إلا محصلة لتضافر العديد من العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والحضارية، والمكانية التي أبرزت هذه الظاهرة، وأصبحت دراسات وأبحاث الجريمة مجال جذاب لأعداد متزايدة من الباحثين والمهتمين المنتسبين إلى تخصصات مختلفة، كعلم الاجتماع، وعلم النفس، وعلم القانون، وعلم التربية، والعلوم الشرطية والأمنية، والعلوم الجغرافية، وغيرها.

كل ينظر إلى الجريمة بمنظار مختلف عن الآخر والجغرافية تهتم بمعالجة الجريمة من خلال الجوانب المكانية أكثر من العلوم الأخرى؛ لأن المكان محور كل دراسة جغرافية ؛اما العلوم الأخرى فهي تنظر إليها من جوانب أخرى كسلوك الجاني ودوافع ارتكاب الجريمة وغيرها من العوامل.

ولا يقتصر الأمر على التوزيع المكاني فحسب ؛بل يتعداه إلى التعرف على القوة الكامنة وراء ذلك التوزيع، وعلاقات تلك القوى بالمكان ومعطياته؛ بل وعلاقات تلك القوى ببعضها الأخر أيضاً؛ بالإضافة الى بعدين آخرين لدراسة الظاهرة الموزعة هما: تأثير تلك الظاهرة في المكان من جهة واتجاهاتها المستقبلية من جهة الى أخرى .

ومن هنا ظهرت مساهمات جغرافية الجريمة كأحد فروع الجغرافية البشرية في هذا المجال، وتطورت حتى أصبح لها العديد من النظريات والمفاهيم التي فسرت الجريمة.

وتهدف الجغرافية في معالجتها للجريمة إلى الإسهام في دراسة إحدى المشكلات التي تواجه المجتمع البشري حيث شهدت محافظات غزة هذه الظاهرة والتي من الملاحظ انها تتزايد مع الأيام حتى أصبحت هذه الظاهرة منتشرة في محافظات غزة وخاصة في السنوات الأخيرة ومن هذا الجانب كان لابدَ من دراسة جريمة السرقة والسطو في محافظات غزة من حيث التوزيع المكاني للجريمة وتطورها ودوافع وأسباب ارتكابها، والعوامل المؤثرة فيها ومكانها ووقت انتشارها.

أولاً- أسئلة ومشكلة الدراسة :

1- ما الجريمة وما دوافعها وما أسبابها وما أركانها ؟

2- ما الخصائص الأولية، والاجتماعية، والاقتصادية للجناة في محافظات غزة؟

3- هل يختلف معدل الجريمة من محافظة إلى أخرى ؟

4- ما القوانين التي تعمل على الحدِ من الجريمة ؟

5- هل يوجد علاقة بين جريمة السرقة والسطو ومكان كل منها؟

6- هل يوجد علاقة بين الكثافة السكانية وحجم جريمة السرقة والسطو ؟

7- ما أبرز الحلول والتوصيات المناسبة للحد من جريمة السرقة والسطو ؟

ثانيا- فرضيات الدراسة :

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بنسبة 5% بين العمر وجريمة السرقة والسطو في محافظات غزة.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بنسبة 5% بين الكثافة السكانية وجريمة السرقة والسطو في محافظات غزة.
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بنسبة 5% بين نوع التجمع وجريمة السرقة والسطو في محافظات غزة.
4. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بنسبة 5% بين المستوى التعليمي وجريمة السرقة والسطو في محافظات غزة.
5. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بنسبة 5% بين ملكية السكن وجريمة السرقة والسطو في محافظات غزة .

6. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بنسبة 5% بين الوضع الاقتصادي للسكان وجريمة السرقة والسطو في محافظات غزة .

ثالثا– حدود الدراسة :

1- **الحد الزماني** : دراسة الظاهرة من عام 2000–2015م

2- **الحد المكاني، منطقة الدراسة :**

تقع محافظات غزة في الجزء الجنوبي الغربي من فلسطين المحتلة، بين دائرتي عرض(31.16^0). (31.45^0) شمال غزة خط الاستواء، وبين خطي طول (34.20^0)- (34.25^0) شرقاً، ممثلاً بشريط ضيق من الأرض يمتد من الجنوب الغربي إلى شمال غزة الشرقي، تطل على البحر المتوسط من جهة الغرب وتحيط بها الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م من جهة الشرق و شمال غزة ، وشبة جزيرة سناء من الجنوب، لذلك تقع في منطقة انتقالية، ويبلغ طويل ساحل محافظات غزة حوالي 45 كم^2، أما عرضها فيتراوح ما بين 12.4 كم^2 في أقصى اتساع و5.8 كم^2 في أضيق أجزائه، كما تبلغ مساحتها حوالي 365 كم^2 وتمثل محافظات غزة ما نسبته 1.3%من مساحة فلسطين التاريخية، وتقسم إلى خمس محافظات وهي محافظة شمال غزة، دير البلح، خانيونس، رفح، وقد بلغ عدد سكان محافظات غزة للعام 2015م حوالي 1.8 مليون نسمة وبالتالي تبلغ الكثافة السكانية نحو 4.986 نسمة /كم، وبالتالي تعتبر من أعلى الكثافات السكانية في العالم شكل (1.1).

شكل (1.1): الموقع الجغرافي لمحافظات غزة.

(المصدر: إعداد الباحث بناءً على بيانات وزارة الحكم المحلي لعام 2015م)

رابعاً- أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

1- التعرف على حجم جرائم السرقة والسطو في محافظات غزة .

2- التعرف على خصائص جريمة السرقة والسطو في محافظات غزة .

3- التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جرائم السرقة والسطو في محافظات غزة .

4- التعرف على أماكن انتشار جريمة السرقة والسطو، ووضع حدود مناسبة للحد من جريمة السرقة والسطو.

5- تحديد العوامل التي تؤدي الى ارتكاب جريمة السرقة والسطو.

6- التعرف على دوافع وأسباب ارتكاب جريمة السرقة والسطو.

7- التعرف على بعض الآثار الاجتماعية، والاقتصادية، والنفسية لمرتكبي جرائم السرقة والسطو في محافظات غزة.

8- إبراز دور القانون الفلسطيني تجاه جرائم السرقة والسطو في محافظات غزة.

خامساً- أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة فيما يلي:

1- تعدُ جغرافية الجريمة فرعاً حديثا من فروع الجغرافية البشرية.

2- تعتبر من أولى الدراسات التي تبحث في جريمة السرقة والسطو في محافظات غزة على وجه الخصوص.

3- انتشار جريمة السرقة والسطو بشكل واسع في محافظات غزة في الآونة الأخيرة .

4- إمكانية إسهام مثل هذه الدراسات الحيوية من الناحية التطبيقية في صنع القرارات، والسياسات التخطيطية في المجال الأمني .

5- خطورة الأثار التي تتركها هذه الظاهرة على الفرد والمجتمع؛ حيث أصبحت من أكثر المشاكل في المجتمع.

6- الاستفادة من الدراسة محلياً من خلال تجنُّب الأسباب التي تؤدي إلى زيادة جرائم السرقة والسطو.

سادساً- مبررات اختيار الموضوع

1- ندرة الدراسات في هذا الموضوع ؛حيث تعد من اولى الدراسات في هدا المجال .

2- ارتباط طبيعة عمل الباحث بالظاهرة ارتباطاً مباشراً.

3- خطورة الآثار التي تتركها هذه الظاهرة على الفرد والمجتمع؛ حتى أصبحت من أكبر المشاكل في المجتمع .

سابعاً- منهج الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها استعان الباحث بعدَّة مناهج لتفي بمتطلبات البحث وهي:

1-المنهج الوصفي حيث يعبِّر هذا المنهج عن الظاهرة المراد بحثها كما هي في الواقع، كما تدل عليها السجلات الرسمية.

2-المنهج التاريخي: ركّز الباحث على تطور الظاهرة الجغرافية تاريخاَ وزمانياَ؛ حيث يعتمد على بيانات الجريمة وإحصاءاتها من2000م-2015م

3- المنهج التحليلي: وهو القيام بإجراء تحليل للبيانات والإحصائيات ومحاولة اكتشاف العلاقات الموجودة بين المتغيرات التي يفترض أن يكون لها صلةً قوية في تشكيل هذه الظاهرة، وتحليل بعض الخصائص الديمغرافية، والاجتماعية، والاقتصادية لمرتكبي جريمة السرقة والسطو.

4- المنهج الديناميكي :لقد استعان الباحث بهذا المنهج لتحليل الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمجتمع الدراسة وعلاقتها بالجريمة.

ثامناً- مصادر البحث (طرق جمع المادة العلمية):

1- المصادر المكتبية: وتشمل الكتب والأبحاث والوسائل العلمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

2- المصادر الرسمية: وهي البيانات والمعلومات الاحصائية التي تم جمعها من بعض الوزارات والمؤسسات الرسمية مثل الشرطة، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

3- مصادر أخرى: وتشمل المعلومات والبيانات والاحصائيات والدراسات والابحاث الصادرة عن الجهات الخاصة مثل: مراكز الابحاث والجمعيات الأهلية.

4- المصادر الأولية: إعتمد الباحث في جزء من دراسته على الدراسة الميدانية (الاستبانة) في جمع المعلومات الاولية للبحث؛ لعدم توفر الدراسات التفصيلية حول الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جريمة السرقة والسطو في منطقة الدراسة من خلال توزيع الاستبانة على النزلاء في كافة مراكز الإصلاح والتأهيل.

تاسعاً– الدراسات السابقة

تهدف الدراسات السابقة إلى تكوين خلفية نظرية يستند اليها الباحث في دراسته من خلال تعرضه لأهمها؛ حيث إنَّ هناكَ شحاً في الدراسات السابقة التي تناولت دراسة جريمة السرقة والسطو في محافظات غزة وعليه يستعرض الباحث دراسات عربية واجنبية.

1. (دراسة طوطح،2015م). بعنوان: جرائم القتل في محافظات قطاع غزة " دراسة في جغرافيا الجريمة" رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة.

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على حجم جرائم القتل في محافظات غزة، والتعرف على التوزيع المكاني لها، والكشف عن أكثر جرائم القتل انتشاراً. بالإضافة إلى الوقوف على الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جرائم القتل والاثار المترتبة عليها.

وتناولت الدراسة الجريمة في محافظات غزة بشكل عام، وبينت أكثر أنواع جرائم القتل انتشاراً في المحافظة، وبيان مدى علاقة النمو السكاني والكثافة السكانية وحجم المحافظة من ناحية، وجرائم القتل من ناحية أخرى.

توصلت الدراسة إلى أن جرائم القتل في تزايد مستمر، وأن هناك علاقة قوية بين جرائم القتل وحجم المحافظة، وأن الحصار المفروض على محافظات غزة أدى في ارتفاع نسبة الجرائم في المحافظات.

وأوصت الدراسة بأن تقوم الشرطة الفلسطينية بإنشاء قاعدة بيانات موحدة للجريمة، ونشرها من قبل الجهات المسؤولة حتى يتسنى للباحثين دراستها مع الإيحاء لضرورة تطبيق الحدود التي شرَّعها الله لجريمة القتل، وسحب الأسلحة غير المرخصة، وتطبيق الحدود الشرعية لمرتكبي جرائم القتل.

2- (دراسة Larue ,2013م). بعنوان "أنماط الجريمة حول الجامعات، التحليل المكاني لجريمة السرقة والسطو وأنماط سرقة المركبات حول جامعات أوتاوا".

"Patterns of crime and universities : A spatial Analysis of Burglary, Robbery and Motor Vehicle Theft patterns astounding Universities in Ottawa ."

هدفت الدراسة للكشف عن التوزيع المكاني للجريمة في اوتاوا – كندا في 2006م وتناولت فحص العلاقات بين السرقة والسطو وسرقة المركبات من حيث المعدل. وجدت الدراسة أن الأخذ بنظرية النمط المكاني للجريمة هي الأقوى مكاناً في ارتفاع معدل الجريمة.

واستنتجت ايضاً أن النتائج دعمت نظرية القوة الاجتماعية، وعدم التنظيم الرسمي للجرائم ولوحظ أنه يوجد عدد من العلاقات الغير متوقعة بين المتغيرات الاجتماعية، والديموغرافية، والاقتصادية والجريمة.

3. (دراسة طوقان،2012م). بعنوان: التوزيع المكاني للجريمة في مدينة نابلس ومخيماتها" دراسة في الجغرافيا الاجتماعية" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس.

هدفت الدراسة إلى تحديد مناطق انتشار الجريمة في أحياء مدينة نابلس ومخيماتها، ودراسة الجريمة فيها من حيث الأسباب والأدوات المستخدمة في الجريمة.

تناولت الدراسة العوامل الداخلية والخارجية المؤدية للإجرام، ومدى تأثير الأوضاع السياسية والأمنية في الضفة الغربية وقطاع خلال فترة الانتفاضة الثانية في الفترة من2009. 2010م وآثارها في ارتكاب الجرائم ونسبة هذه القضايا المبلغ عنها.

توصلت الدراسة إلى أن الجرائم المرتكبة ضد حياة الاشخاص هي أعلى نسبة مئوية من بين جرائم القتل. أوصت الدراسة إلى أهمية التوجيه والارشاد بسلوكيات المراهقين من قبل الأسرة والمدرسة والمجتمع، وتوجيه الباحثين لعمل أبحاث ودراسات عن هذا الموضوع.

4- (دراسة النجار، 2012). بعنوان : جريمة تعاطي المخدرات في محافظات غزة، "دراسة في جغرافية الجريمة" رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة.

هدفت الدراسة إلى تحليل التباين المكاني في معدلات جريمة تعاطي المخدرات في محافظات غزة والكشف عن أهم الآثار الاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جريمة تعاطي المخدرات في محافظات غزة.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تبايناً في بعض المحافظات في التوزيع الجغرافي لعدد من

المتهمين في جرائم تعاطي المخدرات .

وأوصت الدراسة إلى التسريع في إنشاء قانون فلسطيني لجرائم تعاطي المخدرات يتناسب مع ظروف وتطور الظاهرة، وتكثيف المراقبة الامنية عبر المعابر والأنفاق للحد من تهريب المخدرات على قطاع غزة.

5. **(دراسة شقفة وأبو عمرة،2012م). بعنوان محافظات غزة دراسة في جغرافيا الجريمة "جرائم القتل"**

هدفت الدراسة للتعرف على التوزيع المكاني للجريمة، وإظهار مدى طبيعة العلاقة بين النمو السكاني وجرائم القتل.

وتناولت الدراسة الأبعاد الجغرافية لجرائم القتل مع تبيان أكثر أنواع جرائم القتل انتشاراً في محافظات غزة، والعوامل المؤثرة فيها، وإظهار طبيعة العلاقة بين النمو السكاني والكثافة السكانية وحجم المحافظات من ناحية وجرائم القتل من ناحية ومدى أثر العوامل الاقتصادية والنفسية لمرتكبي جرائم القتل، وأثر الحالة النفسية والاجتماعية لجرائم القتل في محافظات غزة.

وتوصلت الدراسة إلى أنَّ جرائم القتل في محافظات غزة تأخذ طابعاً غير منتظم، أن هناك علاقة ارتباط قوية بين الكثافة السكانية وجرائم القتل، وأن المشكلة الحقيقية تتمثل في الشجار المؤدي للقتل حتى أصبح من أهم أسباب القتل.

وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بإحصائيات الجريمة ونشرها من قبل الجهات المسؤولة، حتى يتسنى للباحثين دراستها وعلى الجهات المعنية سحب الأسلحة الغير مرخصة وتطبيق الحدود الشرعية لمرتكبي جرائم القتل.

6. **(دراسة القحطاني، 2010م). بعنوان: جرائم القتل عواملها وآثارها الاجتماعية" دراسة ميدانية على مدينة أبها في المملكة العربية السعودية "رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة.**

هدفت الدراسة إلى بيان مدى علاقة متغيرات التعليم، ومكان الإقامة والعمر وأسباب ارتكاب الجريمة. تناولت الدراسة مدينة أبها عينة الدراسة وبينت خصائصها، والعوامل المؤثرة في ارتكاب الجريمة، ومدى دور التعليم في الحد من هذه الجرائم.

أوصت الدراسة عقد ورشات عمل متخصصة ذات علاقة بموضوع الدراسة على المؤسسات المهتمة بأسباب القتل، لمعرفة دور العوامل الاجتماعية والنفسية في ارتكاب الجرائم.

7. **(دراسة الحاج حسن، 2007م). بعنوان: أهمية ودور الأمن الحضري في الحدِّ من الجريمة في المدن الفلسطينية "دراسة تحليلية لمدينة نابلس" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس.**

هدفت الدراسة إلى تحليل الواقع الفلسطيني بشكل عام، ومدينة " نابلس" بشكل خاص من حيث الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية وانعكاساتها على النواحي الإجرامية، ودراسة أهمية الدور الحضري في الحدِّ من هذه الجرائم.

تناولت الدراسة الجريمة بشكل عام في الضفة، وفي نابلس بشكل خاص وبينت الاتجاهات النظرية المفسَّرة لارتكاب الجرائم ومدى فاعلية ودور الاجهزة الأمنية في القضايا الإجرامية.

وكذلك أوصت بدراسة العلاقات والمتغيرات بين الجريمة ومختلف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومحاولة ضبطها بالأطر والنظريات، ووضع خطط تربوية وبرامج توعوية وارشادية للمجتمع وقائي للجريمة والانحراف.

8. **(دراسة المطرفي، 2005م). بعنوان: جغرافيا السرقة في مدينة مكة المكرمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، السعودية.**

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على جرائم السرقة في مدينة مكة المكرمة، وتوزيع الزمان والمكان لهذه الجرائم، وبيان خصائص الجريمة في منطقة الدراسة.

تناولت الدراسة جرائم السرقة في مدينة مكة، واتجاهاتها ومدى تباين نسبة السرقة خلال السنوات، ومدى علاقة العوامل الاجتماعية والاقتصادية، وتأثيرها على الجناة.

أوصت الدراسة بتشجيع البحوث الجغرافية المتعلقة بجغرافيا الجريمة، إبراز أهميتها، وإنشاء خريطة موحدَّة لمدينة مكة المكرمة، لتكون مرجعاً ومعتمداً يساعد جميع الاجهزة الحكومية والأمنية عند إجراء أي دراسات مستقبلية خاصة بالمدينة.

9. (دراسة عسيري، 2004م). بعنوان: دور التصميم العمراني للمناطق السكنية في الحدّ من وجهة نظر السكان على جريمة المساكن" دراسة مسحية على جريمة سرقة المساكن" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين أسلوب التصميم العمراني والمعماري في بعض الأحياء ذات التصميم الشبكي، وتحديد الاعتبارات المؤثرة في تصميم الأحياء السكنية للحدِّ من جريمة سرقة المساكن.

تناولت الدراسة أسباب ارتكاب الجريمة بحق المساكن، وتأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية ودوافعها على ارتكاب الجرائم وكان حيَّا الروضة والجزيرة عينة الدراسة التي أجريت عليها الدراسة.

توصلت الدراسة إلى وجود فروق بين النسب في ارتكاب الجرائم في المساكن من منطقة إلى أخرى وأن هناك فرق واضح في نسبة جريمة سرقة المساكن بين حيَّا الروضة والجزيرة" عينة الدراسة" ومدى علاقة المساكن المسروقة بالخصائص التصميمية للحي السكني والمساكن.

وأوصت الدراسة بمراعاة الناحية الأمنية عند تصميم الأحياء السكنية، وتفعيل دور سكان الأحياء للمشاركة في المحافظة على الأمن.

10- (دراسة ناصر، 2003م). بعنوان: العلاقة بين النمو السكاني والكثافة السكانية والجريمة "دراسة تطبيقية على مراكز الشرطة بمدينة الرياض" رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف للعلوم الامنية، الرياض.

هدفت الدراسة إلى مناقشة العلاقة بين المتغيرات السكانية والجغرافية من جهة، ومعدلات الجريمة بأنواعها المختلفة من جهة اخرى .

تناولت الدراسة جرائم الاعتداء على النفس، وجرائم الاعتداء على المال، والجرائم الأخلاقية، وجرائم المسكرات، والجرائم المتنوعة كمتغير تابع، وبعض المتغيرات السكانية والجغرافية كمتغير مستقل ممثلة في النمو السكاني والكثافة السكانية وحجم السكان السعوديين وحجم السكان غير السعوديين والبعد عن مركز المدينة.

استنتجت الدراسة أن عدد سكان مدينة الرياض في تزايد مستمر خلال العشر سنوات الاخيرة حيث ارتفعت نسبة السكان من 100%عام 1411هـ الى192%عام 1420هـ

بينما ارتفعت نسبة الجرائم من 100% عام 1411هـ الى 251% عام 1420هـ وتعدُّ جرائم السرقة من أكثر الجرائم حدوثاً في مدينة الرياض .

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقةً طرديةً بين النمو السكاني ومعدلات الجرائم بأنواعها المختلفة بمدينة الرياض.

11-(دراسة catalane، 2000). بعنوان: "تطبيق تحليل التوزيع الجغرافي للجريمة التسلسلية والتحقيقات التي تبدأ بمكان الجريمة والضحايا المستقبليين وتحديد مكان الإقامة".

"Applying Geographical analysis to steroid crime Investigating to predict the location of future targets and determine offender residence ."

تهدفّ هذه الدراسة لتوضيح التحليل المكاني للجريمة التسلسلية والتي حصلت في نظام جغرافي محدد وكيفية الإفادة من هذا التحليل للحد منها.

وتناولت إفادة بعض التحقيقات مع المجرمين والمختصين في نظم المعلومات الجغرافية.

واستنتجت أن هناك أساليبَ لمنع الجريمة من السهل تنفيذها في حدود نظم المعلومات الجغرافية مع الاعتماد على عدد من الافتراضات التي تتعلق بسلوك المجرمين.

12. (دراسة المعبدي،1996م). بعنوان : الخلفية التربوية والاجتماعية لمرتكبي الجريمة في المنطقة الغربية من المملكة العربية السعودية. رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، السعودية.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن العوامل التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة، والتعرف على الخلفية التربوية والاجتماعية لمرتكبي الجريمة، وبيان العلاقة بين ارتكاب الجريمة والمستويات الاقتصادية والاجتماعية للفرد.

تناولت الدراسة دور الدين في مكافحته للجريمة، وعقوبة مرتكبيها من منظور الدين الإسلامي، إلى جانب أنواع الجرائم ونسبتها وطرق مكافحتها.

توصلت الدراسة إلى أن الفقر وتَفشي البطالة من أهم عوامل ارتكاب الجرائم، ومدى الدور الفاعل للمؤسسات التربوية والاجتماعية في الضبط الاجتماعي للحدِّ من انتشار الجريمة.

وأوصت الدراسة بالتركيز على الاصلاح الأسري، واتخاذ الاجراءات الكفيلة لتوفير فرص العمل أمام أفراد المجتمع.

خلاصة الدراسات السابقة:

من الملاحظ أن الدراسات السابقةَ تناولت العديد من الموضوعات التي لها علاقة بمشكلة البحث التي تم مناقشتها

التعرف على العلاقة بين الكثافة السكانية وحجم كل محافظة من محافظات غزة من ناحية وحجم انتشار الجريمة من ناحية اخرى والتعرف على العوامل الداخلية والخارجية المؤدية للجرائم ومدى تأثير الأوضاع السياسية والأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال فترة الانتفاضة الثانية للتعرف على مدى علاقة متغيرات التعليم ومكان الإقامة والعمر واسباب ارتكاب الجريمة، وخلصت الدراسات السابقة إلى أن هناك زيادة في عدد الجرائم مقابل الزيادة في عدد السكان، وأن العوامل الاجتماعية والاقتصادية لها دور كبير في جرائم السرقة والسطو، وكذلك أن هناك ارتباط واضح في معدلات الجريمة بالنسبة للذكور أعلى من الاناث وان هناك انخفاض في الجرائم في المناطق الريفية بينما ترتفع الجريمة في المناطق الحضرية.

ولقد أوصت الدراسات السابقة بالتالي :

1. أن تقوم الشرطة بإنشاء قاعدة بيانات موحدة للجريمة.
2. وضع خطط تربوية وبرامج توعوية وارشادية لأفراد المجتمع للحدِّ من الجريمة.
3. أن يكون هناك تعاون على الصعيدين المحلي والاقليمي لوضع خطط مناسبة للحدِّ من الجريمة.
4. مراعاة الناحية الأمنية عند تصميم الاحياء السكنية.
5. وضع خطط تنموية وتوفير فرص عمل لأفراد المجتمع.

مما سبق يتضح لنا ان الدراسات السابقة ناقشت موضوع الجريمة من جوانبَ مختلفة، ولم يتم تناول أي من جرائم السرقة والسطو بشكل متخصص في فلسطين بشكل عام ومحافظات غزة بشكل خاص، وأن معظم الدراسات استخدمت دراسة الجريمة بشكل عام، بينما تتميز هذه الدراسة بتركيزها المتخصص على جريمة السرقة والسطو من حيث التوزيع المكاني والزماني، وبذلك يمكن القول أن الدراسات السابقة زودتنا بالمعرفة وكانت بمثابة إطاراً مرجعياً.

الفصل الثانـي

الاطار النظري

الفصل الثاني
الإطار النظري

اولاً: المفاهيم والمصطلحات:

اولاً: تعريف جغرافية الجريمة:

لا يوجد هناك تعريف شامل وموحد لجغرافيا الجريمة فقد تعددت التعريفات التي عرَّفت جغرافيا الجريمة؛ ولكنَّ جميعها ارتكزت على عنصر المكان كأساس في تعريفها ومن أهم هذه التعريفات.

1- تعرَّف بأنها ذلك النوع من الجغرافيا الذي يدرس التنظيم المكاني للجريمة من حيث أنماطها المكانية ومنظوماتها، والاختلافات الاقليمية للجريمة لأنواع الجرائم، مع دراسة العوامل الجغرافية التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة.[1]

2- تعريف آخر: هي إحدى المشكلات التي تعانيها المجتمعات وهي قديمة، نشأت منذ ان نشأت البشرية على الأرض، ومن ثم فقد شغلت اهتمام العلماء بمختلف تخصصاتهم خاصة الاجتماعية منها، وذلك للحد من آثار ارتكاب الجريمة ومقاومة وقوعها.[2]

3- تعريف "جابر" حيث يشير بأنها موضوع فرعي من علم الجغرافيا يفِّسر ويربط الحيز الجغرافي للمجرمين ومختلف الأفعال الإجرامية، ويدرس تباين الجريمة ومعدلاتها، وخصائص المجرمين والضحايا آخذاً في الاعتبار دائماً البعد المكاني.[3]

4- وهناك تعريف آخر عرَّف جغرافيا الجريمة على أنَّها هي عبارة عن موضوع فرعي من علم الجغرافيا، والذي يربط بين الحيز الجغرافي للمجرمين ومختلف الافعال الإجرامية، ويدرس تباين الجريمة ومعدلاتها وخصائص المجرمين والضحايا، مع الأخذ بعين الاعتبار دائماً البعد المكاني.[4]

ثانياً: مفهوم الجريمة

تعددت العلوم التي فسَّرت وعرَّفت الجريمة وعليه نكتفي بذكر بعض التعريفات ومنها.

---

(1) الحربي، الجريمة في منطقة القصيم دراسة جغرافية (ص11).

(2) المنقوري، الأبعاد المكانية للجريمة بولاية كردفان دراسة في الجغرافيا الاجتماعية (ص31).

(3) جابر، مسرح الجريمة : منظور جغرافي لدعم دور الشرفة، مجلة العلوم الاجتماعية (مج30/98).

(4) شوية، المقارنة السيوسيوجغرافية لظاهرة الجريمة (مج12/ 183).

1- المفهوم الاجتماعي للجريمة: هي كلّ فعل أو امتناع عن فعل يضرُّ بمصالح المجتمع الأساسية، وعليه فإن تَكَيِّيَف الفعل بأنه اجرامي من عدمه ليس بالنص التشريعي ؛ وإنما هو بمبادئ الأخلاق والقيم الاجتماعية التي تعود للمجتمع.[1]

2- مفهوم الجريمة في علم الإجرام والعقاب: هي كلّ سلوك إنساني معاقَب عليه بوصفه مخالفاً لقيم المجتمع وعاداته أو لمصالح أفراده الأساسية متى كان هذا السلوك كاشفاً عن نفسية منحرفة أو عن تكوين أجرامي.[2]

3- المفهوم القانوني للجريمة: هي عبارة عن كل فعل أو امتناع عن فعل يترتب عقوبة على كل من ارتكبه.[3]

وهناك تعريف أخر: "فعل غير مشروع صادر عن إرادة جماعية يقرر له القانون عقوبة أو تدابير احترازيا.[4]

4- مفهوم الجريمة في الشريعة: إتيان فعل محرَّم معاقب على فعله، أو ترك فعل واجب يعاقب كل من تركه.[5] مثال على الامتناع امتناع الأم عن إرضاع مولودها، فهنا تتمثل الجريمة في الامتناع، أي سبب ضرراً للغير أدى لوفاة الجنين، أي بمعنى انه كل فعل أو امتناع عن فعل سبب ضرراً للغير فهو جريمة .

يظهر من خلال التعريفات السابقة أن الجريمة لها عدة أركان يجب أن تتواجد في أي سلوك، حتى يعتبر السلوك جريمة.

1- الشخص الذي قام بالفعل أو السلوك الإجرامي.

2- الشرع والمجتمع الذي يحددُّ بمعاييره وقيمه أن عملاً ما جريمة.

3- الفعل الصادر عن الفرد المجرم.

4- القانون الذي يحددُّ عقوبة كلَّ نوع من الجرائم.

وبهذه الأركان اذا توافرت في أي سلوك يعتبر هذا السلوك جريمة .

---

(1) المنقوري، الأبعاد المكانية للجريمة بولاية كردفان دراسة في الجغرافيا الاجتماعية (ص29).

(2) عبد المنعم، اصول علم الإجرام والجزاء (ص26).

(3) الوليد، الأحكام العامة في قانون العقوبات الفلسطيني (ص87).

(4) المرجع السابق، ص87.

(5) النجار، جريمة تعاطي المخدرات في محافظات غزة "دراسة في جغرافية الجريمة (ص16).

ثالثاً: جريمة السرقة

1- السرقة في اللغة :سرق منه ماله، أي أخذ ماله خفية.[1]

2- تعريف جريمة السرقة في الشَّرع :هي كلّ من أخذ مكلف حر مالاً لغيره بهدف تملكه[2] بمعنى انه كل فعل يصدر من شخص بالغ عاقل حرمه الشرع ومنع من مخالفته وكان يسبب ضرراُ للغير فهو جريمة من وجهة نظر الشريعة، ويعاقب عليها بحدود الشريعة الإسلامية لقوله تعالى: ﴿**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللهِ وَاللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ**﴾ [المائدة:38].

3- **السرقة في القانون:** هي كل من أخذ منقولاً لغيره بطريقة غير مشروعة فهو سارق.[3] وخلاصة القول فإن الجريمة هي كل فعل أو امتناع عن فعل ارتكبه شخص بالغ عاقل سببَّ ضرراً للغير فهو جريمة من وجهة نظر القانون.

رابعاً: الشروع بالسرقة:

هو كل فعل تكون الخطوة الاخيرة له اذا ارتكبها الشخص تكون جريمة؛ ولكن لم يتم الخطوة الاخيرة.[4]

خامساً: النَّشل:

هي سرقة أموال الناس بأخذها من جيوبهم، أو محافظهم، وحقائبهم بعد لفت انتباههم إلى أمور أخرى.[5]

سادساً: تعريف السطو:

هو دخول الجاني أي بناية أو أي جزء منها أو قام بكسر باب أو شبَّاك لأي بناية بغرض فتحه، أو قام بالتسلق على جدار لأي بناية؛ فهذا يعتبره المشرِّع الفلسطيني سطواً.[6]

---

(1) جرادة، جرائم السرقة والسطو والسلب (الضفة الغربية، قطاع غزة) (ص 13).

(2) المرواني، جريمة السرقة، ودراسة نفسية اجتماعية (ص259).

(3) بهنام، البوليس العلمي أو في التحقيق (ص6).

(4) وزير، شرح قانون العقوبات جرائم الاعتداء على الأموال (ص12).

(5) الحربي، الجريمة منطقة القصيم دراسة جغرافية (ص12).

(6) جرادة، جرائم السرقة والسطو والسلب في التشريع الفلسطيني (ص ص15 – 17).

سابعا: تعريف المجرم:

تعددت العلوم التي عرَّفت المجرم ومنها :

1. تعريف المُجرم في القانون: هو كلٌّ شخص صدرَ من القضاء حكم بإدانته ويكون الحكم باتاً؛ أي يكون بصورته النهائية ولا يقبل الطعن فيه.[1]

2- تعريف المُجرم في علم الإجرام: هو كل شخص أسنِد إليه ارتكاب جريمة سواء دانه القضاء أو لم يدنه.[2]

3- وهناك تعريف أخر حسب رأي الفقه في التشريع الفلسطيني بأنه: "هو كل شخص اسند إليه ارتكاب جريمة بشكل جدي سواء أدانه القضاءُ قطعياً أم لم يدنه"

ثامناً: المجني عليه

1- هو الشخص الطبيعي الذي أهدرت الجريمة بحقه أحدى مصالحه المحمية.[3]

2- اما تعريف محكمة النقض" فهو كل من يقع عليه الفعل أو يتناوله الترك المؤثم قانوناً سواء أكان شخصاً طبيعياً ام معنوياً".[4]

تاسعاً: تعريف مسرح الجريمة:

هو المكان الذي حدثت فيه الجريمة إضافة إلى كل مكان يتوافر فيه دليل ارتبط بالجريمة.[5]

وهناك تعريف آخر وهو المكان أو مجموعة الأماكن التي تشهد مراحل الجريمة واحتوى على الآثار المختلفة عن ارتكابها أو أي أداة تتعلق بالجريمة، ويعتبر ملحقاً لمسرح الجريمة أي هو كل مكان شهد مراحل الجريمة المتعددة.[6]

---

(1) عبد المنعم، اصول علم الإجرام والجزاء (ص27).

(2) القهوجي، علم الإجرام وعلم العقاب (ص17).

(3) العجرمي، حقوق المجني عليه (ص19).

(4) جرادة، الجريمة تأصيلاً ومكافحة دراسة تحليلية تأصيلية للعلوم الإجرامية (ص28).

(5) عطية، شرح الجريمة في ضوء القواعد الإجرائية والأساليب الفية (ص220).

(6) المهدي، مسرح الجريمة ودلالته في تحرر شخصية الجاني (ص19).

أو كما عرّفه (رامز) هو المكان الذي تدور حوله أحداث العمل الجنائي في البحث وتقصي الحقائق وقد يكون مسرح الجريمة مفتوحاً أو مغلقاً، ومن أمثلة الاماكن المفتوحة الشوارع والأسواق، أما أمثلة الأماكن المغلقة فهي كالغرفة أو المكتب أو المبنى.[1]

عاشراً: مفهوم انتهاز الفرص عند جغرافيي الجريمة:

ينطلق من الفكرة القائلة أنه مثلما يختلف الناس من حيث استعدادهم، أو عدم استعدادهم لارتكاب الجرائم، فكذلك البيئة التي يسكن بها الناس، إذ أنَّ قابلية حدوث الجرائم بها متفاوتة، بين مكان وآخر، أو بين بيئة وأخرى، وذلك من حيث الفرص التي توفرها تلك البيئات المختلفة للأشخاص الذين يوجد عندهم استعداد تام لارتكاب الجريمة.[2]

ثانياً: تقسيم الجرائم في القانون

1- **الجنايات:** هي الجرم المشددِّ الذي يعاقب مرتكبه بعقوبة الإعدام، أو الحبس مدة تتجاوز ثلاث سنوات.[3]

2- **المخالفة:** هي كلّ جرم يعاقب مرتكبه بمدة الحبس الذي لا يتجاوز الأسبوع.[4]

3- **الجنح:** هي الجريمة المعاقب عليها بالعقوبات التالية الحبس مع الأشغال الشاقة، أو الحبس البسيط أو الغرامة وتتراوح عقوبة الحبس بالجنح بين عشرة أيام إلى ثلاث سنوات.[5]

ثالثاً: دوافع ارتكاب جريمة السرقة والسطو والسلب[6]

وهي تشترك بنفس الدوافع حيث أن الدافع من ارتكاب الجرائم السابقة الذكر:

1- وجود نزعة عدوانية قد تخفي رغبةً في الانتقام من المجتمع أو حقداً دفينا على الآخرين وهذا يبرره المجرم كسبب استيلائه على أملاك الغير.

2- قد يكون الدافع هو تعرّض المجرِم لظروف قاسية.

---

(1) العايدي، الوجيز في علم الإجرام والعقاب (ص60).

(2) محيا، العلاقة بين النمو السكاني والكثافة السكانية والجريمة، دراسة تطبيقية على مراكز الشركة بمدينة الرياض (ص15)

(3) الوليد، الأحكام العامة في قانون العقوبات الفلسطيني (ص93).

(4) المرجع السابق، ص93.

(5) عالية، شرح قانون العقوبات القسم العام (ص172).

(6) جرادة، جرائم السرقة والسطو والسلب في التشريع الفلسطيني (ص ص37- 48).

3- وقد يكون دافعه هو الطمع وحسداً لأملاك الغير.

لا تقف الدوافع الى هنا فقد يكون هدفه هو استكمالاً لمجموعة من الأشياء الذي يهويها أو الدافع الى ذلك تحقيق النفع الشخصي كالحصول على الغذاء.

رابعاً: أركان الجريمة العامة

1- الركن الشرعي:

هي صفة غير مشروعة للفعل ويكتسبها إذا توافر لها أمران وهما: خضوعها لنص تجريم يقرر فيه القانون عقاباً لمن يرتكبه، وعدم خضوعه لسبب إباحة، إذ أن انتقاء أسباب الإباحة شرطٌ أن يضل الفعل محتفظا بالصفة غير المشروعة الذي أكسبها له نص التجريم، ويرجع في تحديده الى الانظمة الخاصة بتجريم الأفعال والعقاب عليها والتي تختلف من دولة الي اخرى.[1] ولا يوجد قانون عقوبات موحَّد في فلسطين، وإنما هناك عدة قوانين، ففي الضفة الغربية تطبَّق المَحاكِم قانون العقوبات الأردني رقم (16) لسنة 1960 وفي غزة تطبق أحكام القانون الانتدابي رقم (73) لسنة 1963 المعدل بأمر الحاكم المصري رقم (555) لسنة 1957.

وتطبق المحاكم العسكرية، ومحاكم أمن الدولة أحياناً قانون العقوبات الثوري لمنظمة التحرير لسنة 1979.[2]

2- الركن المادي:

إن القانون لا يعاقب على الافكار والمعتقدات الداخلية لشخص ما إلا بعد أن يظهر مظهراً خارجياً ملموساً يقوم به الشخص في العالم الخارجي؛ لأن الافكار والمعتقدات لا تشكل أي اضرار في المصالح التي يحميها التشريع الجزائي ولا ينتج عنها تهديد للنظام العام ولا تنتفي عنها، ومن ثم علة التجريم والجزاء، ذلك بأن العمل بفكرة مؤثمة أو تصميم عليها لا يخرجها من مجالها ولا يرقى بها إلى الأعمال الخارجية التي تستحق التأثيم، ويلزم لقيام الركن المادي للجريمة أن يصدر عن الجاني سلوك إجرامي معين يتحقق على أثره نتيجة إجرامية محددة، ولكن قد يبدأ الجاني في ارتكاب سلوك إجرامي معين، لا يتمكن في إتمامه أو قد يتم هذا السلوك دون أن تتحقق النتيجة فيشكل سلوكه محاولة لارتكاب الجريمة، ويتكون الركن المادي

---

(1) حسني، شرح قانون العقوبات القسم الخاص (ص46).

(2) طوطح، جرائم القتل في محافظات غزة دراسة في جغرافية الجريمة (ص 26).

على ثلاثة عناصر يجب توافرها في الجريمة وهي السلوك الإجرامي والنتيجة الإجرامية وعلاقة السببية.[1]

السلوك الإجرامي.[2]

وهو النشاط الذي يأتيه الجاني، فمن المعروف أن فكرة الجريمة هي مجرد نشاط نفسي، ولكن إذا بدأت هذه الفكرة بالتحقق في العالم الخارجي فإن ذلك يتم من خلال سلوك، فقد يكون هذا السلوك إيجابياً أو يكون سلبياً، وهذا يعرف بمبدأ "لا جريمة بغير سلوك إجرامي " وهذا ما نص عليه في القانون الفلسطيني في قطاع غزة، وسنتناول كلاً من السلوك الإيجابي والسلوك السلبي بشيءٍ من التفصيل.

أولاً: السلوك الايجابي: هو نشاط ارادي ينفذه الجاني في العالم الخارجي تحقيقاً لغاية معينة، مخالفاً لذلك نهياً تفرضه قاعدة جزائية، وقد يتكون السلوك من فعل واحد، أو من عدة أفعال متتالية تجمعها وحدة الهدف.[3]

ثانياً: السلوك السلبي

هو ما يعرف بالامتناع عن القيام بفعل يفرضه القانون، ويتمثل في الامتناع عن فعل شيء ألزم القانون عقوبة لكل من أمتنع عن فعله[4]، ومثال ذلك أمتناع الام عن إرضاع مولودها فأدى ذلك الي وفاة المولود فهذا هو السلوك السلبي.

2- النتيجة الإجرامية

إن الجريمة تتمثل تحققها في اتمام السلوك الإجرامي محققاً الهدف وهنا تكون الجريمة تامة وقد حققت الركن المادي للجريمة، وسواء وقعت النتيجة فور وقوع النشاط الإجرامي أم وقعت بعد ذلك لا يؤثر على الركن المادي، طالما توفرت العلاقة السببية بين النشاط والنتيجة.[5]

---

(1) جرادة ،جرائم السرقة والسطو والسلب في التشريع الفلسطيني (ص ص39 –40).

(2) الوليد، الأحكام العامة في قانون العقوبات الفلسطيني (ص ص240 – 242).

(3) جرادة ،جرائم السرقة والسطو والسلب في التشريع الفلسطيني (ص41).

(4) المرجع السابق، ص41.

(5) أحمد، دروس في علم الإجرام (ص ص 84– 85).

3- علاقة السببية بين الفعل والنتيجة

إن علاقة السببية التي ترتبط بين عنصري الركن المادي السابقين بحيث أن السلوك الإجرامي هو الذي أحدث النتيجة الإجرامية ويُفهم من ذلك أن علاقة السببية باعتبارها عنصراً أساسياً في الركن المادي وتقتصر على الجرائم ذات النتيجة، ولا يمكن تصورها في جرائم السلوك المجرد التي يستبعد فيها تحقق نتيجة اجرامية معينة وهذه هي العلاقة التي تفيد في مساءلة الجاني عن النتيجة فإنه لا يسأل عنها.[1]

خلاصة: إن السلوك الانساني المحظور الذي يؤدي الى الضرر أو التهديد بوقوعه يشكل الركن المادي للجريمة فالفعل هو السلوك الإنساني المحظور، والنتيجة هي ما يترتب على وقوع هذا الفعل، وعلاقة السببية بين الفعل والنتيجة هي التي تشكل عناصر الركن المادي للجريمة، فإذا انتقص أحد هذه العناصر كان الركن المادي للجريمة ناقصاً وتكون الجريمة ناقصة الركن المادي ، والعكس إذا توافرت جميع عناصر الجريمة كانت الجريمة تامة بتحقيق عناصر الركن المادي كافة.

3- الركن المعنوي

إن الأساس الذي يقوم عليه الركن المعنوي للجريمة هو توفر الإرادة الآثمة لدى الجاني، وتوجيه هذه الإرادة على القيام بعمل غير مشروع أي أن القانون جرم هذا العمل، وإحداث النتيجة المترتبة عليه بالنتائج السلبية والآثار الضارَّة الناشئة عنه ويسمّى عند فقهاء القانون القصد الجنائي.[2]

أولاً: القصد الجنائي.[3]

إن القصد الجنائي: هو العلم بعناصر الجريمة كما هي محددة في القانون وإرادة متجهه الى تحقيق هذه العناصر أو قبولها وعليه يجب توافر أمرين وهما:

1- **العلم:** يعتبر العلم من المبادئ الرئيسة في الشريعة الإسلامية فالإنسان لا يؤاخذ على الفعل المحرم إلا اذا كان عالماً علماً تاماً بتحريمه، وهنا المقصود بالعلم بالتحريم هو متى أصبح الإنسان عاقلاً ميسراً له أن يعلم ما حُرِّم عليه إمَّا بالرجوع للنصوص الموجبة للتحريم، وإمَّا

---

(1) الوليد، الأحكام العامة في قانون العقوبات الفلسطيني (ص246).

(2) طوطح، جرائم القتل في محافظات غزة دراسة في جغرافية الجريمة(ص25).

(3) الوليد، الأحكام العامة في قانون العقوبات الفلسطيني (ص ص258- 360).

بسؤال أهل الذكر، أُعتبر عالماً بالأفعال المحرمة، ولم يكن له أن يعتذر بجهله بالتحريم ولذا يقول الفقهاء: "لا يقبل في دار الإسلام العذر بجهل الأحكام"، والقاعدة في التشريع الفلسطيني أنه لكي يتوافر العلم الذي يقوم به القصد الإجرامي الى جانب الإرادة يتعين أن يحيط الجاني علماً بجميع العناصر القانونية للجريمة، فإذا انتفى العلم بأحدها بسبب الجهل أو الغلط، انتفى القصد الجنائي بدوره.

2- **الإرادة:** الأصل في الجرائم أنها تعكس تكوينها مركباً باعتبار أن قوامها تزامن بين يد اتصل الإثم بعلمها وعقل واعٍ خالطها؛ ليهيمن عليها محدداً خطاها.

خلاصة: إن القصد الجنائي يعتبر ركناً من أركان الجريمة، وهو مكملاً للركن المادي للجريمة وعناصره يجب أن تتوافر وهي العلم بالجريمة، وأن تتوافر إرادة لدى الجاني في إحداث الجريمة.

ملاحظة: إن أركان الجريمة السابقة التي تم ذكرها هي أركان يجب أن تتوافر في كل جريمة مهما كانت، وهي بذاتها تنطبق على جرائم السرقة والسطو.

خامساً: العوامل المؤثرة في السلوك الإجرامي:

قسَّم العلماء العوامل المؤثرة على السلوك الإجرامي إلى:

أولاً: العوامل الداخلية للإجرام:

هي مجموعة الظروف المتصلة بذات المجرم، وتكوينه العضوي والنفسي والعقلي والتي يكون لها ارتباط وثيق بالسلوك الإجرامي وهي على النحو التالي:[1]

1- الوراثة:

هي انتقال خصائص السّلف الى الخلف لحظة تكوينه[2] ويعتبر لومبروزو من أوائل القائلين بدور الوراثة في تكوين السلوك الإجرامي؛ حيث اعتبر لومبروزو أن المجرم هو وارثاً للإجرام من أجداده، وأنه يحمل صفات بيولوجية ومظاهر خارجية تجعله يرتدُّ إلى الانسان البدائي، ولقد اتجهت معظم النظريات التكونية إلى القول بأن السلوك الإجرامي هو سلوك موروث من الآباء والأجداد.[3]

---

(1) الوريكات، مبادئ علم الإجرام (ص179).

(2) محمد، وأبوعامر، مبادئ علم الإجرام والعقاب (ص124).

(3) الوليد، مبادئ علم الإجرام (ص109).

2- السلالة:

هي مجموعة الخصائص التي تميز جماعة معينة عن غيرها من الجماعات البشرية وهذه الخصائص قد تكون جسمانية كالملامح الخارجية مثل لون العيون وطول القامة وشكل الجسم وشكل الوجه ولون البشرة؛ حيث ان الظاهرة الإجرامية تنتقل من جيل لآخر وبالسلوك الإجرامي ينتقل للفرد عن طريق انتقال خصائص السلالة التي يعيش فيها دون انتقال خصائص آبائه فحسب. وهي وراثة جماعية وليست فردية.[1]

3- الجنس:

هناك اختلاف بين نسبة ارتكاب الجرائم عند الاشخاص حسب الجنس ويرجع ذلك لأنه يوجد اختلاف من الناحية البيولوجية والنفسية بين الرجل والمرأة وعليه نلاحظ أنه قد تتركز نسبة الإجرام عند جنس معين دون الآخر وذلك حسب طبيعة الجنس الذي ارتكب السلوك الإجرامي وعليه تختلف جرائم النساء عن جرائم الرجال ومثال على ذلك ارتكاب جرائم الإجهاض وقتل الأبناء حديثي الرضاعة في الغالب تكون نسبة النساء نسبتها بين النساء مرتفعة مقارنةً بالرجال.[2]

4-التكوين الشخصي:

هي مجموعة الصفات والمميزات الخلقية التي تتوافر في الشخص منذ ولادته أو تظهر عليه حال حياته، سواء ما يتعلق منها بشكله الخارجي وتركيبه العضوي، أو ما تعلق منها بنفسه أو بعقله.[3]

5- المرض:

وهو وجود صلة بين المرض والسلوك الإجرامي فهو يؤثر على الفرد من الناحية الاجتماعية، اذ يقف حائلاً دون تفوقه العلمي، ويحدَّ من فرص العمل أمامه، كما أن المرض يؤثر في نفسية الشخص مما يجعله أكثر حساسية وأشد انفعالاً[4]. وعليه يمكن القول بأن المرض يعتبر من العوامل الداخلية إلى السلوك الإجرامي وذلك لأن الانسان كلٌ لا يتجزأ، أي

---

(1) الوريكات، مبادئ علم الإجرام (ص198).

(2) أحمد، دروس في علم الإجرام (ص ص43-44).

(3) الوريكات، مبادئ علم الإجرام (ص205).

(4) الوريكات، اصول علمي الإجرام والعقاب (ص219).

أن المرض الذي يصيب الإنسان يؤثر على نفسيته حيث يترتب على ذلك انحراف نفسي يجعله أكثر حساسية وانفعالاً كما أن المرض يترك بصماته على الوضع الاجتماعي للمريض وبهذه الحالة يكون المرض أحد العوامل غير المباشرة للسلوك الإجرامي[1].

6- السن:

إنَّ عدداً ضئيلاً من الجرائم يرتكبها الفرد في مرحلة الطفولة، بينما تظهر الجرائم في سنّ المراهقة فتكثر الجرائم الأخلاقية والسرقات، وتزداد في مرحلة النضج جرائم السرقات، وتتركز جرائم الشتم والاحتيال في مرحلة الشيخوخة.[2]

7-تعاطي المخدرات والمسكرات:[3]

هناك علاقة وثيقة بين متعاطي المخدرات والمسكرات والسلوك الإجرامي، فالإدمان يهيئ للفرد مناخاً مناسباً لارتكاب الجرائم مما يدفعه أيضاً لارتكاب جرائم مثل السرقة، ليحصل على ثمن المخدرات التي سيتناولها وعليه سنتناول امرين وهما :

أً: علاقة المسكرات بالإجرام

ترتبط الجريمة بالمسكرات من ثلاثة محاور فالخمور تؤثر على من يتناولها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتدفعه إلى سلوك سبيل الجريمة كما يؤثر على ذرية المتعاطي ما يجعلها أكثر اجراماً.

ب: علاقة المخدرات بالإجرام

للمخدرات أهمية خاصة في عالم الجريمة؛ فإن تناولها يعدَّ ضرراً محضاً في كل الحالات، كما تعد من العوامل الدافعة للإجرام.

8- التكوين العقلي:

أثبتت الدراسات التي قام بها باحثو علم الإجرام أن هناك علاقةً وطيدة بين السلوك الإجرامي والتخلف العقلي حيث أن المجرمين بصفة عامة يمتازون بضعف أو تخلف عقلي

---

(1) الوليد، مبادئ علم الإجرام (ص141).

(2) طوقان، التوزيع المكاني للجريمة في مدينة نابلس (ص60).

(3) الوريكات، مبادئ علم الإجرام (ص ص257-262).

بحيث يفقدون السيطرة على تصرفاتهم ويصعب إدراكهم في تقدير تصرفاتهم التي قد تكون بفعل الوراثة إلا أن هناك فئة من المجرمين يمتازون بالذكاء العقلي.[1]

ثانياً: العوامل الخارجية للجريمة

1- الأسرة:

تعد الأسرة من أهم العوامل التي تسهم في تكوين شخصية الفرد، وتؤثر في توجيه سلوكه؛ لأنها تعتبر البيئة الأولى التي يكتسب فيها الطفل ما يدور حوله من أحداث كونه هي البيئة التي يبدأ فيها حياته وينطبع في مشاعره ما يتلقاه من قسوة وعنف، أو رقة وحنان.[2]

وعليه فإنَّ للأسرة دور لا يمكن إنكاره في ميل الحدث الى السلوك الإجرامي، أو عزوفه عنه، فالأسرة المتماسكة ويتمتعون أهلها بالدخل المناسب وصحة جيدة، ومسكن مناسب يعيش أفرادها بالرخاء ويخرج من هذه الأسرة شخصية سوية، تقاوم كل إغراء يدفع بها إلى هاوية الجريمة[3]. في المقابل الأسرة المفككة التي تعاني من الخلافات، أو الأمراض، أو دخل متدني لا يكفي لسدّ حاجات الأسرة، ما يدفع أفراد الأسرة الى الانحراف وسلوك طريق الجريمة.[4]

2- المدرسة:

يعتبر مجتمع المدرسة هو المجتمع الأول الذي ينضم إليه الطفل ويحتك به بعد الأسرة التي ولد فيها وترعرع في أحضانها فترة طفولته الأولى وهي الفترة التي يكمل فيها حياته الطفولية فيلتقي الطفل بأصحابه وهم من بيئات مختلفة وقد يتأثر هذه الفترة بزملائه في الدراسة وللمدرسة دور فعال لتنمية الطفل فهي ترسم للطفل طريق العمل وتنمية ثقافته وأخلاقه ويكون ذلك بدور المعلم اتجاه تلاميذه إذا عاملهم بلطف وحنان فرح التلاميذ ويتميزون بسلوك معتدل بينه وإذا عاملهم المعلم بقسوة وعنف وإهمال شديد يترتب عليه اهمال الباحث بواجباته والهروب من المدرسة لأنه يشعر بالظلم من المعلم، وما يدفعه للانضمام إلى رفقاء السوء وبذلك يقوده إلى طريق الجريمة.[5]

---

(1) جعفر، علم الإجرام وسياسة مكافحته، (ص ص55-59)

(2) الوريكات، مبادئ علم الإجرام (ص362).

(3) المرجع السابق، ص348.

(4) المرجع نفسه، ص170.

(5) الوريكات، مبادئ علم الإجرام (ص 354).

3- العمل:

تعتبر بيئة العمل والمهنة التي يزاولها الشخص من العوامل التي تؤثر في الظاهرة الإجرامية كماً ونوعاً، فقد أشارت الاحصائيات في العديد من دول العالم أن معدل الجريمة يختلف باختلاف العمل، أو المهنة التي يزاولها مرتكب الجريمة.[1]

4- المسكن :

يعتبر مسكن الأسرة والوسط السكني والجيران من العوامل التي تؤثر في شخصية الإنسان، ويتبين من ذلك ان ضيق المسكن قد يدفع الأبناء إلى قضاء أغلب أوقاتهم خارج البيت، وقد يؤدي ذلك إلى الاتصال برفقاء السوء . ومن ناحية أخرى فإن للمسكن الضيق تأثيراً من الناحية الدراسية للفرد وقد يؤدي ذلك الى انتشار الجرائم الأخلاقية التي تمارس بين الجنسين أو جرائم السرقة عندما يكبر أفراد الأسرة ورغبة الأبناء في الاستقلال عن الأسرة التي عاش فيها، وهناك بعض الدراسات التي أشارت إلى أنه يوجد علاقة طردية بين المسكن الضيق والجريمة، أي بمعنى أنه كلما كان المسكن ضيقاً كلما زادت احتمالية ارتكاب الجريمة.[2]

5- الدين :

هو عبارة عن مجموعة القيم التي تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، وتستمد قوتها من مصدر غيبي وهو الله، فالله هو الامر والناهي في كل دين وإن اختلقت الأديان في المسميات[3] وللدين تأثير عام على الظاهرة الإجرامية، فهو يقف منها موقف العداء لأنه يحض على الخير ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، والجريمة في جوهرها شرّ لذلك لا يقرها الدين لمخالفتها قواعده ومبادئه، ويمكن القول أن جميع الأديان السماوية تدعو الى فعل الخيرات، والبعد عن المنكرات والرذائل بما تفرضه من أوامر ونواهٍ أي أن دور الدين أساسي في الحد من ارتكاب الجريمة[4].

---

(1) الوريكات، مبادئ علم الإجرام ، ص175.

(2) المرجع السابق، ص 179.

(3) محمد وأبو عامر، مبادئ علم الإجرام والعقاب (ص 305).

(4) الوريكات، مبادئ علم الإجرام (ص313).

سادساً: التطور التاريخي لجغرافيا الجريمة

بدأ الاهتمام بدراسة الجريمة من قبل علماء الاجتماع، ثم علماء الجغرافيا في وقت مبكر من القرن التاسع عشر، وكان من الدراسات الأولى الرائدة في هذا المجال ما ظهر في فرنسا، حيث أجرى "جيري" الذي كان مديراً لإدارة شئون الجريمة بوزارة العدل الفرنسية في الفترة من 1821م–1835م، دراسة قسم فيها فرنسا إلى خمسة أقاليم متميزة في مجال الجريمة وقد درس الجريمة في فرنسا خلال الفترة 1825–1830وصنفها إلى جرائم ضد النفس وأخرى ضد الممتلكات، وتضمنت دراسته عدد من الجداول والخرائط تناولت الموقع الجغرافي وأعمار مرتكبي الجرائم.[1]

وبعد ذلك التاريخ زاد الاهتمام بجغرافية الجريمة، وتوالت الدراسات في مختلف دول العالم وخاصة الدول الغربية، وظهرت في عام 1967 في الولايات المتحدة الأمريكية دراسة لعددٍ من التجمعات المبعثرة لمرتكبي الجرائم في مدن الصفيح.[2] وفي دراسة أجراها هربرت عام 1976 لاحظ أن بعض مناطق مدينة كاردف في ويلز تسهم في نسبة المجرمين صغار السن بشكل غير متناسب، ولذا درست كافة الجوانب البيئية، وأيضا ما يتفق مع المنهج الجغرافي الحديث من حيث التركيز على القيم والاتجاهات في هذه المناطق.[3]

ولقد دأب الباحثون خلال دراستهم عن الجريمة محاولة البحث عن علاقة بين الجريمة وعناصر البيئة الطبيعية، وشملت هذه العناصر البيئية والتضاريس والموقع والمناخ وحظي هذا الأخير بالكم الأكبر في أدبيات علم الجريمة التي سارت في هذا الاتجاه.[4]

لذلك يتعامل علم الجغرافيا مع الجريمة على أساس أنها ظاهره بشرية تحدث في كل مكان، وعليه فانه يقوم بتوزيع هذه الظاهرة، ثم يحاول البحث عن الأسباب التي أدت إلى هذا التوزيع وتقسيمها وتوزيعها على الخرائط وتتبع أصولها مع بعضها البعض.[5]

وبالتالي فالاتجاه الجغرافي في تفسير الظاهرة الإجرامية يقتصر على دراسة الوقائع الجغرافية الطبيعية، ومدى تأثيرها في الجريمة والسلوك الإجرامي، وهذا ما يميزه عن الاتجاه

---

(1) إسماعيل، دراسة في جغرافية المدن، الندوة العلمية عن جغرافية الجريمة (ص ص110–111).

(2) شققة وأبو عمرة، محافظات غزة دراسة في جغرافية الجريمة (ص7).

(3) عبد الجليل، مسرح الجريمة منظر جغرافي لدعم دور الشرفة في المدن الخليجية (ص ص 95– 33).

(4) المرجع السابق، ص53.

(5) شققة وأبو عمرة، محافظات غزة دراسة في جغرافية الجريمة (ص7).

الايكولوجي في دراسة الجريمة الذي يستخدم الخرائط في التحليل الإحصائي الموقعي لكتلة الجريمة وعلاقة ذلك بالظروف المادية والاجتماعية والثقافية التي تتميز بها المناطق الإجرامية.[1]

والحقيقة أن الجريمة وإن كانت مشكلة وظاهرة عالمية إلا أنها لم تحظ بالدراسة والاهتمام إلا في عهد قريب، ومن الجدير بالذكر هنا القول أن "عبد الجليل" هو من أول الدارسين لجغرافية الجريمة في العالم العربي حيث كانت أولى الدراسات له عن الرحلة إلى الجريمة من وجهة النظر الجغرافية في مصر عام 1982 وبعدها توالت دراساته حتى أصبحت مرجعاً مهماً لكل الدارسين في جغرافية الجريمة.[2]

سابعاً: الاتجاهات المفسرة للجريمة

لقد عُرفت الجريمة منذ فجر البشرية ووردت ذكرها في مختلف الأديان والشرائع وأعلن العلماء ظهورها في مختلف العصور وفي مختلف المجتمعات، وقد درست الجريمة قديماً وحديثاً من زوايا متعددة ومختلفة؛ حيث تناولتها دراسات متنوعة من الطب، والفلسفة وعلم النفس والتربية والجغرافيا وغيرها من العلوم وبالتالي تعددت وجهات النظر بشأنها، فمن القائل أن الجريمة ظاهرة اجتماعية إلى القائل أنها ظاهرة اقتصادية أو ظاهرة نفسية أو وراثية ولكن لم يتمكن أحد منهم بعد من التدليل على وجهة نظره وإثباتها إثباتا علميا صحيحاً يمكن الأخذ به وتطبيقه في الظروف والأحوال الكافية، فحير العلماء إذن ليست في الوصول إلى سبب إجرام شخص معين أو سبب ارتكاب واقعة معينة؛ إنما احتاروا في تعميم أسباب الجريمة بشكل شامل ينطبق على كافة بني البشر في كل مكان وزمان لذلك لقد تعددت الاتجاهات النظرية والفكرية في دراسة الجريمة التي درست الجريمة وفسرت السلوكيات الغير مشروعة والتي تتمثل بالجرائم والانحرافات؛ نظراً لتعقد هذه الظاهرة وتعقد النظم الاجتماعية المختلفة ولكن رغم التنوع والاختلاف في بعض الافتراضيات والنظريات الا انها تتفق في خطوطها العامة على بعض الأفكار الرئيسة التي تشير الى البيئة التي تحيط بالفرد، فالبيئة هي المحرك الأساسي للسلوكيات

---

(1) محيا، العلاقة بين النمو السكاني والكثافة السكانية والجريمة، دراسة تطبيقية على مراكز الشركة بمدينة الرياض (ص4).

(2) طوطح، جرائم القتل في محافظات غزة دراسة في جغرافية الجريمة (ص23).

المؤدية للجريمة وتنقسم هذه النظريات الى عدة اتجاهات رئيسية: منها الاتجاه الجغرافي، والاقتصادي والاجتماعي والتكاملي وغيره وسنتناول بعض هذه الاتجاهات وهي:[1]

أولاً: الاتجاه الجغرافي

يعتقد أصحاب هذا الاتجاه بوجود ارتباط قوي بين الجريمة والظروف الطبيعية والجغرافية والمناخية وجميع التغيرات التي تطرأ عليها خلال التوزيعات المتباينة للمناطق ومعدلات الجريمة، واهم ما يستدعي الانتباه في هذا الاتجاه أثر درجات الحرارة وحالة الطقس في ارتكاب الجريمة وانتشارها، فبالنسبة لدرجات الجرارة فقد أشار العلماء والباحثون من زمن طويل وعلى رأسهم العالم العربي ابن خلدون ان المناخ وتقلبات الطقس تؤثر في سلوكيات الناس.[2]

أول من أشار إلي هذا الاتجاه الجغرافي هو "مونتسكيو" حيث أشار إلى أنه يوجد علاقة بين العوامل الجغرافية والجريمة،[3] وأهم ما أثبتته بعض البحوث والدراسات أن ارتفاع درجة الحرارة خلال فصل الصيف يؤدي الى الزيادة من حيوية الجسم ما يجعله أكثر إثارة واندفاعاً، وعليه فإنه يسهل عليه الى الاندفاع نحو ارتكاب الجريمة كما أن انخفاض الضغط الجوي يؤدي الى زيادة من حيوية الجسم؛ ما يجعله أكثر إثارة واندفاعاُ ويسهل عليه الاندفاع نحو ارتكاب الجريمة. [4]

كما أن سرعة الرياح وارتفاع نسبة الرطوبة يضعف من حيوية الفرد ويؤدي الى حالة من الخمول ما يؤثر على سرعة استجابته للمؤثرات الخارجية وبالتالي يؤدي إلى التقليل من احتمالات اندفاعه من العدوان كما أننا نلاحظ أنه عندما تكون الرطوبة ذات نسبة منخفضة واعتدال الرياح يؤدي الى الزيادة من حيوية الفرد وسرعة استجابته للمؤثرات الخارجية .

ويعد (كتيليه وجيري) هما من أبرز العلماء اللذين ربطا بين العوامل الجغرافية والسلوك الإجرامي عامة، موضحين إنه يوجد علاقة بين المناخ وفصول السنة من ناحية والإجرام من ناحية اخرى، فقد لاحظا أن جرائم الاعتداء على الاشخاص كانت أكثر شيوعاً في الأقاليم

---

(1) طوطح، جرائم القتل في محافظات غزة دراسة في جغرافية الجريمة (ص27).

(2) المرجع السابق، ص28.

(3) النجار، جريمة تعاطي المخدرات في محافظات غزة دراسة في جغرافية الجريمة (ص32).

(4) القريشي، علم الإجرام (ص 191).

الجنوبية مثلاً في فرنسا أكثر من الأقاليم شمال غزة ، كما أكدا أن تلك الجرائم زادت في الصيف أكثر منها في الشتاء.[1]

ثانياً: الاتجاه البيولوجي

يرى أصحاب هذا الاتجاه بوجود علاقة وارتباط بين التكوين البيولوجي للإنسان والسلوك الإجرامي، ويركز اتباع هذا الاتجاه من أمثال سيزار لومبروزو، وانريكو فيري، أن السبب الرئيسِ للجريمة والانحراف يكمن في التكوين البيولوجي للإنسان، فالمجرمون يشتركون في صفات بيولوجية فسيولوجية معينة مثل : شكل وحجم الجمجمة وبناء العضلات وشكل الوجه والأنف والفك بالإضافة إلى الصفات الشخصية مثل : المزاج، وهذا يعني أن شكل وبناء الجسم للمجرمين تختلف عن أشكال بناء الجسم للأسوياء.[2]

ولقد كان للعالم الايطالي لومبروزو في القرن التاسع عشر دور في تأسيس النظرية الوضعية والتي أقيمت على أُسُس ومعلومات علمية اعتمدت على الملاحظة والتجربة في محاولة تصنيف الجناة على أُسُس علمية، ولقد ركز لومبروزو على عامل الوراثة في ارتكاب الجريمة، وان الصفات الخُلقية تتوفر لدى معظم المجرمين لا لدى جميعهم، وأن الوراثة وحدها لا تؤدي إلى الجريمة، وإنما توفر ميل نحو الجريمة، هذا الميل لا يولد الجريمة وحدها ما لم يكن مقترنا بعوامل معينة قد تكتسب بعد الميلاد، ولقد قسَّم المجرمين إلى خمس فئات لكل منها صفات خاصة وهي: المجرم بالفطرة، والمجرم المجنون، والمجرم بالعاطفة، والمجرم بالصدفة والمجرم بالعادة، واتجه لومبروزو في نظريته الى تفسير السلوك الإجرامي الى العامل البيولوجي، حيث أرجع أسباب الجريمة الى صفات انحطاطية معينة ومع ذلك فلم يهمل شأن بعض العوامل الاخرى المقترنة والتي لها أثر على السلوك الإجرامي،[3] ولقد بنيت النظرية الوضعية على أساسين هما:

أ- أن العلامات الارتدادية تكون موجودة لدى أغلب المجرمين وليس جميعهم مع أنها يمكن أن تكون موجود لدى غيرهم.[4]

---

(1) النجار، جريمة تعاطي المخدرات في محافظات غزة دراسة في جغرافية الجريمة (ص30).

(2) طوطح، جرائم القتل في محافظات غزة: دراسة في جغرافية الجريمة (ص28).

(3) القحطاني، محند بن رشاد، الخصائص الاجتماعية والديمغرافية لمتعاطي المخدرات في المجتمع السعودي (ص72).

(4) العاني، طوالبة، علم الإجرام والعقاب (ص60).

ب- لا يمكن لعامل الوراثة بمفرده من تحقيق الجريمة وإنما ينبغي أن تتظافر معه عوامل أخرى يكتسبها الفرد بعد ميلاده من المجتمع الذي يعيش فيه.[1]

وقد واجه أصحاب هذا التفسير انتقادات وهي أن لمبروزو تعصب لفكرة التكوين مع تجاهله للعوامل الاخرى البيئية والاجتماعية وأيضا من الانتقادات أن لمبوزو كان بدوره إنكاره حرية الاختيار كأساس للمسئولية الجنائية، والأخذ بفكرة الحتمية، فالقول أن المجرم يندفع الى ارتكاب السلوك الإجرامي، أي أن المجرم يرتكب الجريمة دون أن يكون بوسعه الاختيار ما يؤدي إلى انتشار الجرائم في المجتمع بحجة أنَّ المجرم مسيرٌ لا مخير.[2]

ولعلماء البيولوجيا دور في تفسير الظاهرة الانحرافية والإجرامية؛ فقد دللت الدراسات المتعلقة بالوراثة على وجود كروموسومات ذكرية إضافية في الاشخاص الذين يرتكبون الجرائم مثل القتل، والضرب، وبالتالي يذهب هؤلاء الباحثون في تفسير السلوك الإجرامي؛ الى أسباب وراثية.[3]

وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت إلى النظرية الوضعية في تفسير السلوك الإجرامي إلا أنها فتحت أبواب مجالات علمية كثيرة تعتمد على البيانات الإحصائية والمناهج الإحصائية.

ثالثاً: الاتجاه النفسي

إن بعض وجهات النظر النفسية التي حاولت تفسير الجريمة تتفق مع بعضها البعض في تركيبة شخصية الفرد، وهذا يظهر بشكل كبير في عمليات التنشئة الاجتماعية، والبيئية والطبيعية التي يمر بها الإنسان في مراحل طفولته المبكرة، فالإجرام في علم النفس مصدره القلق والكبت، فالقلق شعور عندما يشتد بالفرد يتطلب تنفيساً ليخفف من مضاعفاته، وما يسببه من مضايقات وهذا ما قد يدفع الأفراد لاتخاذ أنماط إجرامية.[4] ومن أشهر النظريات التي تناولت هذا المفهوم : التحليل النفسي أمثال فرويد، حيث أن هناك تفسيرات متعددة في مجال سبب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، حيث بين فرويد أن الشخصية الإنسانية تتألف من

---

(1) العاني، طوالبة، علم الإجرام والعقاب (ص60).

(2) الوليد، مبادئ علم الإجرام (ص68).

(3) الحاج حسن، أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية دراسة تحليلية لمدينة نابلس (ص35) .

(4) النجار، جريمة تعاطي المخدرات في محافظات غزة دراسة في جغرافية الجريمة (ص37).

ثلاثة مكونات هي الهو والأنا، والأنا العليا، والهو سبب مختلف الصراعات التي يعاني منها الفرد، اعتمدت أراء هذه المدرسة للنظر على المجرمين من منظور نفسي وذلك من خلال أن السلوك الإجرامي هو نتاج للصراع القائم بين الهو والانا، فإذا نجحت الانا في مساعيها اتزن السلوك وعاش الفرد متكيفاً مع البيئة المحيطة، أما في حالة فشلها فقد ينحرف السلوك ويصبح شاذاً أو إجراميا.[1] وسنتناول تقسيمات فرويد للجريمة بشيء من التفصيل وهي:[2]

أ- الذات " اللاشعور"

وهي أولى هذه القوى ويمثل الدوافع الفطرية والحاجات والرغبات وما تتطلب من إشباع على أساس اللذة دون اعتبار لمبدأ الواقع.

ب- الذات الشعورية الحسية "الأنا"

ويمثل الضمير الأخلاقي وما يفرضه من منع وتحريم وتحقيق الدوافع الفطرية والحاجات والرغبات عملاً بالقيم الاخلاقية والاجتماعية التي يمثلها الفرد عن والديه والبيئة المحيطة حوله.

ت- قسم الأنا العليا "الضمير"

وهو يمثل مركز الشعور والإدراك الحسي الخارجي والداخلي والعمليات العقلية، وهو المشرف على الجهاز الحركي الإدراكي، ويتكفل بالدفاع عن الشخصية ويعمل على توافقها مع البيئة المحيطة.

ويفسر فرويد الجريمة في ضوء التقسيمات السابقة على انها عدم القدرة على تطوير الأنا والأنا العليا، فالفرد غير قادرٍ على ضبط نزعته الفردية والسيطرة عليها، وبالتالي يسيطر عليه الأنا وربما يتحول سلوكه إلى نمط معاد للمجتمع، وكذلك أن تطور الأنا العليا بشكل مفرط ومتطرف بحيث لا تسمح بالإشباعات الغريزية، وبالتالي فإن معظم المجرمين من النمط العصبي، وهذا يترتب عليه إطلاق الشهوات دون ضوابط يُعبر عنها الفرد في ضوء سلوك إجرامي، وهناك من يرون في مدرسة التحليل النفسي أن أسباب الإجرام تعود إلى صراعات داخلية ومشاكل عاطفية ومشاعر غير مستقرة من اللاوعي والشعور بالنقص وعدم الكفاية، وفي هذا المجال ان البيئة الحضرية تنمي هذه المشاكل اكثر من غيرها من البيئات .

---

(1) القحطاني: محمد، جرائم القتل: عواملها واثارها الاجتماعية دراسة ميدانية على مدينة ابها في المملكة العربية السعودية (ص25).

(2) المشهداني، أصول علمي الإجرام والعقاب (ص ص59-60).

ومما يؤخذ على هذه النظرية عدم قدرتها على تفسير انحرافات المجرمين العاديين والذين يتعلمون السلوك الإجرامي من الأخرين دون ظهور الأعراض عليهم التي تطرقت اليها مدرسة التحليل النفسي، إضافة إلى انكارها والتقليل من أثر كل من البيئات الأخرى (الاجتماعية، الاقتصادية والطبيعية).[1]

رابعاً: الاتجاه الاقتصادي

أسس كل من ماركس وانجلز النظرية الاشتراكية في علم الإجرام، ولقد أكدت العلاقة بين ظاهرة الجريمة والأوضاع الاقتصادية السائدة بالمجتمعات، فالجريمة نتاج للظروف الاقتصادية وقد ازدهرت النظرية على يد "بونجيه" الهولندي، ولقد أكدَّ على وجود علاقة واسعة بين الظروف الاقتصادية السائدة بالمجتمعات وظاهرة الجريمة، وأن التطور الاقتصادي يصحبه تطور في مجال الجريمة،[2] لأسباب عدة ومنها تغير فرص العمل عند العمال وبالتالي تتزايد فئة البطالة عند فئة معينة وتتزايد فرص ارتكاب الجريمة عند هذه الفئة.

ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه أن هناك علاقةً قوية بين تدني مستويات المعيشة والفقر والبطالة والحرمان والمجاعة وبين السلوك الإجرامي من جهة اخرى، ويبدو أن فكرة إرجاع الجريمة للعامل الاقتصادي كعامل أساسي هي قديمة، وبدأت تتضح في القرون دير البلح ثم قويت وتجلت في القرنيين الثامن والتاسع عشر.[3]

ومن أبرز هؤلاء العلماء "بونجر" حيث أكدَّ أنَّ الفرد من ظروف في كتابه "الإجرام والاوضاع الاقتصادية " أن الأنسان يولد وهو مزود بغرائز اجتماعية غيرية تتأثر بما يتعرض له من ظروف اقتصادية فاذا كانت الظروف الاقتصادية ملائمة ذادت من ضبط سلوكه وإن كانت العكس أي متدنية اصبح سلوك الفرد منحرفاً مما يدفعه للإجرام.[4]

ومما يؤخذ على هذه النظرية هو التركيز على العامل الواحد في تفسير السلوك الإجرامي واهمال العوامل الأخرى، كذلك الفقر أو العوز الاقتصادي قد لا يكون سبباً كافياً

---

(1) الحاج حسن أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية دراسة تحليلية لمدينة نابلس(ص ص37 – 38).

(2) القحطاني: ذاعر، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأحداث سارقي السيارات (ص47).

(3) النجار، جريمة تعاطي المخدرات في محافظات غزة دراسة في جغرافية الجريمة (ص32).

(4) المصراتي جرائم القتل في محافظات غزة دراسة في جغرافية الجريمة، 13، بدون تاريخ، موقع المنشاوي للدراسات والبحوث).

لتفسير هذا السلوك، ولو كان فعلاً الفقر هو سبب الجريمة لما بقي خارج أسوار السجون فقيراً واحداً.

خامساً: الاتجاه الاجتماعي

تتميز النظريات الاجتماعية التي حاولت تفسير السلوك الإجرامي والتي تندرج تحت هذا الاتجاه نظرة شمولية فهي تنظر إليه في إطار جمعي وليس فردياً ويبحث علماء الاجتماع المهتمين بموضوع الانحراف والجريمة في العوامل المسؤولة عن وقوع معدلات عالية من الجريمة بين مجموعات معينة من الناس في مناطق جغرافية دون سواها، وليس معنى هذا بطبيعة المجال أن التفسير الاجتماعي للسلوك الإجرامي لا يأخذ في اعتباره دوافع الفرد في ارتكاب الجريمة لكنه يبحث عن الدوافع التي تدفع الفرد لارتكاب الفعل الإجرامي في الأطر التنظيمية للمجتمع، والتي تعتبر اساسية في تشكيل سلوكه خارج الاطار البيولوجي والنفسي على اعتبار أن الجوانب الثلاثة تتفاعل مع بعضها لتفرز في نهاية المطاف سلوكاً سوياً أو منحرفاً وبعبارة أخرى فإن التفسيرات الاجتماعية للجريمة تقوم على أساس أن بناء المجتمع أو ممارساته المؤسسية أو أطره الثقافية السائدة تؤثر في تصرفات الأعضاء الذين ينتمون لذلك المجتمع وتطبع هذه التصرفات بطابع معين يتناسب مع المعايير الاجتماعية السائدة التي تحدد سلوك الفرد داخل البناء الاجتماعي المعين ومن الدراسات المهمة التي أُجريت في المجتمعات المتقدمة على ظاهرة الجريمة من وجهة النظر الاجتماعية دراسة كلينفورد شو الذي لا تزال آراؤه وتفسيراته لها تمثل قاعدة أساسية يعتمد عليها علماء الاجتماع في تطوير نظريات أكثر شمولاً في تفسير الظاهرة الإجرامية.[1]

ومن هذه النظريات التي تندرج أن سبب هذه الظاهرة هو التفكك الاجتماعي وعدم ترابط المجتمع مع بعضه، ولقد قام سيلين بالمقارنة بين أنواع المجتمعات المختلفة فتبين له من خلال دراساته إلى أن المجتمعات البدائية التي يسودها التعاون والانسجام لم يسودها السلوك الإجرامي بعكس ما وُجد في المجتمعات المتحضرة لا يوجد ارتباط وانسجام أفراد المجتمع مع بعضهم وبالتالي تسود الجريمة في تلك المجتمعات.[2]

وأما العالم" سذرلاند" يُفسِّر السلوك الإجرامي بالرجوع إلى التجارب والميول والاتجاهات التي اكتسبها وتعلمها والفرد أثناء حياته حتى لحظة دونالد كريسي ويري سذرلاند أن الفرد

---

(1) بهنام، البوليس العلمي أو في التحقيق (ص28).

(2) طوطح، جرائم القتل في محافظات غزة دراسة في جغرافية الجريمة (ص32).

يكتسب السلوك الإجرامي عن طريق كل مجتمع مجموعتين واجده تمثل المواقف السلبية التي تدفع الفرد لارتكاب الجريمة ومخالفة الأنظمة والقوانين والأخرى تمثل المواقف الإيجابية والتي تحجب الفرد عن ارتكاب الجرائم وفي ضوء هاتين المجوعتين يفاضل الفرد بينهم وقد يصبح مجرماً وإذا رجحت لديه الاتجاهات والقيم المناوئة للنظام والقانون على تلك الاتجاهات المؤيدة لاحترام النظام والقوانين.[1]

ومن المآخذ على نظرية الاختلاط التفاضلي تعميمها بأن الفرد يرتكب الجريمة بسبب اختلاطه بأنماط معينة من المجرمين علما أن هنالك كثيراً من الأفراد يخالطون جماعات من المجرمين لكنهم يبقون أسوياء وقد يرتكب فرد جريمة رغم مخالطته لجماعة أسوياء وأن الفرد يتلقن السلوك الإجرامي من الوسط الإجرامي الذي يختلط فيه بصوره حتمية ولا دخل لإرادته في اختياره.[2]

يتبن مما سبق أن الاتجاه الاجتماعي في تفسير السلوك الإجرامي ربما يكون اكثر الاتجاهات شيوعا وأكثرها تفسيراً للجريمة، وتثبت العديد من النظريات على أن العوامل الاجتماعية هي أساس السلوك الإجرامي.

سادساً: الاتجاه التكاملي

يعتقد أن هذا الاتجاه قدَّم نظريةً متكاملة في تفسير السلوك الإجرامي التي تجمع بين العوامل الفردية التي تتبع من شخصية المجرم، والعوامل الاجتماعية التي ترجع الى البيئة التي يعيش فيها المجرم[3]. ومن أنصار المذهب التكاملي الذي يجمع بين العوامل النفسية والاجتماعية عالم الإجرامي الامريكي "والترركلس" صاحب نظرية السلوك الإجرامي، والتي ترجع السلوك الإجرامي إلى ضعف أو فشل الاحتواء الداخلي، وهو: "قدرة الفرد على الامساك عن تحقيق رغبته بطرق نافية بالمعايير الاجتماعية " والاحتواء الخارجي هو : "قدرة الجماعة أو النظم الاجتماعية أثراً فاعلاً على الأفراد " وتظهر قوة الاحتواء الخارجي في درجة مقاومته للضغوط الاجتماعية مثل سوء الحالة الاقتصادية، أو الصراعات الأسرية، ولعوامل جذب ممثلة

(1) الحاج الحسن، أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية دراسة تحليلية لمدينة نابلس (ص61).

(2) طوطح، جرائم القتل في محافظات غزة دراسة في جغرافية الجريمة (ص 32).

(3) الوريكات، أصول علمي الإجرام والعقاب (ص115).

في صحبة السوء والجماعات المنحرفة بينما تنعكس صلابة الاحتواء الداخلي لمدى مقاومته لعوامل دفع ممثلة في توترات داخلية واتجاهات عدوانية وشعور بالنقص وعدم الصلاحية.[1]

ومن الملاحظ تزايد نسبة الإجرام في السنوات الاخيرة في معظم المجتمعات رغم اختلاف أنظمتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعقائدية، وبالتالي نتج عدم مصداقية النظريات التي فسَّرت السلوك الإجرامي من اتجاه واحد وفي هذا البحث نأخذ الاتجاه التكاملي في تفسير السلوك الإجرامي والقائم على مجموعة العوامل والمصادر والقوى في تفسير السلوك الإجرامي، والتي ينطوي على الاحصائيات والابعاد الجغرافية والخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جريمة السرقة والسطو في محافظات غزة.

(1) القحطاني محند بن رشاد ، الخصائص الاجتماعية والديمغرافية لمتعاطي المخدرات في المجتمع السعودي (ص78).

الفصل الثالث

الأبعاد الجغرافية لجرائم السرقة والسطو في محافظات غزة والعوامل المؤثرة فيها

الفصل الثالث

الأبعاد الجغرافية لجرائم السرقة والسطو في محافظات غزة والعوامل المؤثرة فيها

تم تقسيم هذا الفصل الى قسمين الأول بعنوان: " **الأبعاد الزمنية والمكانية لجريمة السرقة والسطو في محافظات غزة**" حيث يسعى الباحث للتعرف على حجم ظاهرة جريمة السرقة والسطو من خلال تتبع، والتطور الزمني لعدد جرائم السرقة والسطو في محافظات غزة، اذ تعد تلك الزيادة أو الانخفاض مؤشرا لمدى حجم انتشار الظاهرة، كذلك التعرف على أهم أنواع الجرائم العامة في محافظات غزة ومقارنتها بعدد جرائم السرقة والسطو في محافظات غزة ثم مقارنتة بمعدل الجريمة الخام في محافظات غزة كل محافظة على حِدَّهَ؛ للوقوف على حجم الظاهرة ومعرفة سبب اختلاف ظاهرة جريمة السرقة والسطو من محافظة الى أخرى، أما القسم الثاني فهو بعنوان العوامل الجغرافية المؤثرة في جريمة السرقة والسطو في محافظات غزة، وتناول الباحث بعض العوامل الطبيعية والبشرية التي لها علاقة بالجريمة، مثل الحجم السكاني ومساحة المحافظة الكلية والمساحة المأهولة بالسكان ودرجة التزاحم وتأثيرها على جريمة السرقة والسطو.

ويستعين الباحث هنا بأصول البحث العلمي لإجراء تحليل علمي منهجي لتبيان عناصر وحجم الظاهرة الإجرامية والتعرف على سمته.

أولاً: الأبعاد المكانية والزمنية لجريمة السرقة والسطو في محافظات غزة :-

ليس هناك دراسات جدية تبين حجم ظاهرة جريمة السرقة والسطو في محافظات غزة لذلك سنتعرف على حجم الظاهرة من خلال محورين أساسيين هما :

الأول: عرض وتحليل البيانات الاحصائية الخاصة بالجرائم العامة خلال فترة من 2000-2015م.

الثاني: عرض وتحليل البيانات الاحصائية الخاصة بجريمة السرقة والسطو خلال 2000-2015م.

وهنا لابدّ للباحث من الوقوف على حجم الجرائم العامة في محافظات غزة ومقارنتها بحجم جريمة السرقة والسطو في محافظات غزة .

1. حجم وتطور الجرائم العامة وجرائم السرقة والسطو في محافظات غزة للفترة 2000-2015م.

أ- حجم وتطور الجرائم العامة في محافظات غزة .

ارتفعت الجرائم العامة وجرائم السرقة والسطو ارتفاعاً ملحوظاً في الفترة الأخيرة، وقد ارتبط ذلك ببعض العوامل منها الزيادة السكانية فيها، والزيادة السكانية لوحدها قد لا تعني بالضرورة زيادة في حجم الظاهرة، لذا قام الباحث بالربط بين عدد الجرائم العامة وعدد جرائم السرقة والسطو؛ ليتسنى معرفة التطور النسبي لها بالنسبة لإجمالي الجرائم العامة كما في الجدول (3.1).

جدول (3.1): عدد الجرائم العامة وجرائم السرقة والسطو في محافظات غزة 2000– 2015م.

السنة	عدد الجرائم العامة	عدد السكان	معدل الجريمة لكل 100000نسمة	عدد جرائم السرقة والسطو	نسبة جرائم السرقة والسطو من نسبة الجرائم العامة
2000	6431	1109677	577.91	612	9.5
2001	14854	1145894	1296.28	850	5.72
2002	7168	1182908	605.96	1252	17.46
2003	9295	1221128	761.18	1727	18.57
2004	8660	1261017	686.74	1939	22.39
2005	8767	1304388	672.11	2143	24.44
2006	6615	1349263	490.26	1858	28.08
2007	12618	1395720	904.04	1574	12.47
2008	18622	1440332	1292.89	3770	20.24
2009	19536	1486816	1313.94	3211	16.43
2010	15708	1535120	1023.24	2454	15.62
2011	16754	1588692	1054.57	3127	18.66
2012	22356	1644293	1359.61	3689	16.5
2013	31454	1701437	1848.67	5940	18.88
2014	29274	1760037	1663.26	7442	25.42
2015	35665	1819981	1959.63	7865	22.05

المصدر :- . إعداد الباحث بناء على بيانات من وزارة الداخلية الفلسطينية - وحدة التخطيط والتطوير للشرطة للعام 2000 - 2015.

بيانات تم الحصول عليها من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للتعداد السكاني من عام 2000 - 2015م.

يتضح من الجدول (3.1) ما يلي:

1. شهد العام 2000م أدنى معدل للجريمة حيث بلغ (6431) جريمة بمعدل(577.91) جريمة/100000نسمة ويرجع السبب في ذلك نتيجة لبداية انتفاضة الأقصى لما لها أثر على أفراد المجتمع.

2. في الفترة من عام 2001م إلى العام 2004م لوحظ تذبذب في عدد الجرائم العامة فبلغ عدد الجرائم العامة في عام 2001م (14854) بمعدل (1296.28) جريمة / 100000 نسمة وهذا أعلى معدل للجريمة في هذه الفترة في حين بلغ عام 2004م أدنى معدل للجريمة في تلك الفترة(8660) جريمة بمعدل (686.74) جريمة/100000 نسمة ويرجع السبب في ذلك إلى استمرار انتفاضة الاقصى، وتغير الظروف الاقتصادية والمعيشية لسكان محافظات غزة.

3 . في العام 2005م لوحظ تدني في معدلات الجريمة فبلغ عدد الجرائم لعام 2005م(8767) جريمة بمعدل (672.11)جريمة /100000نسمة ويرجع السبب في ذلك إلى استقرار الوضع الامني في محافظات غزة.

4. لوحظ عام 2006م إلى تدني عدد الجرائم العامة (6615)جريمة بمعدل (490.62) جريمة /100000نسمة ويرجع السبب في ذلك بسبب ضعف الاستقرار الامني في محافظات غزة بسبب الاقتتال الداخلي.

5. شهدت محافظات غزة في الفترة 2007-2009م ارتفاع في معدلات الجريمة حيث بلغ اعلى عدد للجرائم العامة عام 2009م حيث سُجل(19536)جريمة بمعدل (132)جريمة /100000نسمة ويرجع السبب إلى الحصار الخانق التي مرت به محافظات غزة والأوضاع الاقتصادية الصعبة التي مرَّ بها سكان محافظات غزة.

6. شهد العامي 2010-2011م انخفاضاً بسيطاً في معدل الجرائم نتيجة انتشار الأنفاق التجارية على الحدود مع مصر، ودخول مواد البناء والبضائع الاقتصادية على محافظات غزة مما خلق فرص عمل لسكان محافظات غزة، ومن الأسباب أيضا الاستقرار الأمني الذي ساد الشارع الفلسطيني في محافظات غزة فبلغ معدل الجريمة عام 2010م (15708) جريمة بمعدل (1023.24) جريمة/100000 نسمة وسجلت العام 2011م (16754) جريمة بمعدل (1054.57) جرمية/100000 نسمة.

7. شهدت الفترة 2012–2013م عندما تغيرت الأوضاع السياسية في مصر ادى الى انفراج كبير لدى سكان محافظات غزة بعد الحصار الخانق الذي فرضه الاحتلال على أهالي قطاع غزة وزاد من فرص العمل والسفر للعلاج، وكان في هذه الفترة استقرار ملحوظ بالنسبة للسنوات السابقة فبلغ معدل لجريمة لعام 2012م (22356) جريمة بمعدل (1359.61) جريمة/100000 نسمة وشهد عام 2013م ارتفاعاً كبيراً لمعدل الجريمة فسجلت (31454) جريمة بمعدل (1848.67) جريمة/100000 نسمة وكان السبب في ذلك الأحداث التي مرَّت بها مصر وتغير الوضع الأمني الراهن وبداية جديد في تشديد الحصار على سكان قطاع غزة.

8. شهد العام 2014–2015م ارتفاعاً في عدد الجرائم للعامين حيث بلغ عدد الجرائم العامة عام 2014م (29274) جريمة بمعدل (1663.26) جريمة/100000 نسمة وبلغت عام 2015م (35665) جريمة ، بمعدل(1959.63) جريمة/100000 نسمة ويرجع السبب في ذلك إلى أنه تخلل هذه الفترة العدوان الاسرائيلي عام 2014م على محافظات غزة الذي استمر 51 يوم بعد اغلاق للمعابر وحصار خانق على محافظات غزة الذي كان عام2014م وذلك السبب الذي رفع معدل الجريمة إلى أعلى معدلاتها بالنسبة للأعوام السابقة عام 2014م وبعد انتهاء الحرب تكاثفت الوعود بفكِّ الحصار عن محافظات غزة وعلى العكس تماماً زاد الحصار الخانق على أهالي وسكان محافظات غزة، وفي عام 2015م بلغ اعلى معدل للجريمة للفترة من 2000 م– 2015م فسجل العام 2015م (35665) جريمة بمعدل (1959.63) جريمة/100000 نسمة.

ب-حجم وتطور جرائم السرقة والسطو في محافظات غزة .

يتم دراسة ومقارنة مرحلة تطور جريمة السرقة والسطو في محافظات غزة للفترة 2000-2015م لمعرفة الاتجاه التي تسير باتجاهه محافظات غزة والوقوف على أسباب زيادة الجريمة في بعض الأعوام واستقرارها في البعض الآخر. شكل (3.1)

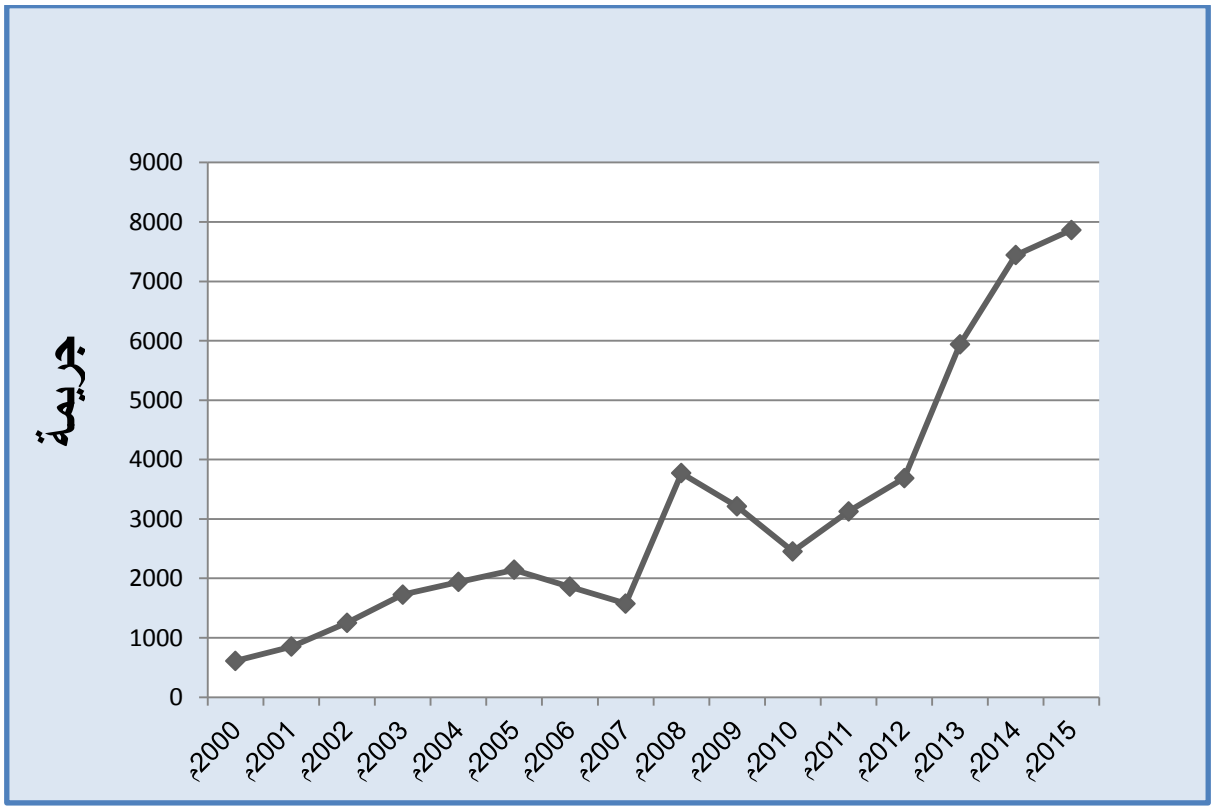

شكل (3.1): التطور الزمني لعدد جرائم السرقة والسطو في محافظات قطاع غزة للفترة 2000-2015م

المصدر : -إعداد الباحث بناءً على بيانات وزارة الداخلية – وحدة التخطيط والتطوير للشرطة للعام 2000-2015م.

بيانات تم الحصول عليها من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للتعداد السكاني للفترة 2000-2015م

يتضح من الشكل (3.1) ما يلي.

1- شهدت محافظات غزة تذبذب في أعداد جريمة السرقة والسطو في الفترة 2000-2005م حيث بلغ ادنى عدد للجريمة (612) جريمة بمعدل (55)جريمة /100000نسمة، وبدأت أعداد جريمة السرقة والسطو بالارتفاع تدريجياً حتى عام 2005م ، وسُجلت (2143)

جريمة بمعدل (164)جريمة /100000نسمة ويُعزى السبب في ذلك الى الاستقرار الامني في محافظات غزة، ولجوء السكان الى أجهزة الأمن ليستردوا حقوقهم.

2- شهد العامين 2006-2007م انخفاضاً ملحوظاً في أعداد جرائم السرقة والسطو، حيث بلغ عدد جرائم السرقة والسطو عام 2006م (1858)جريمة بمعدل (138)جريمة /100000 نسمة، وسجل عام 2007م (1574) جريمة بمعدل (113) جريمة/100000نسمة ويُعزى السبب في ذلك إلى الاقتتال الداخلي في محافظات غزة وقل حركة السكان، ولهذا السبب قلت أعداد جريمة السرقة والسطو نوعاً ما مقارنة بالأعوام السابقة.

3- شهدت الفترة 2008-2015م ارتفاع ملحوظ في أعداد جرائم السرقة والسطو في محافظات غزة، فبلغ أدنى معدل للجريمة في هذه الفترة العام 2010م(2454)جريمة بمعدل (160) جريمة /100000 نسمة وسُجل أعلى عدد لجريمة السرقة والسطو في هذه الفترة، عام 2015م فسجلت (7865) جريمة، بمعدل (432) جريمة /100000نسمة، ويرجع السبب في ذلك في ارتفاع عدد جرائم السرقة والسطو هو الحصار المفروض على محافظات غزة تزامناً مع الظروف الاقتصادية التي يمر بها سكان محافظات غزة مما زاد من أعداد جرائم السرقة والسطو في محافظات غزة .

2- التوزيع الجغرافي لأنواع الجرائم العامة المرتكبة في محافظات غزة خلال العام 2014-2015م.

إن البيانات والاحصائيات التي تمَّ الحصول عليها من وزارة الداخلية إنما هي عرض للواقع الذي تمر به محافظات غزة أثر العوامل على ارتفاع معدلات الجريمة بين العامين وعليه تستطيع دراستها وتحليلها ومعرفة مدى ارتباطها بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية، ولقد أوضحت البيانات التي تمَّ الحصول عليها من السِّجلات الأمنية لوزارة الداخلية التي تختص بتسجيل جميع الجرائم على مستوى محافظات عزة ارتفاعاً في أعداد الجرائم العامة واختلاف في التوزيع ا الجغرافي لها جدول (3.2).

جدول (3.2): أنواع الجرائم الرئيسية وتوزيعها الجغرافي على محافظات غزة لعام 2014-2015م

أهم الجرائم	شمال غزة		غزة		دير البلح		خانيونس		رفح		المجموع	
	2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015
القتل العمد أو الشبه العمد	4	5	5	8	4	6	8	7	3	4	24	30
القتل بالترك	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الايذاء والاعتداء	2072	2590	2774	3307	626	1330	953	2225	1404	1695	7829	11147
الانتحار والشروع فيه	43	65	217	235	25	66	163	134	55	70	503	570
الآداب العامة	114	142	181	266	107	254	194	210	182	169	778	1041
التهديد والتوعد	291	369	304	439	123	219	372	314	219	233	1309	1574
السرقات بأنواعها	2706	2320	1822	1737	1056	1912	1053	1069	805	827	7442	7865
جرائم ضد النظام العام	699	841	836	786	795	934	723	1132	586	407	3639	4100
نصب وتزوير واختلاس	948	970	725	1029	305	384	674	579	456	487	3108	3449
الخطف	3	4	18	22	15	9	4	4	10	17	50	56
العنف العائلي	1034	1363	1495	1766	376	553	964	1246	723	905	4592	5833

المصدر :من إعداد الباحث بناء على التقرير الإحصائي الجنائي الصادر عن وزارة الداخلية لعام 2014-2015م

يتضح من خلال الجدول (3.2):-

أ- أن جرائم الاعتداء والإيذاء على الممتلكات والاشخاص من أكثر الجرائم في محافظات غزة، حيث بلغت 7829 في عام 2014م وهي أعلى معدلات الجرائم في ذلك العام وشهد عام 2015م زيادة ملحوظة في عدد جرائم الإيذاء والإعتداء على الممتلكات والاشخاص حيث بلغت 11147 جريمة أي ارتفعت بمقدار 3318 جريمة وهذه زيادة ملحوظة، ويعود هذا الارتفاع في جرائم الاعتداء والإيذاء إلى عدم تطبيق القانون العادل على الجميع وعدم

وعي المواطنين بحقوقهم الاجتماعية والقانونية إضافة إلى أن أغلب هذه الجرائم الذي لا يطبق عليها القانون يكون بالحل الودي بين المواطنين وهو ما يعرف بالصلح العشائري عند لجان الإصلاح الموجودة في كل المحافظات.

ب- لقد شهدت جرائم السرقة والسطو بكافة أنواعها ارتفاعاً واضحاً في السنوات الاخيرة حيث بلغت جرائم السرقة والسطو بكافة أنواعها في عام 2014م، 7442 جريمة بينما كانت الزيادة ملحوظة في عام 2015م حيث بلغت 7865 جريمة بنسبة 0.43%من اجمالي عدد الجرائم العامة لعام 2015م ويرجع سبب ارتفاع جرائم السرقة والسطو الى الظروف المعيشية الصعبة التي يعيشونها أفراد القطاع وتفشي البطالة في ظل الحصار المفروض على قطاع غزة من قبل الاحتلال حيث لجأ بعض السكان إلى تلبية احتياجاتهم بالطرق الغير مشروعة وهي باعتدائهم على أموال الغير وسرقتها.

ت- تحول العنف العائلي إلى ظاهرة اجتماعية سادت جميع أنحاء القطاع في الآونة الأخيرة حيث لوحظ ارتفاع عدد الجرائم في عام 2015م حيث كانت 5833 جريمة مقارنة بعام 2014م حيث بلغت 4592 جريمة أي بمعدل ارتفاع 1241 جريمة وهذا الارتفاع سببه غياب الإجراءات القانونية مما يدفع العائلات إلى أخذ حقهم بالقوة ولا يريدون تطبيق القانون بحق الطرف المعتدي نتيجة لعادات وتقاليد العائلات مما ينجم عن هذه الظاهرة فوضى أمنية قد ينجم عنها بعض الضحايا.

ث- شَهِدت محافظات غزة في حالةً من التوتر الداخلي بسبب الانقسام الداخلي وماله من أثار في زيادة الجرائم المرتكبة هذا العام وإشاعة الفتنة حيث بلغت الجرائم المرتكبة ضد النظام العام في عام 2014م 3639 جريمة في حين ارتفعت الجرائم في عام 2015م لتقل إلى 4100 جريمة أي بمقدار زيادة 461 جريمة.

ج- شَهِدَت محافظات غزة ارتفاعاً في عدد الجرائم ضد الثقة العامة في عام 2015م بلغت 3449 جريمة مقارنة في عام 2014م حيث بلغت 3108 جريمة أي بمعدل ارتفاع 341 جريمة وهي زيادة ملحوظة ويرجع السبب في ذلك إلى إوضاع المعيشية الصعبة إلى ارتكاب مثل هذه الجرائم لتلبية احتياجاتهم المعيشية التي تتمثل بالنصب والاحتيال والتزوير التزييف الذي يكون على المعاملات والسندات الرسمية وأيضاً تمثل التزوير أوراق ومستندات للسفر بغرض العلاج لتكون هي الوسيلة التي يستطيعون فيها الخروج من القطاع للبحث عن فرص عمل لهم بسبب الحصار الخانق المفروض على كافة محافظات غزة.

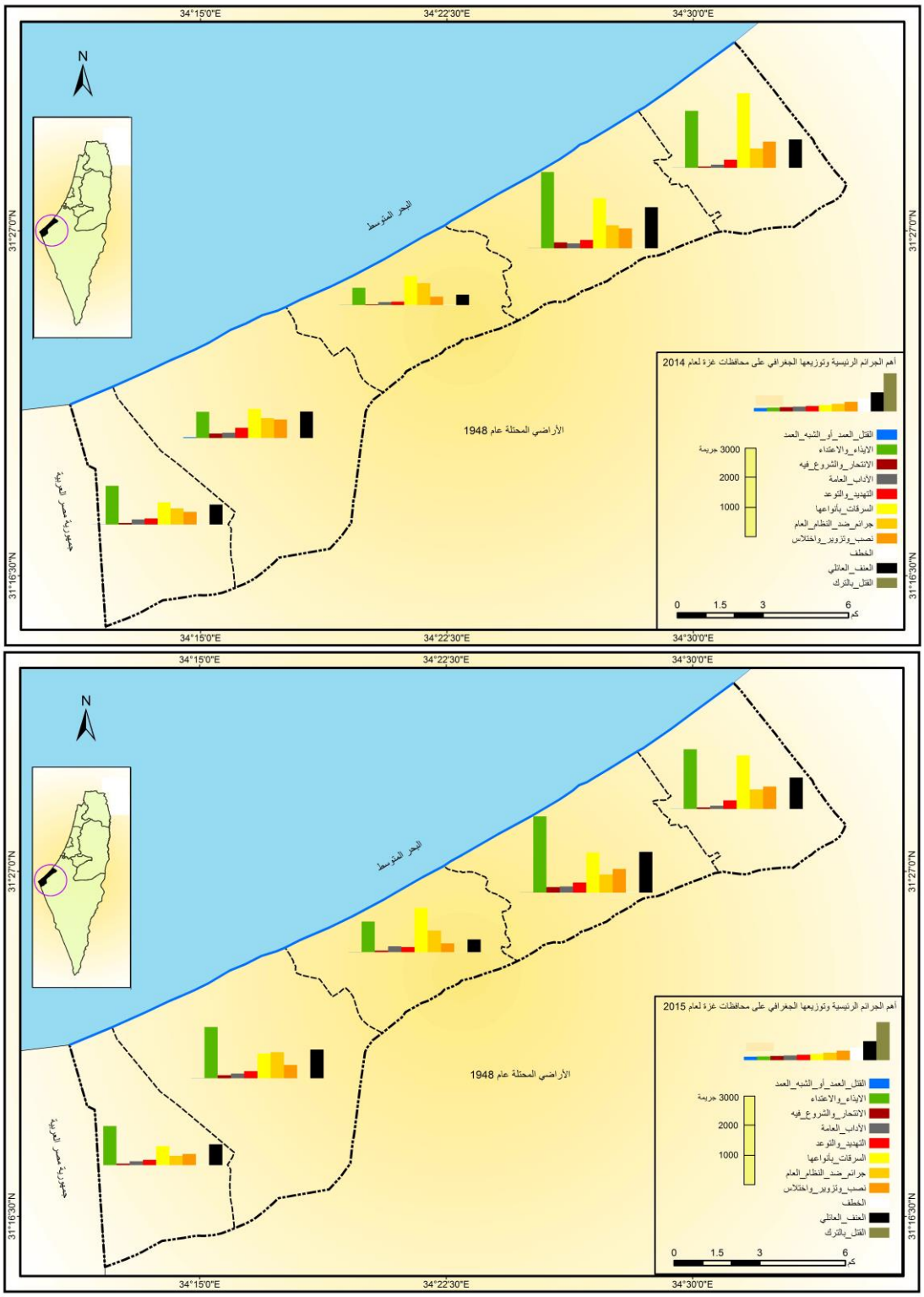

شكل (3.2): التوزيع الجغرافي للجرائم العامة في محافظات غزة للعام 2014 – 2015م.

المصدر: إعداد الباحث بناءً على جدول رقم (3.2)

3. العلاقة بين حجم المحافظة والجرائم العامة

يعد حجم الجريمة إلى عدد السكان من المقاييس الدولية التي يمكن من خلالها الوقوف على معدل الجريمة ويهدف هذا الجزء من الدراسة إلى الوقوف على التوزيع الجغرافي بين محافظات غزة في أعداد الجريمة ومعدلاتها لكل 100000 نسمة، حيث تشير بعض الدراسات إلى وجود علاقة طردية واضحة بين حجم المدينة ومعدل الجريمة ويرجع ذلك تأثير بعض العوامل الديمقراطية مثل السن والنوع[1].

جدول (3.3): العلاقة بين حجم المحافظة والجرائم العامة لعامي 2014-2105م

المحافظة	2014		2015		معدل الجريمة/ 100000 نسمة	
	عدد الجرائم العامة	عدد السكان	عدد الجرائم العامة	عدد السكان	2014	2015
شمال غزة	7914	348808	8669	362772	2268.8	2389.65
غزة	8377	606749	9595	645205	1380.6	1487
دير البلح	3432	255705	5667	264455	1342.17	2142.9
خانيونس	5108	331017	6920	341393	1543.1	2026
رفح	4443	217758	4814	225538	2040.33	2134.45
المجموع	**29274**	**1760037**	**35665**	**1819981**	**1663.26**	**1959.6**

المصدر: إعداد الباحث بناء على التقرير الإحصائي الجنائي الصادر عن وزارة الداخلية الفلسطينية – وحدة التخطيط والتطوير للشرطة للعام 2014 - 2015 م، ص52-ص53 .

- بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني .

يتضح من الجدول (3.3) ما يلي:-

هناك تباين واضح في معدلات الجرائم العامة في محافظات غزة من محافظة إلى أخرى، حيث بلغ اعلى معدل للجريمة في عام 2014م في محافظة شمال غزة حيث بلغ معدل

(1) طوطح، جرائم القتل في محافظات غزة دراسة في جغرافية الجريمة (ص49).

الجريمة (268.8) جريمة /100000نسمة وأدنى معدل للجريمة في عام 2014م في محافظة دير البلح حيث بلغ معدل الجريمة (1342.17) جريمة /100000 نسمة بينما بلغ أعلى معدل للجريمة في عام 2015م في محافظة شمال غزة حيث سُجِّلت (2389.65) جريمة/100000 نسمة وسجلت أدنى معدل للجريمة في عام 2015م محافظة غزة حيث بلغ معدل الجريمة (1533.18) جريمة /100000نسمة وبناء على ما سبق سيتم تقسيم محافظات غزة الى فئتين وهما.

1- محافظات ذات معدلات اكثر من (2000جريمة /100000نسمة).

تضم هذه الفئة أربع محافظات وهي، شمال غزة ورفح ودير البلح وخانيونس حيث بلغ معدل الجريمة في عام 2014م (2268.8) جريمة/100000نسمة وبلغ معدل الجريمة في محافظة شمال غزة لعام 2015 (2389.65) جريمة /100000نسمة وفي حين بلغ عدد السكان في محافظة شمال غزة (362772) نسمة للعام 2015 ويتضح من ذلك أن معدل الجريمة ارتفع عن عام 2014م بمقدار(120.85) جريمة/100000نسمة وكما تحتل محافظة شمال غزة المرتبة الاولى بالنسبة لمحافظات غزة في معدلات الجريمة وبلغ معدل الجريمة في دير البلح التي تحتل المرتبة الثانية بالنسبة لمحافظات غزة عام 2015م من حيث ارتفع معدل الجريمة آنذاك وبلغ معدلها (2142.9) جريمة/100000نسمة وبلغ معدل الجريمة لعام 2014م (1342.17) جريمة/100000 نسمة وبلغ عدد السكان لمحافظة دير البلح (264455) نسمة لعام 2015م كما هو واضح أن هناك تغير في معدل الجريمة حيث ارتفع (800.7) جريمة /100000نسمة للعام 2014م-2015م وبلغ معدل الجريمة في محافظة رفح التي تحتل المرتبة الثالثة على محافظات غزة بالنسبة لعام 2015م حيث بلغ (2134.45) جريمة/100000نسمة في حين بلغ معدل الجريمة لمحافظة رفح بالنسبة لمحافظات غزة عام 2014م (2040.33) جريمة/100000 نسمة وكما هو واضح أنَّ هناك تغير ملحوظ في المعدل اي ارتفع معدل الجريمة من عام 2014م حتى عام 2015 م الى (94.12) جريمة/100000 نسمة وبلغ عدد السكان لمحافظة رفح عام 2015م (225538) نسمة. وبلغ عدد الجريمة 2015 م لمحافظة خانيونس التي تحتل المرتبة الرابعة لمحافظات غزة حيث ارتفع عدد الجريمة/100000 نسمة. بينما بلغ عدد الجريمة في 2014 (1546.1) جريمة/100000 نسمة كما وبلغ عدد السكان عام 2015م (341393) نسمة أي أنه في زيادة ملحوظة حيث ارتفع معدل الجريمة (482.9) جريمة/100000 نسمة وبذلك تعتبر هذه المحافظات الأربع اقل المحافظات سكان بالنسبة لمحافظة غزة التي يبلغ عدد السكان فيها

أعلى المحافظات وتعتبر هذه المحافظات الأربع أعلى معدلات الجريمة وقت ذلك تقدر (2389.65) جريمة /100000 نسمة وبناء على ذلك ومقارنة بمحافظة غزة من حيث التعداد السكاني فإن محافظة غزة تحتل المرتبة الأولى من حيث التعداد السكاني حيث بلغ عدد سكانها في العام 2014م (606749) نسمة وفي العام 2015م (645205) نسمة وتعتبر أدنى المحافظات من حيث معدل الجريمة حيث بلغ معدل الجريمة (1380.6) جريمة/100000 نسمة عام 2014 م وبلغ عدد معدل الجريمة في العام 2015م(1487) جريمة والتي تقل عن باقي المحافظات حيث معدل الجريمة وبذلك يتضح عدم وجود علاقة طردية بين الأحجام السكانية لهذه الفئة وبين معدلات الجريمة فيها، ومن الأسباب التي أدت إلى ارتفاع معدلات الجريمة.

أ- زيادة مساحة الأراضي الزراعية في محافظة شمال غزة واثره على زيادة بعض الجرائم كالعنف العائلي والشجار على الميراث وكذلك زيادة عن حدة السرقة وخاصة سرقة المنازل والسرقة عليها خاصة في اطراف المحافظة نظراً لطبيعتها الجغرافية البعيدة عن مركز المدينة.

ب-تسود محافظة شمال غزة قلة انتشار أفراد الأمن نضرا لطبيعتها الزراعية ولأنها منطقة حدودية مع الاحتلال.

ت- تسود محافظة شمال غزة انتشار الفقر في الأحياء المتطرفة من المحافظة وهذه الصفة تمتد على جميع المحافظات.

ث-تتشابه المخيمات من النواحي الاجتماعية والاقتصادية المتردية مثل البطالة والفقر، وكذلك العمرانية، وتخطيط الشوارع ساعد على ارتفاع معدل الجريمة.

ج-طبيعة استخدامات الأراضي حيث يشير التقرير الاحصائي لعام 2013م ان اعلى معدلات زراعة للمواد المخدرة تركزت في محافظة رفح.

ح- انتشار الأنفاق في محافظة رفح أدى الى تطور ظاهرة التجارة في الممنوعات مثل المخدرات والأسلحة الخفيفة.

خ- تتميز محافظة خانيونس بطابعها الزراعي والأرض الواسعة الفضاء وقلة انتشار أفراد الشرطة في اطراف المدينة وهذه ظروف تسمح بزيادة نسبة الجريمة.

2- محافظات ذات معدلات الجرائم (اقل من 2000 جريمة /100000نسمة) في العام 2014-2015م.

وتضم هذه الفئة محافظة غزة حيث بلغ معدل الجريمة لعام 2015م (1533.18) جريمة/100000، وبلغ معدل الجريمة في العام 2014م (1380.6) جريمة /100000 نسمة في حين بلغ عدد السكان (645205) نسمة للعام 2015م، ويعود الارتفاع في معدل الجريمة إلى:

أ- تتمتع محافظة غزة بمستويات معيشية واجتماعية مرتفعة مما عزز ارتكاب الجرائم وخاصة جرائم الإيذاء والاعتداء

ب- تتمتع محافظة غزة بأنها مركز تجاري وتتركز فيها الأنشطة الاقتصادية مما ادى الى تزايد عمليات البيع والشراء، الأمر الذي عزز ارتفاع الجرائم وخاصة جرائم تزوير العملات وعمليات النصب والاختلاس.

ت- تتمتع محافظة غزة بانتشار كبير لمراكز الشرطة ومركزية الأجهزة الامنية في هذه المحافظة وانتشار أفراد الشرطة في كثير من الأحياء مما جعل الجريمة فيها أقل انتشارا من المحافظات الأخرى .

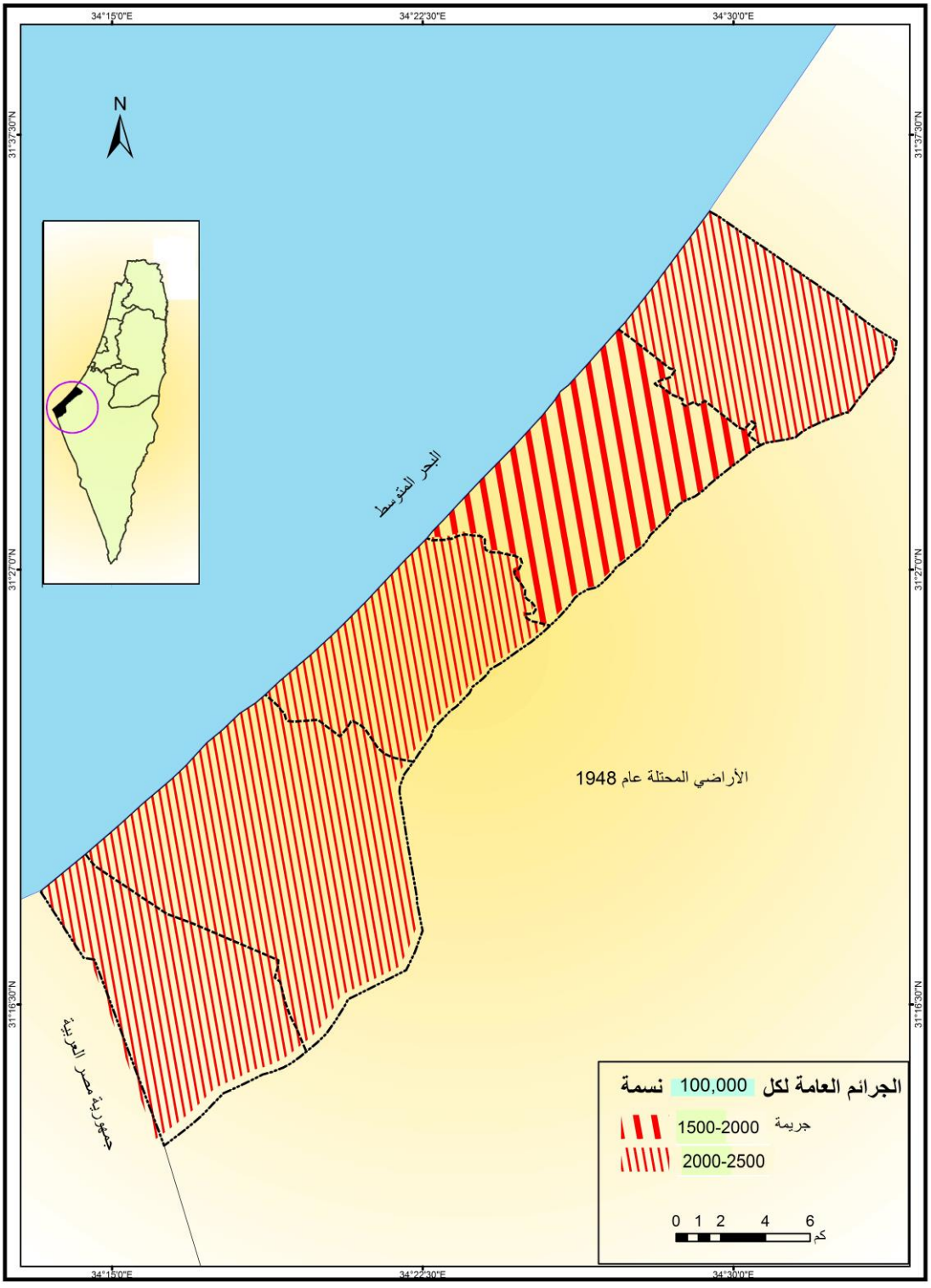

شكل (3.3): معدلات الجرائم العامة /100000 نسمة للعام 2015م.

المصدر: إعداد الباحث بناءً على جدول رقم (3.3)

3- التوزيع الجغرافي لجرائم السرقة والسطو في محافظات غزة للفترة 2000- 2015م.

إن الجريمة بكل اشكالها تحدث بالمكان، وكل ما يحدث مادياً أو معنوياً يعبر عن صورة نمطية منتظمة قابلة للدراسة الجغرافية والاجتماعية، لهذا فإن الأنماط المكانية للجريمة وتطورها عبر سنوات الدراسة ما هو إلا انعكاس للتركيب الاجتماعي والتنظيم المكاني السكاني وهذا ما يؤكده الجغرافيون أن دراسة التباين المكاني للجريمة في داخل المدن والتوزيع الجغرافي لها مرتبط بمستوى الوحدات المكانية وبالمعلومات المتوفرة داخل منطقة الدراسة وهنا نذكر قول سيلين عن الإحصائيات انها مرآة الجريمة وبهذا فهي تمكننا من التعرف على حجم وابعاد الجرائم في مجتمع محل الدراسة فيما يختص بالجرائم على مستوى الدولة أو المحافظة[1]

جدول (3.4): التوزيع الجغرافي لجريمة السرقة والسطو في محافظات غزة للفترة 2000-2015م

المحافظة	شمال غزة	غزة	دير البلح	خانيونس	رفح
2000م	66	204	79	196	67
2001م	107	265	117	254	107
2002م	112	432	187	228	293
2003م	269	516	138	314	490
2004م	248	579	215	453	444
2005م	246	607	214	690	386
2006م	233	522	164	574	370
2007م	220	437	115	459	355
2008م	296	1558	334	971	611
2009م	203	1164	346	665	833
2010م	325	985	348	526	270
2011م	431	1295	324	432	645
2012م	486	1553	410	358	879
2013م	1112	1748	1057	1786	1070
2014م	2706	1822	1056	1053	805
2015م	2320	1737	1912	1069	827

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات وزارة الداخلية، قسم التطوير والتخطيط للشرطة لعام 2000م – 2015م.

(1) طوطح، جرائم القتل في محافظات غزة دراسة في جغرافية الجريمة (ص57-56).

يتضح من جدول (3.4) التالي :

1- إن التغير في معدل الجريمة في عدد جرائم السرقة والسطو في جميع محافظات غزة هو السمة الغالبة والسائدة حيث تحتل محافظة غزة المرتبة الأولى من إجمالي عدد جرائم السرقة والسطو في المحافظات سابقة الذكر حيث بلغت (15424) جريمة سرقة وسطو وبنسبة 30.6% من إجمالي عدد جرائم السرقة والسطو في محافظات غزة ويرجع ذلك إلى كونها الأكثر سكانا وأكثر احتواءً للنشاطات الاقتصادية وأكثر تجمع لأغلب فئات المجتمع، وارتفاع المستوى المعيشي في محافظة غزة وتشكل مركزاً للمجتمع الفلسطيني حيث بها القيادة وأغلب الوزارات والهيئات والمؤسسات الجامعية والحكومية وذلك يدفع سكان هذه المحافظة والمحافظات الأخرى إلى اللجوء لهذه المحافظة وارتكاب أكثر جرائم السرقة والسطو فيها للحصول على الاموال بطريقة غير مشروعة؛ لسد حاجاتهم ومتطلبات حياتهم.

2- تأتي في المرتبة الثانية محافظة خانيونس من إجمالي عدد جرائم السرقة والسطو في محافظات غزة حيث بلغت عدد جرائم السرقة والسطو في محافظة خانيونس (10118.5) جريمة من اجمالي عدد الجرائم في باقي محافظات غزة أي بنسبة 20.7% من مجموع جرائم السرقة والسطو والسبب في ذلك أنَّ محافظة خانيونس تتسَم في طابعها الزراعي والحيواني إضافة إلى انشاء وظهور أحياء سكنية جديدة تجمع بين العديد من فئات المجتمع ومن أغلب مناطق محافظات غزة.

3- بالنسبة لباقي المحافظات فمن الملاحظ أن إجمالي عدد جرائم السرقة والسطو فيها مقارباً نوعاً ما حيث تأخذ جميعها ما نسبته 49.3% من اجمالي جرائم السرقة والسطو في محافظات غزة.

4- لقد حظيت محافظة شمال غزة المرتبة الثالثة من إجمالي جرائم السرقة والسطو بنسبة 18.6% وذلك بسبب زيادة مساحة الاراضي الزراعية في المحافظة مما أثر (على انتشار افراد الشرطة في أغلب اماكن محافظة شمال غزة مما زاد من فرصة ارتكاب جريمة السرقة والسطو.)

5- شهدت محافظة رفح ومحافظة ودير البلح انخفاضا واضحا من إجمالي جرائم السرقة والسطو في محافظات غزة حيث بلغت مجموع الجرائم في تلك المحافظتين (15468)

جريمة ،أي ما نسبته 30.3% من اجمالي المحافظات وتتشابه المحافظتين من حيث عدد جرائم السرقة والسطو لوجود تشابه اقتصادي واجتماعي بينهم.

6- أكثر جرائم السرقة والسطو كانت في عام 2014م–2015م على التوالي ويمكن تفسير ذلك بسبب الحصار الخانق على محافظات غزة وزيادة نسبة الخريجين وبالتالي قلة فرص العمل بالنسبة لزيادة الخريجين وزيادة نسبة البطالة وأيضا كان العدوان الاخير على قطاع غزة في عام 2014م الذي استمر 51 يوماً أدى إلى نزوح السكان الى المدن المتطرفة من محافظات غزة وتركوا جميع اموالهم وممتلكاتهم مما زاد من فرصة ارتكاب جرائم السرقة والسطو في تلك المناطق.

7- يلاحظ ارتفاع عدد جرائم السرقة والسطو في محافظة شمال غزة حيث ارتفعت من (66) جريمة سرقة وسطو عام 2000م إلى أن وصلت إلى (2320) جريمة سرقة وسطو عام 2015م ويرجع السبب في ذلك كون محافظة شمال غزة تمتاز بانتشار المساحات الواسعة مقارنةً بغيرها من المحافظات وقلة انتشار أفراد الشرطة فيها. شكل (3.5)

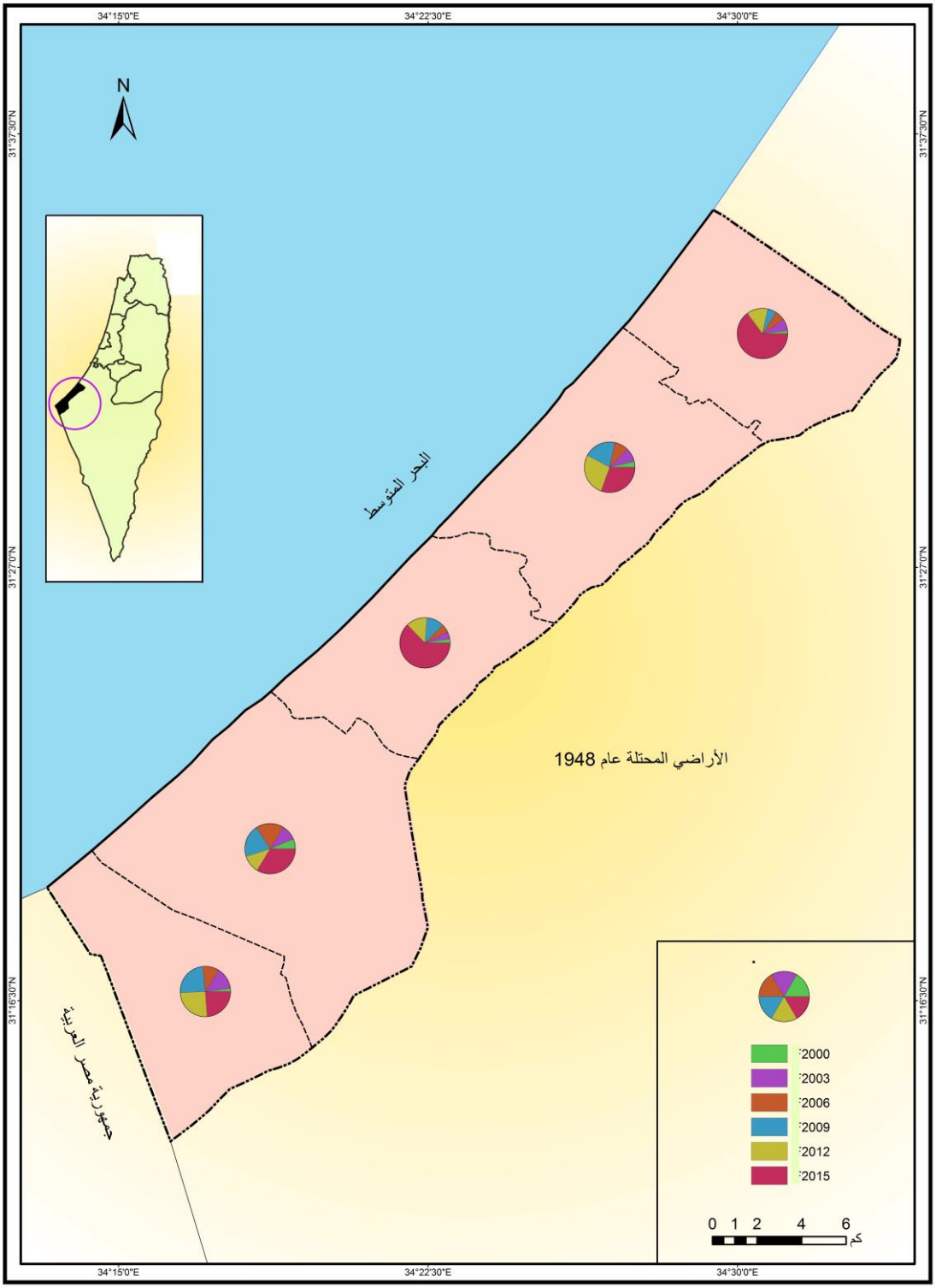

شكل (3.4): التوزيع الجغرافي لجريمة السرقة والسطو في محافظات غزة للفترة 2000-2015م

المصدر: إعداد الباحث بناءً على جدول (3.4)

5. العلاقة بين حجم جريمة السرقة والسطو وحجم الخدمة التي يقدمها المركز للسكان:

هناك تباين واضح في أعداد جريمة السرقة والسطو في كافة مراكز شرطة محافظات غزة للعامين 2014م-2015م وأيضاً يوجد فروق معدلات الجريمة للعامين 2014م-2015م وعليه يتناول الباحث دراسة معدلات الجرائم لكافة مراكز شرطة محافظات غزة التي تبلغ (18) مركز موزعة على محافظات غزة بناء على البيانات التي حصل عليها من قسم التخطيط والتطوير للشرطة، وزارة الداخلية والأمن الوطني. جدول (3.5)

جدول (3.5): العلاقة بين حجم جريمة السرقة والسطو وحجم الخدمة الذي يقدمها المركز للسكان عام 2014 - 2015م

المحافظة	المركز	2015م		
		عدد الجرائم السرقة والسطو	عدد السكان الذي يخدمه المركز	معدل الجريمة /100000 نسمة
شمال	بيت حانون	158	48000	329.16
	م-جباليا	193	150000	1286.66
	بيت لاهيا	100	68000	147.05
	جباليا البلد	145	45000	322.22
غزة	الشيخ رضوان	205	114000	179.82
	الشاطئ	106	112000	94.64
	الرمال	514	128000	401.56
	الشجاعية	301	125000	240.8
	الزيتون	210	123000	170.73
	التفاح	157	116000	135.34
الوسطى	شرطة المعسكرات	466	57000	817.54
	دير البلح	677	118000	573.72
	النصيرات	777	92000	844.56
خانيونس	خانيونس	729	236000	308.89
	الشرفية	223	92000	242.39
	القرارة	43	41000	104.87
رفح	السلطان	326	87000	374.71
	المدينة	515	150000	343.33

المصدر: إعداد الباحث بناء على بيانات وزارة الداخلية-قسم التخطيط والتطوير للشرطة لعام 2014-2015م

يتضح من جدول (3.5) ما يلي :-

هناك تباين واضح في معدلات جرائم السرقة والسطو في محافظات غزة حسب مراكز الشرطة الموزعة في جميع أنحاء محافظات غزة، حيث بلغ أعلى معدل للجريمة في تلك المراكز عام 2015م (844.56) جريمة/100000نسمة لمركز النصيرات الذي يقع ضمن حدود محافظة دير البلح بينما بلغ أدنى معدل للجريمة في مركز الشاطئ الواقع في محافظة غزة حيث سجلت (94.64) جريمة /100000نسمة عام 2015م وبناء على ما سبق سيتم تصنيف مراكز الشرطة التي تخدم سكان محافظات غزة والموزعة الى عدة فئات:

1- مراكز شرطة ذات معدلات جرائم أكثر من (600جريمة /100000نسمة).

تضم هذه الفئة ثلاثة مراكز شرطة وهي مركز شرطة معسكر جباليا، ومركز شرطة النصيرات، ومركز شرطة المعسكرات حيث بلغ معدل الجريمة في مركز شرطة معسكر جباليا الذي يقع في محافظة شمال غزة ويحتل المركز الأول من حيث ارتفاع معدل جريمة السرقة والسطو حيث بلغ معدل الجريمة للعام 2015م (1286.66) جريمة/100000 نسمة وبلغ متوسط السكان للعام 2015م الذي يخدمها المركز (150000) نسمة ، وبلغ معدل الجريمة لمركز شرطة دير البلح التي يحتل المرتبة الثانية على مراكز ومحافظات سجَّل (844.56)جريمة /100000نسمة في عام 2015م في حين بلغ متوسط عدد السكان الذي يخدمه المركز (92000) نسمة للعام 2015م ، وبلغ معدل الجريمة لمركز شرطة المعسكرات في عام 2015م (817.54) جريمة/100000 نسمة في حين سجل متوسط عدد السكان الذي يخدمه المركز للعام 2015م (57000) نسمة.

2- مراكز شرطة ذات معدلات جرائم (400-600 جريمة/100000 نسمة).

وتظم هذه الفئة مركزي شرطة دير البلح الذي يقع في محافظة دير البلح ومركز شرطة الرمال الذي يقع في محافظة غزة حيث سجلت عام 2015م (573.72) جريمة /100000نسمة بينما بلغ متوسط عدد السكان الذي يقع ضمن اختصاص المركز (118000) نسمة وبلغ معدل الجريمة لمركز شرطة الرمال الذي هو من ضمن محافظة غزة وبلغ معدل الجريمة في عام 2015م (401.56) جريمة/100000نسمة وبلغ متوسط عدد السكان الذي يخدمه مركز شرطة الرمال (128000) نسمة.

3- مراكز شرطة ذات معدلات جرائم من (200-400 جريمة /100000نسمة).

وتضم هذه الفئة سبع مراكز شرطة وهي على التوالي مركز شرطة تل السلطان سجلت عام 2015م (374.71)جريمة /100000نسمة وبلغ متوسط عدد السكان الذي يخدمه المركز

للعام 2015م الذي يقع في محافظة رفح (87000) نسمة ، المركز الثاني في هذه الفئة هو مركز مدينة رفح والذي بلغ معدل الجريمة فيه للعام 2015م (343.33) جريمة / 100000 نسمة وبلغ عدد السكان الذي يخدمه المركز (150000) نسمة، بينما المركز الثالث في هذه الفئة هو مركز شرطة بيت حانون حيث بلغ معدل الجريمة للعام 2015م (329.16) جريمة / 100000 نسمة وبلغ متوسط عدد السكان الذي يخدمه مركز بيت حانون الذي يقع في محافظة شمال غزة (48000) نسمة، وسجَّل المركز الرابع في هذه الفئة هو مركز شرطة جباليا البلد وبلغ معدل الجريمة للعام 2015م (322.22) جريمة / 100000 نسمة للعام 2015م بينما وبلغ متوسط عدد السكان في العام2015م (45000) نسمة، والمركز الخامس هو مركز شرطة خانيونس للعام 2015م حيث بلغ معدل الجريمة للعام 2015م (308.89)جريمة / 100000 نسمة وبلغ متوسط عدد السكان الذي يغطيه المركز (236000) نسمة، والمركز السادس وهو مركز الشرطة الشرقية فبلغ معدل الجريمة للعام 2015م (242.93) جريمة / 100000 نسمة وبلغ متوسط عدد السكان الذي يخدمه المركز (92000)نسمة لعام 2015م، والمركز السابع في هذه الفئة هو مركز شرطة الشجاعية حيث بلغ في عام 2015م (204.8) جريمة / 100000 نسمة وبلغ متوسط السكان الذي يخدمه المركز (125000) نسمة.

4- مراكز شرطة ذات معدلات جريمة اقل من (200) جريمة / 100000 نسمة.

وتضم هذه الفئة ستة مراكز شرطة موزعة على محافظات غزة وهي أدنى واقل مراكز شرطة بالنسبة لمعدلات الجريمة مع باقي مراكز شرطة محافظات غزة وهي موزعة على النحو التالي

مركز شركة الشيخ رضوان حيث بلغ معدل الجريمة عام 2015م (179.82) جريمة / 100000 جريمة وبلغ متوسط عدد السكان الذي يخدمه مركز الشيخ رضوان الذي يقع ضمن محافظة غزة (114000) نسمة وبلغ مركز الزيتون الذي يقع من محافظة عزة (170.73) جريمة / 100000 نسمة للعام 2015م وبلغ متوسط عدد السكان الذي يخدمه المركز للعام 2015م (125000) نسمة، وبلغ مركز بيت لاهيا الذي احتلَّ المركز الثالث لهذه الفئة حيث سجلت (147.05) جريمة / 100000 نسمة لعام ، وبلغ متوسط عدد السكان الذي يغطيه المركز ويخدمه للعام 2015م (68000) نسمة وسجل مركز شرطة التفاح (135.34) جريمة / 100000 نسمة للعام 2015م وبلغ متوسط عدد السكان الذي يخدمه المركز للعام2015م (116000) نسمة، وبلغ مركز شرطة القرارة الذي احتلَّ المركز الخامس لهذه الفئة (104.87) جريمة/100000نسمة وللعام 2015م وبلغ عدد السكان الذي يغطيه المركز ويخدمه للعام2015م (41000) نسمة، وبلغ مركز شرطة الشاطئ الذي يقع ضمن محافظة غزة للعام

2015م (94.64) جريمة / 100000 نسمة، وبلغ متوسط عدد السكان الذي يخدمه المركز للعامين 2014–2015م (112000) نسمة. شكل (3.5)

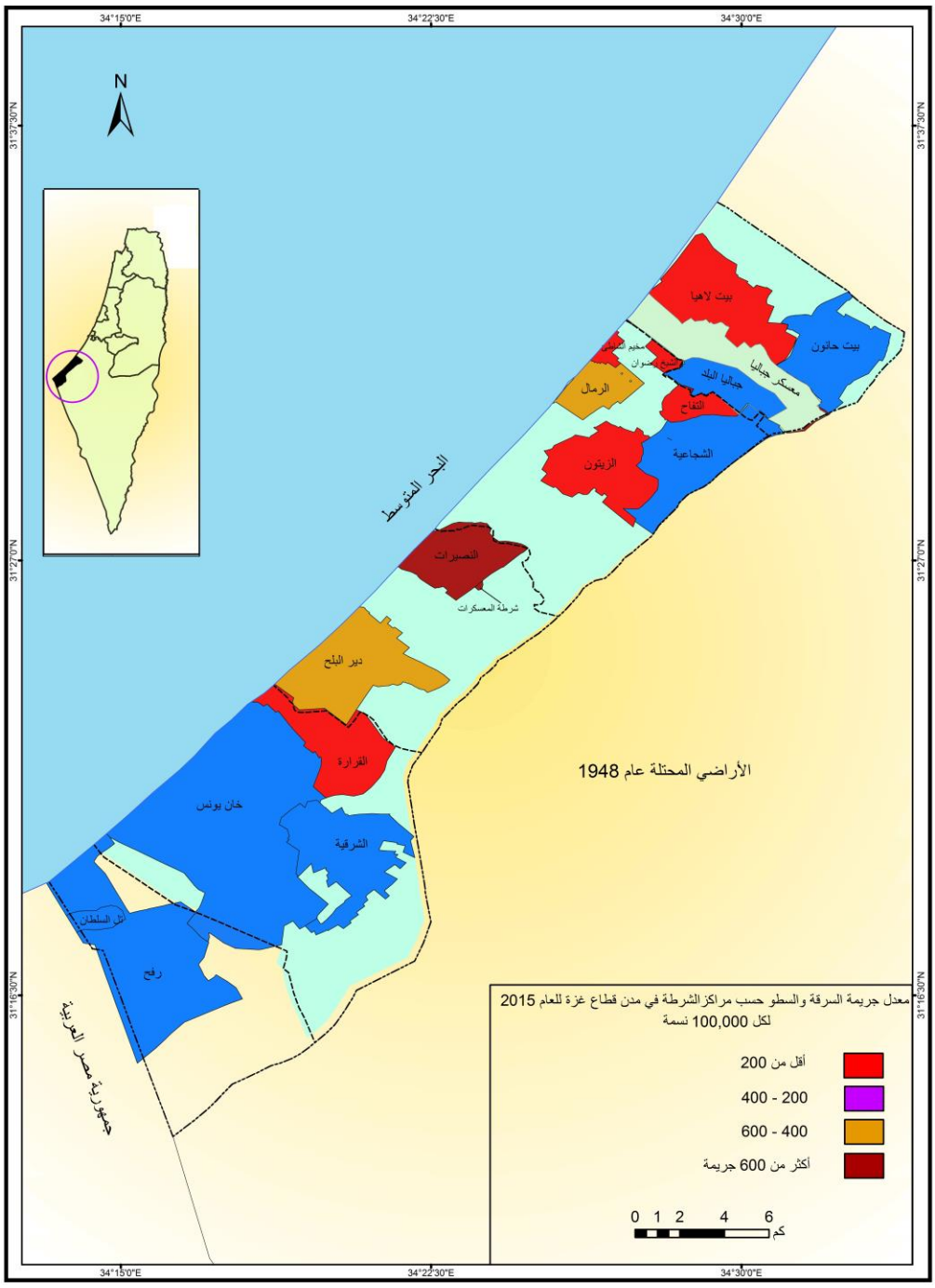

شكل (3.5) العلاقة بين حجم جريمة السرقة والسطو وحجم الخدمة التي يقدمها المركز للسكان عام 2014 – 2015م .

المصدر: إعداد الباحث بناءً على جدول (3.5)

قسم الخرائط للشرطة عام 2015م.

مقارنة حجم جرائم السرقة والسطو في محافظات غزة وبعض دول العالم .

حتى يتسنى معرفة الحجم الحقيقي لجريمة السرقة والسطو في محافظات غزة و كان لا بد من مقارنتها مع بعض دول العالم بما فيها بعض دول العالم العربي المجاور ، لمعرفة واقع محافظات غزة بالنسبة للعالم ، ولقد تم استخدام معدلات الجريمة الخام /100000 نسمة شكل (3.6)

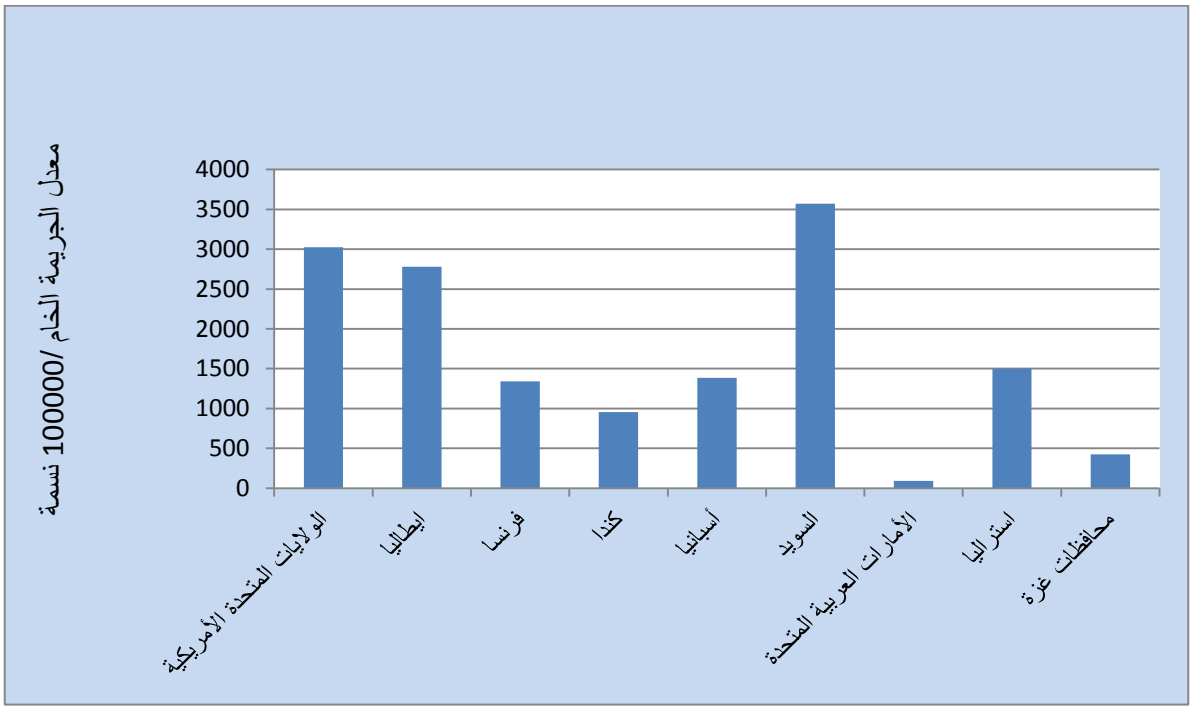

شكل (3.6): مقارنة بين معدل الجريمة الخام لجريمة السرقة والسطو في محافظات غزة مع بعض دول العالم للعام 2014م.

المصدر – Population Refernence bureaus 2009 World PopulationData.

-الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني .كتاب فلسطين للإحصاء السنوي 2014 م:ص48 .

- التقرير الإحصائي الجنائي وزارة الداخلية الفلسطينية .2014م ص54-55.

نلاحظ من الشكل (3.6) أنه على الرغم من ارتفاع معدلات جريمة السرقة والسطو في بعض دول العالم في السنوات الاخيرة إلا أن جريمة السرقة والسطو إلا أن جريمة السرقة والسطو ، إلا أننا نلاحظ بهناك تذبذب واضح في معدلات الجريمة في العينة المختارة من دول العالم ما بين انخفاض وارتفاع لمعدلات الجريمة ، فقد بلغ أعلى معدل للجريمة في دولة السويد حيث سُجلت 3569.82جريمة /100000نسمة وفي الولايات المتحدة الأمريكية بلغت 3025.40جريمة /100000نسمة ، وسجلت دولة ايطاليا 2781.35جريمة /100000 نسمة

وبلغ معدل الجريمة في استراليا 1501.51 جريمة /100000 نسمة، وسجلت اسبانيا 1384.67 جريمة م100000نسمة، وفي فرنسا بلغ معدل الجريمة 1341.86 جريمة /100000نسمة ، وفي كندا بلغ معدل الجريمة 953.41 جريمة /100000 نسمة وهنا نلاحظ ان الجريمة تتذبذب ما بين ارتفاع لمعدل الجريمة وانخفاض في آن أخر حيث شوهد انخفاض شديد في دولة الأمارات العربية المتحدة فبلغ معدل الجريمة فيها 90.44 جريمة /100000 نسمة ، وبمقارنة الدول سابقة الذكر بجريمة السرقة والسطو فإن محافظات غزة تشهد نوعاً ما انخفاض في معدلات الجريمة مقارنتاً مع دول العالم فبلغ معدل جريمة السرقة والسطو في محافظات غزة 422.83 جريمة /100000نسمة ويرجع السبب في ذلك الى أن قطاع غزة مجتمع يعتنق سكانه الدين الاسلامي ويتقيد بأحكامه التي تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر .

ثانياً: العوامل الجغرافية المؤثرة في جريمة السرقة والسطو في محافظات غزة.

ان الباحثين أكدوا في دراساتهم بان الجغرافيا لها تأثير على السلوك البشري وهذا لا يعني بالضرورة أن الجغرافيا هي المسؤولة بالكامل على السلوك الإجرامي، حيث إن السلوك الإجرامي ممتد ويندرج تحت أكثر من عامل فمنها العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية لذلك فإن علماء الجغرافيا بادروا إلى دراسة العلاقة بين معدلات الجريمة والعوامل البشرية والطبيعية المؤثرة فيها، حيث أن للحجم السكاني والمساحة والحرارة وفصول السنة تأثير واضح في حجم الجريمة.

العوامل البشرية:

تتأثر الجريمة في كل المجتمعات بالعديد من المتغيرات البشرية التي تتشابه في كثير من الدول والتي يأتي في مقدمتها السكان وبعض المقاييس المرتبطة بها كالكثافة السكانية ودرجة التزاحم السكاني وغيرها.

أ- الكثافة السكانية

تعتبر دراسة الكثافة السكانية من أهم الموضوعات في الدراسات السكانية، إذ انها تعكس تفاعل الانسان مع بيئته، وتبين مدى تركز أو تشتت السكان على رقعة من المساحة في حين تعكس دراسة السكان أبعادها الاجتماعية والاقتصادية .

وتعد الكثافة السكانية من العناصر التي يمكن أن تطرح في مجال الجريمة ومن الطبيعي أن تكون هناك علاقة وثيقة بين ارتفاع الكثافات السكانية والجريمة وعليه فإنه من الملاحظ أن معدلات الجريمة ترتفع في المساحات المتكتلة بالسكان في حين تنخفض المعدلات باتجاه مناطق التخلخل السكاني في الاطراف.[1] لكنَّ هذه النتيجة كانت محل انتقاد فانه من المؤكد عدم وجود علاقة طردية بين الجريمة وكثافة السكان في كل الأحوال فنهاك العديد من الاستثناءات فقد تعزي الكثافة السكانية بارتكاب الجرائم كأماكن انتظار السيارات والمناطق الخالية من السكان.[2] والجدير بالذكر أن محافظات غزة شهدت ارتفاعاً كبيراً في عدد السكان، حيث بلغ عددهم في عام 2000م نحو (1109677) نسمة وصل عام 2015م (1819981) نسمة ويعد هذا المعدل من المعدلات المرتفعة في العالم على مثل هذه البقة الجغرافية التي لا تتجاوز مساحتها 365 كم2 .

وخلاصة القول فانه يوجد اختلاف في العلاقة بين الكثافة السكانية والجريمة وعليه سوف يقوم الباحث بعمل ربط بين الكثافة السكانية وجرائم السرقة والسطو في محافظات غزة للعام 2015م لمعرفة العلاقة بينهما.

جدول (3.6): عدد جرائم السرقة والسطو والكثافة السكانية في محافظات غزة للعام 2015م

المحافظة	عدد جرائم السرقة والسطو	المساحة	الكثافة السكانية نسمة/كم2	عدد السكان	الترتيب
شمال غزة	2320	62	5947	362772	5
غزة	1737	74	8457	645205	2
دير البلح	1912	56	4560	264455	1
خانيونس	1069	113	3161	341393	3
رفح	827	60	3524	225538	4
المجموع	7865	365	5129المتوسط	1839363	

المصدر : - إعداد الباحث بناء على بيانات وزارة الداخلية – قسم التخطيط والتطوير لعام 2015.

بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2015م .

(1) منصور، الابعاد الجغرافية للجريمة في محافظات غزة دراسة الجغرافية الاجتماعية (ص37).

(2) طوطح، جرائم القتل في محافظات غزة دراسة في جغرافية الجريمة (ص66).

يتضح من الجدول (3.6) التالي:

1- توجد علاقة ارتباط عند استخدام معامل الارتباط بيرسون بين الكثافة السكانية وأعداد الجرائم العامة، حيث بلغ معامل الارتباط 83.8% عند مستوى دلالة 3.8% ومن هذا المستوى نؤكد بأن قيمة مستوى الدلالة أقل من 5% أي أنها ذو دلالة احصائية.

2- استحوذت محافظة شمال غزة على أكبر عدد من جرائم السرقة والسطو حيث احتلت المرتبة الاولى بالنسبة لباقي محافظات غزة فسجلت معدل (639.5) جريمة /100000نسمة بينما بلغت محافظة رفح أدنى جرائم السرقة والسطو حيث بلغت (366.6) جريمة /100000نسمة وبذلك توجد علاقة واضحة بن الكثافة السكانية وجرائم السرقة والسطو.

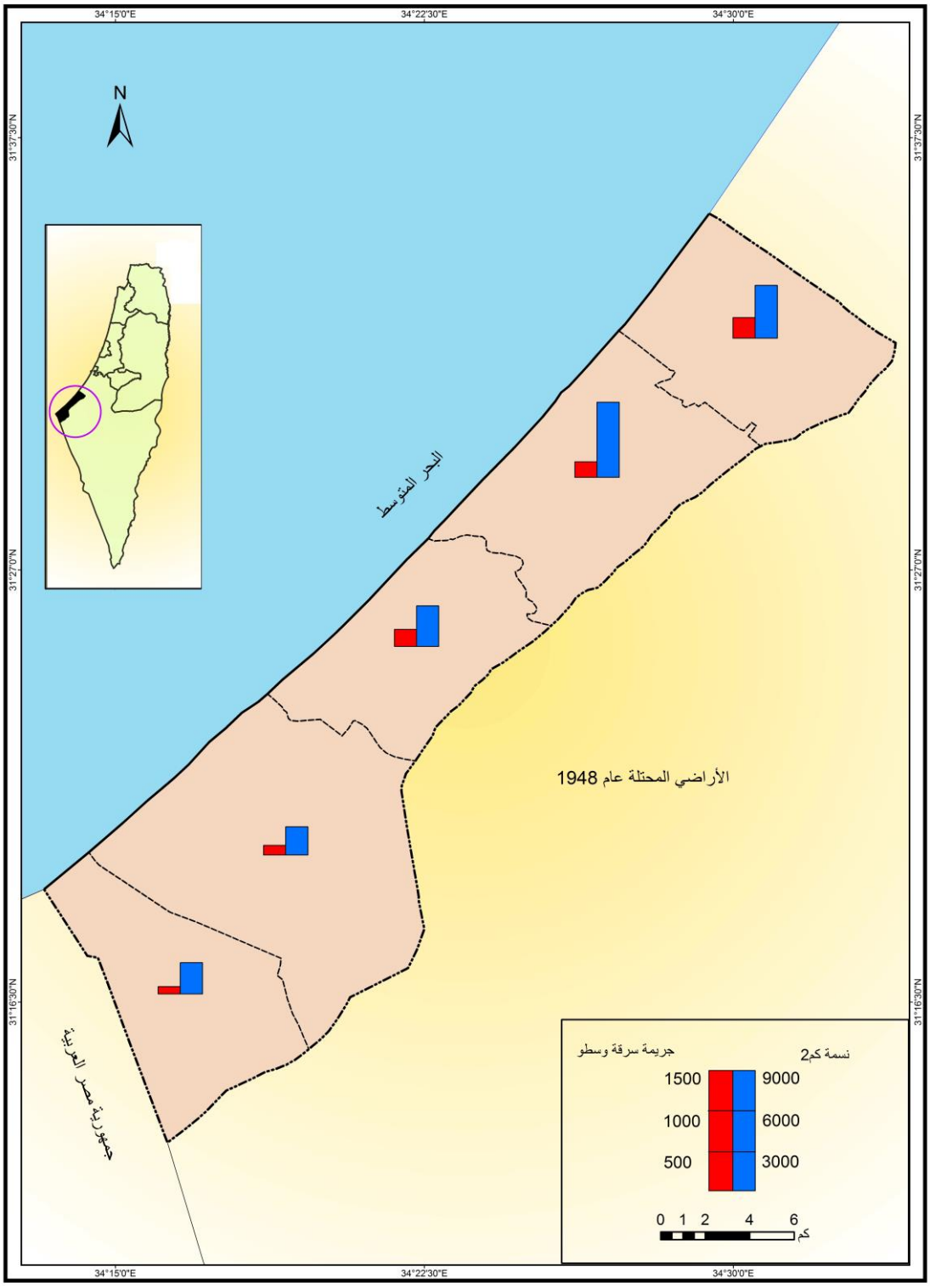

شكل (3.7): عدد جرائم السرقة والسطو والكثافة السكانية في محافظات غزة للعام 2015م

المصدر: إعداد الباحث بناءً على جدول(3.6)

أ- **معدل الجريمة الخام لجرائم السرقة والسطو في محافظات غزة:-**

يعتبر معدل الجريمة الخام من أسهل المقاييس التي تقيس مدى إسهام السكان بالجريمة لأنه يقصد به النسبة بين عدد الجرائم المسجلة خلال العام واحمالي عدد السكان لنفس السنة 100000 نسمة من السكان.

$$\text{بمعنى أن معدل الجريمة} = \frac{\text{عدد الجرائم}}{\text{عدد السكان}} \times 100000 \text{ نسمة}$$

وأنه من الملاحظ أن الجرائم لا تسجل بأكملها بمعنى أن بعض السكان لا يلجؤون إلى الجهات المختصة لتسجيل الجرائم التي تخصهم وهذا يعود لأسباب عدة وهي:

1. تفاهة الفعل المرتكب خشية من الإخبار عن الجرائم خوفاً من أذى المجرم.
2. جهل بعض الناس بواجب الإبلاغ عن الجرائم.
3. قد يكون السكان منشغلين أثناء حدوث أزمة، أو كارثة، أو حرب.
4. شعور الجمهور أن تطبيق القانون غير مجدٍ.

جدول (3.7): المعدل الخام لجريمة السرقة والسطو لكل 100000 نسمة في محافظات غزة في عام 2015م

المحافظة	عدد السكان	النسبة المئوية	عدد جرائم السرقة والسطو	المعدل الخام لكل 100000/نسمة
شمال غزة	362772	%19.74	2320	639.5
غزة	645205	%35.07	1737	269.2
دير البلح	264455	%14.37	1912	723
خانيونس	341393	%18.6	1069	313
رفح	225538	%12.26	827	366.6
المجموع	1839363	%100	7865	المتوسط 462.2

المصدر : - إعداد الباحث بناء على بيانات وزارة الداخلية – قسم التخطيط والتطوير لعام 2015 م .

بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2015 م .

يتضح من الجدول (3.7) ما يلي :-

- لا توجد علاقة ارتباط بين عدد السكان في محافظات غزة وجريمة السرقة والسطو، حيث بلغ معامل الارتباط 31% وبمستوى دلالة 61% أي أكبر من 5% وهو غير دال احصائياً.
- تحتل محافظة شمال غزة المرتبة الأولى بالنسبة لمحافظات غزة من حيث جرائم السرقة والسطو المرتكبة عام2015م وبلغ عدد جرائم السرقة والسطو آنذاك (2320) جريمة وهي بعيدة عن متوسط حيث بلغ المتوسط الخام للجريمة السرقة والسطو عام 2015م (462.2) جريمة / 100000 نسمة وذلك بسبب مساحة الاراضي الزراعية الواسعة.
- يزداد معدل الجريمة الخام لعدد جرائم السرقة والسطو في محافظات غزة حيث سجلت محافظتي شمال غزة و دير البلح أعلى من المتوسط الخام للجريمة، حيث بلغ معدل الجريمة الخام (722.99) جريمة / 100000 نسمة في محافظة دير البلح بينما بلغ معدل الجريمة الخام في محافظة شمال غزة (639.52) جريمة / 100000 نسمة ويرجع ذلك الى ارتفاع معدلات الجريمة مقارنة بعدد السكان وقلة المساحة مقارنة بخانيونس.
- ينخفض معدل الجريمة الخام لعدد جرائم السرقة والسطو في كل من محافظة رفح وخانيونس وغزة حيث كان المعدل الخام للجريمة في محافظة رفح (366.67) جريمة/100000 نسمة وكان في محافظة خانيونس (313.12) جريمة/100000 نسمة بينما سجلت محافظة غزة أدنى معدل خام للجريمة فسجلت (269.21) جريمة/100000 نسمة ويرجع ذلك إلى انخفاض معدل الجريمة مقارنة بعدد السكان.

ت- حجم المحافظة وجرائم السرقة والسطو في محافظات غزة :

استخدمت جغرافيا الجريمة الكثير من تحليلات جغرافية الحضر، حيث ترتبط الحضرية ببعض النظريات والقوانين مثل قانون المدينة الاولى لجيفرسون وقاعدت المرتبة والحجم، وهل من الضرورة أن تزيد معدلات الجريمة بزيادة حجم المدينة كونها الأولى في الترتيب الحضري.[1]

وللتحقق من العلاقة بين جرائم السرقة والسطو والمساحة الكلية والسكنية قام الباحث بالربط بينهم والوقوف على عدد الجرائم /كم2

(1) طوطح، جرائم القتل في محافظات غزة "دراسة في جغرافية الجريمة"، (ص73).

جدول (3.8): عدد جرائم السرقة والسطو حسب المساحة الكلية لمحافظات غزة للعام 2015م

المحافظة	المساحة/كم2	جرائم السرقة والسطو	جريمة/كم2	الترتيب
شمال غزة	62	2320	37.4	1
غزة	74	1737	23.7	3
دير البلح	56	1912	34.1	2
خانيونس	113	1069	9.4	5
رفح	60	827	13.7	4
الاجمالي	365	7865	المتوسط 23.6	-

المصدر : - إعداد الباحث بناء على بيانات وزارة الداخلية – قسم التخطيط والتطوير لعام 2015م .

بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2015 م .

يتضح من الجدول (8) ما يلي :

أ- بلغ متوسط عدد جرائم السرقة والسطو في محافظات غزة حسب المساحة الكلية (23.6) جريمة /كم2 .

ب- كان أعلى متوسط لجرائم السرقة والسطو في محافظة شمال غزة حيث بلغ (37.41) جريمة /كم2 وسجلت أدنى معدل لجريمة السرقة والسطو محافظة خانيونس (9.46) جريمة /كم2 بالرغم من اعتبارها من أكبر محافظات غزة من حيث المساحة مقارنة بحجم سكانها حيث بلغت (113كم2) .

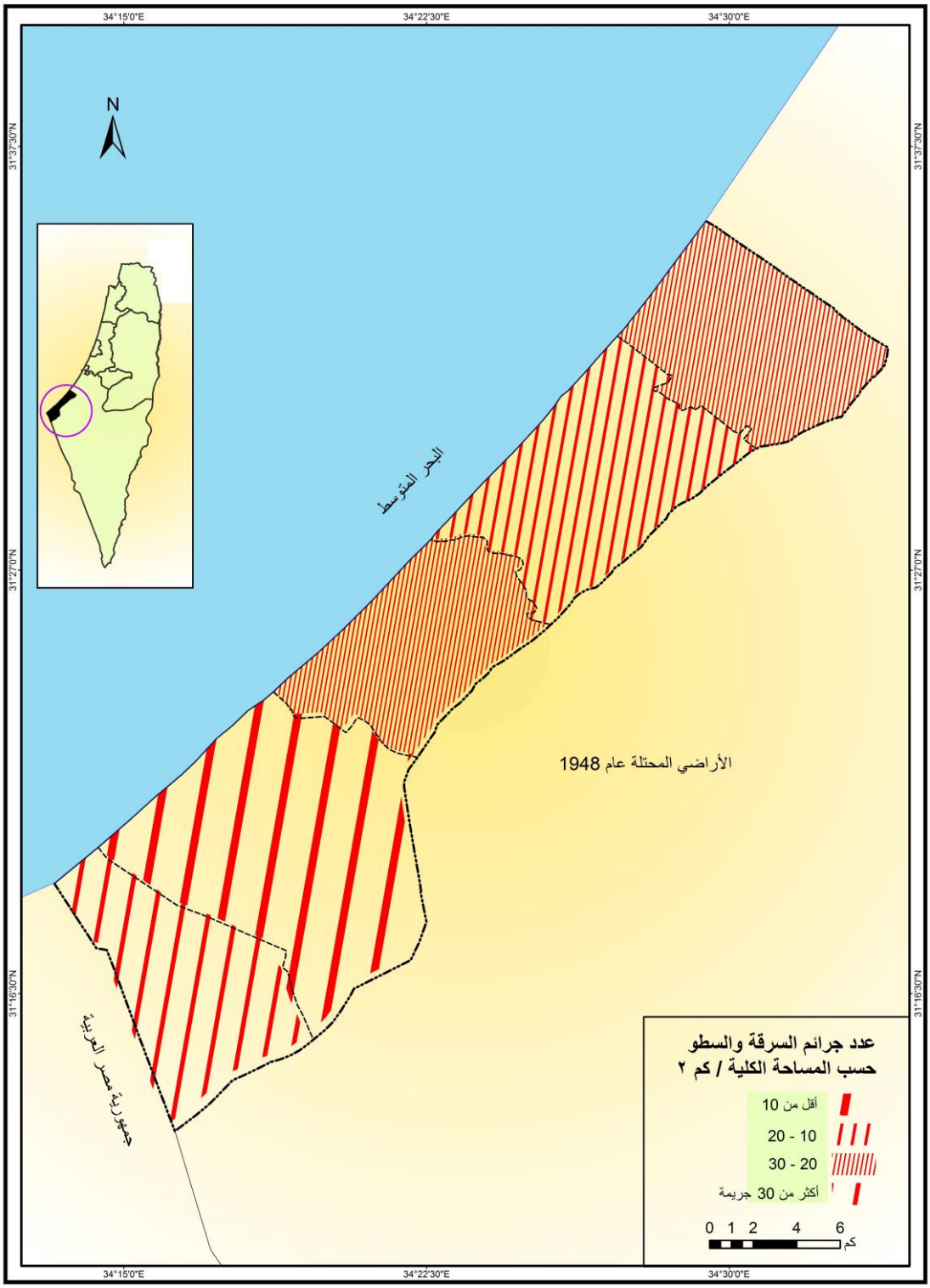

شكل (3.8): عدد جرائم السرقة والسطو حسب المساحة الكلية لمحافظات غزة للعام 2015م

المصدر: إعداد الباحث بناءً على جدول(3.8)

وللوقوف على طبيعة العلاقة بين جريمة السرقة والسطو والمساحة بصورة أوضح كان لابد من التركيز على المساحة المأهولة بالسكان بحيث نتمكن من الوقوف على طبيعة العلاقة بينهما.

جدول (3.9): حجم المحافظة السكانية وعدد جرائم السرقة والسطو في محافظات غزة للعام 2015م

المحافظة	جرائم السرقة والسطو	عدد السكان	المساحة المأهولة بالسكان	جريمة /كم2
شمال غزة	2320	362772	10	232
غزة	1737	645205	21	82.7
دير البلح	1912	264455	6.9	277.1
خانيونس	1069	341393	10.6	100.8
رفح	827	225538	5.4	153.1
الاجمالي	7865	1839363	54	169.1

المصدر :- إعداد الباحث بناء على بيانات المركز الإحصائي الفلسطيني – قسم التخطيط والتطوير للشرطة لعام 2015

- **جميل طوطح، جرائم القتل في محافظات غزة " دراسة في جغرافية الجريمة " عام 2015م ص 76.**

يتضح من الجدول (9) ما يلي :-

أ- بلغ متوسط حجم الجريمة في محافظات غزة 169.1جريمة /كم2، والمحافظات تتقارب من المتوسط باستثناء محافظتي دير البلح حيث بلغ متوسط الجريمة فيها 277.1جريمة/كم^{2}ومحافظة شمال غزة حيث بلغ المتوسط لمحافظة غزة 232 جريمة/كم^2.

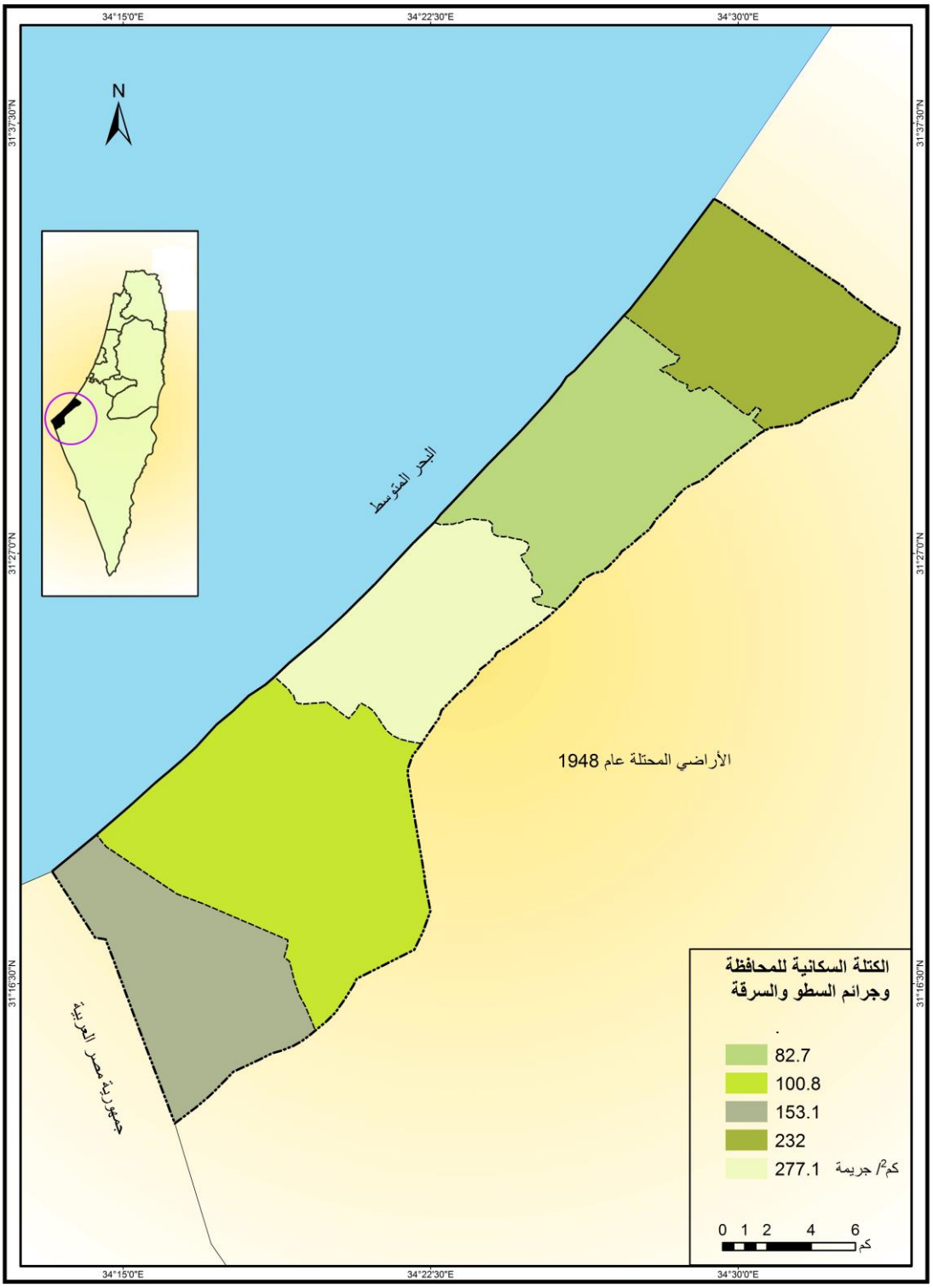

شكل (3.9): حجم المحافظة السكانية وعدد جرائم السرقة والسطو في محافظات غزة للعام 2015م

المصدر: إعداد الباحث بناءً على جدول (3.9)

درجة التزاحم السكاني :

تعد درجة التزاحم السكاني من أنسب مقاييس تركز السكان في المدن بأقسامها وحدتها الإدارية المختلفة حيث يقصد به ما يخص الحجرة الواحدة من الأفراد، وكلما زادت هذه النسبة كلما زادت نسبة الازدحام، وقد اتفق المختصون في شؤون الإسكان على اعتبار العائلات التي تعيش في وحدات سكنية بمعدل ثلاثة أفراد أو أكثر للغرفة، عائلات تعاني من الضائقة السكنية، أي أننا نحصل عليها بقسمة عدد السكان في المنطقة على مجموع عدد الغرف التي يقطنها هؤلاء السكان، وهي تعد من المقاييس المهمة في الحكم على المستوى الاجتماعي والاقتصادي السائد في دراسة السكان في احياء المدينة الواحدة تعد مؤشراً للكثير من المتغيرات الديموغرافية كالخصوبة والوفيات بشكل عام ووفيات الأطفال الرضع بصفة خاصة[1].

جدول (3.10): درجة التزاحم السكاني في محافظات غزة

عدد الأفراد / عدد الغرف	أقل من 2	2-أقل من5	5 فأكثر	المجموع
غرفة	7	9	8	24
غرفتان	10	8	7	25
ثلاث	3	6	14	23
أربع	8	8	11	27
خمس فأكثر	9	15	9	33
المجموع	37	46	49	132

يتضح من الجدول (3.10) أن 72% من عينة الدراسة تعيش في مساكن لا يزيد عدد الغرف بها عن ثلاثة أفراد، مع العلم أن 49% من الأفراد المقيمين في تلك المساكن هي أسر ذات حجم كبير لا يقل عدد أفرادها عن اكثرمن5 أفراد للمسكن الواحد، و46% من أفراد العينة هي أسر متوسطة الحجم يتراوح عددها من 2 إلى 5 أفراد للمسكن الواحد، وقد بلغت درجة التزاحم في المسكن لعينة الدراسة "كثافة السكن " 1.97 فرد لكل غرفة.

(1) منصور، الابعاد الجغرافية للجريمة في محافظات غزة دراسة الجغرافية الاجتماعية (ص48).

الفصل الرابع
الخصائص الأولية والاقتصادية والاجتماعية
لجريمة السرقة والسطو

الفصل الرابع

الخصائص الأولية والاقتصادية والاجتماعية لجريمة السرقة والسطو

المقدمة

يتناول هذا الفصل إيضاحا بمنهج الدراسة الذي اتبعه الباحث وكذلك تحديد مجتمع الدراسة ووصف خصائص الدراسة ثم عرض لكيفية بناء أداة الدراسة والتأكد من صدق الاداة، وثبات اداة الدراسة "الاستبانة " والكيفية التي طبقت بها أداة الدراسة الميدانية وأساليب المعالجة الاحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات الاحصائية .

أولاً: منهجية الدراسة الميدانية واجراءاتها.

1- منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول من خلاله وصف ظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل بيانتها، والعلاقة بين مكوناته، حيث يعتمد المنهج الوصفي على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع ويهتم بوصفهاٍ وصفا دقيقا، ويعبر عنها تعبيرا كيفيا، وتوضيح خصائصها، وتعبيراً كميا لوصفها رقما بما يوضح حجمها أو درجات ارتباطها مع ظواهر اخرى كذلك يهدف إلى الوصول الى استنتاجات تسهم في فهم الباحث[1].

2- حدود الدراسة:

أ- الحدود الموضوعية :

تقتصر هذه الدراسة على معرفة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية لمرتكبي جرائم السرقة والسطو في محافظات غزة، وكذلك الوقوف على بعض الاثار التي ترتبت عليها، بالإضافة إلى التعرف على بعض البيانات الخاصة بمكانها وزمانها.

ب-الحدود المكانية :

تمّ تطبيق هذه الدراسة على جميع مرتكبي جريمة السرقة والسطو في محافظات غزة المحكومين والموجودين في مراكز الاصلاح والتأهيل الرئيسية الموزعة على جميع محافظات غزة وكذلك في نظارات مراكز الشرطة الموزعة على محافظات غزة .

---

(1) طوطح، جرائم القتل في محافظات غزة دراسة في جغرافية الجريمة (ص82).

ت–الحدود الزمانية :

تم تطبيق هذه الدراسة في شهر يوليو 2016 .

3- عينة الدراسة:

تمثلت عينة الدراسة من جميع النزلاء المحكومين، مرتكبي جريمة السرقة والسطو في كافة مراكز الاصلاح والتأهيل ونظارات مراكز الشرطة الموزعة على محافظات غزة، حيث اتبع الباحث اختبار أسلوب الحصر الشامل لتطبيق أداة الدراسة على جميع النزلاء المحكومين، وقام الباحث بتعبئة الاستبانة بنفسه على أفراد الدراسة والبالغ عددهم 132 نزيل، حتى يتم تفادي الأخطاء، وكانت جميعها صحيحة تصلح للتحليل الإحصائي، مع العلم أن عدد افراد العينة هو عدد قليل بالنسبة لمرتكبي جريمة السرقة والسطو الفعلي وبعد سؤال مديري السجون أفادونا بأن العدد الأكبر من مرتكبي جريمة السرقة والسطو يتم الإفراج عنهم بكفالةٍ مالية أو بتنازل من أصحاب الحق .

4- أداة الدراسة :

تم إعداد إستبانة حول" جريمة السرقة والسطو في محافظات غزة– دراسة في جغرافية الجريمة"، وقد قسّمت الاستبانة إلى عدة أقسام:

أولا: المعلومات الشخصية لمرتكبي جريمة السرقة والسطو وتتمثل في (العمر، مكان الإقامة، نوع التجمع، المواطنة، نوع السكن، عدد الغرف في المنزل، ملكية السكن).

ثانيا: الخصائص الاقتصادية لمرتكبي جريمة السرقة والسطو، وتتمثل في (المهنة قبل دخول السجن، معدل الدخل الشهري بالشيقل، عمل أحد الوالدين).

ثالثا: الخصائص الاجتماعية والأسرية لمرتكبي جريمة السرقة والسطو، وتتمثل في (الحالة الاجتماعية، طلاق الزوجة بعد ارتكاب جريمة السرقة والسطو، وجود أولاد لدى مرتكبي جريمة السرقة والسطو، عدد أفراد الأسرة...الخ).

رابعا: ويشمل بيانات خاصة بمرتكبي جريمة السرقة والسطو (وقت ارتكاب الجريمة، سبب ارتكاب الجريمة ليلاً، سبب ارتكاب الجريمة نهاراً، الفصل التي حدثت فيه الجريمة، ..... الخ).

5- صدق الأداة:

قام الباحث بإعداد استبانة حول " جريمة السرقة والسطو في محافظات غزة- دراسة في جغرافية الجريمة "، واتبع الباحث الخطوات التالية لبناء الإستبانة :-

1- الإطلاع على الأدب الجغرافي والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والاستفادة منها في بناء الإستبانة وصياغة الأسئلة.

2- استشار الباحث عدداً من أساتذة الجامعات والمشرفين في تحديد أقسام الإستبانة وأسئلتها.

3- تحديد الأقسام الرئيسة التي شملتها الإستبانة.

4- تحديد الأسئلة التي تقع تحت كل قسم.

5- تم تصميم الإستبانة في صورتها الأولية وقد تكونت من أربعة أقسام و(49) سؤال.

6- تم عرض الإستبانة على عدد من المحكمين المختصين في هذا المجال، وهم: د. هشام المغاري، ود. وئام مطر، ود. كمال تربان، ود. إبراهيم حبيب، ود. رفيق أبو هاني.

7- في ضوء أراء المحكمين تم تعديل بعض أسئلة الإستبانة من حيث الحذف أو الإضافة والتعديل.

6- أساليب المعالجة الاحصائية :

لتحقيق اهداف الدراسة، وتحليل البيانات التي تمَّ جمعها فقد تمَّ استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية،

Statistical Package for Social Sciences، والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS) ومن الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها ما يلي :

- الرسم البياني والعرض الجدولي .
- النسب المئوية والتكرارات . (Frequencies & percentages)
- اختبار مربع كاي للاستقلال . (Chi-Square Test)

ثانياً: المعلومات الشخصية لمرتكبي جريمة السرقة والسطو:

1- العمر

يعتبر التركيب العمري من العوامل الديموغرافية المهمة؛ حيث يوّضح دور الفرد وأثره في التفاعل مع المجتمع ولقد اتضح من الجدول(4.1) بعد الدراسة الميدانية التي أجراها الباحث أن هناك علاقة وثيقة بين العمر وجرائم السرقة والسطو؛ حيث تمَّثلت أعلى نسبة لجريمة سرقة والسطو في الفئة العمرية (20 – أقل من 30 سنة) بنسبة 68.2%، ويليها الفئة العمرية (30 سنة فأكثر) بنسبة 19.7%، وتنخفض جريمة السرقة والسطو في الفئة العمرية التي تقل عن 20 سنة بنسبة12.1%.

جدول (4.1): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 20 سنة	16	12.1
من 20 إلى أقل من 25 سنة	55	41.7
من 25 إلى أقل من 30 سنة	35	26.5
30 سنة فأكثر	26	19.7
المجموع	132	100

تعتبر الفئة العمرية (20–25) عام هي الأكثر ارتكاباً لجرائم السرقة والسطو في محافظات غزة حيث شكلت ما نسبته 41.7% والباحث يجد أن ذلك يعزى الى عدم إدراكهم بالنتائج المترتبة على أفعالهم الإجرامية والرغبة في الحصول على المتعة والكسب المادي السريع والاندفاع في سبيل تحقيق ذلك، وخصوصاً أن هذه الفترة في عمر الانسان تتميز بالحيوية والاندفاع أحياناَ، مما يجعلهم يندفعون إلى انتهاز الفرصة بقيامهم اعمال السرقة والسطو .

ويعزى الباحث انتشار الجريمة في فئة الشباب بسبب تفشي البطالة والفقر بين هذه الفئة، وأيضاً الخصائص الجسمانية، فالتغيرات الجسمانية والقوة والتحولات الفسيولوجية والنفسية التي يشهدها الشباب لها أثر كبير في انحراف الشباب عن المجتمع المنتمي إليه.

2- مكان الإقامة

هناك علاقة بين الجريمة ومكان الإقامة حيث يتسم نمو العمران الحضري للمجتمعات باختلاف الثقافات وانتشار العلاقات السطحية أو غير العميقة بين أفراد المجتمع، وهو ما يؤدي

إلى انتشار نوع من "الفوضى" التي تشجع على الجريمة فتركز السكان وزيادة كثافتهم في المدن الكبرى وتعدد العلاقات الاجتماعية وتشابكها يؤدي إلى تناقض مفهوم التكافل الاجتماعي بالقياس بأهل الريف، وهذه الخاصية في حياة المدن الكبرى تؤدي إلى ظهور العديد من مظاهر الانحراف والجريمة.

جدول (4.2): توزيع عينة الدراسة حسب مكان الاقامة

مكان الإقامة	التكرار	النسبة المئوية %
محافظة شمال غزة	47	35.6
محافظة غزة	35	26.5
محافظة دير البلح	12	9.1
محافظة خانيونس	23	17.4
محافظة رفح	15	11.4
المجموع	132	100

يتضح من الجدول رقم (4.2) أن ما نسبته 35.6% من مرتكبي الجريمة يقيمون في محافظة شمال غزة وهي تحتل المرتبة الاولى موطناً للمجرمين الذين يرتكبون جرائم السرقة والسطو ويرجع السبب إلى أنها تتميز بطابعها الزراعي، ما يؤدي الى قلة انتشار افراد الامن بشكل جيد،9.1% يقيمون في محافظة دير البلح، التي تحتل أدنى المراتب بالنسبة لمحافظات غزة.

3- نوع التجمع

تأتي أهمية الإقامة لأفراد العينة من كونه يمثل الميدان الاجتماعي الذي يساهم إلى حد بعيد في تكوين قيمهم، وأنماطهم السلوكية، وعلاقاتهم الاجتماعية في ظل الإطار الثقافي الذي يسهم ويحدد بيئتهم التي ينتمون إليها.

جدول (4.3): توزيع عينة الدراسة حسب نوع التجمع

نوع التجمع	التكرار	النسبة المئوية %
حضر	68	51.5
مخيم	50	37.9
قرية	14	10.6
المجموع	132	100

ومن خلال تحليل عينة الدراسة يتضح من الجدول (4.3)، أن معدلات الجريمة تكثر في مناطق المركز، والتي تتمثل في المحافظات المكتظة بالسكان، حيث أن نسبة الحضر كانت الأعلى في ارتكاب جريمة السرقة والسطو بنسبة 51.5%، يشكل سكان المخيمات ما نسبته 37.9%، وكان للقرى والتي لا تكتظ بالسكان النصيب الأقل؛ حيث بلغت ما نسبته 10.6%، وأخيراً نستنتج مما سبق أن الجريمة هي حضرية أكثر من غيرها.

4- المواطنة

تشير البيانات لعام 2012 إلى أن نسبة السكان اللاجئين في فلسطين حوالي 42.1% من مجمل السكان الفلسطينيين المقيمين في فلسطين، وتشير البيانات إلى أن حوالي 27% من السكان في الضفة الغربية لاجئين أي أنه من بين كل 10 أفراد هناك 3 افراد لاجئين، في حين بلغت نسبة اللاجئين في محافظات غزة حوالي 67% أي أنه من بين كل 10 أفراد هناك 7 أفراد لاجئين.[1]

جدول (4.4): توزيع عينة الدراسة حسب المواطنة

المواطنة	التكرار	النسبة المئوية %
لاجئ	86	65.2
مواطن	46	34.8
المجموع	132	100

يتضح من الجدول رقم (4.4) أن ما نسبته 65.2% من مرتكبي الجريمة لاجئون، بينما 34.8% مواطنون. يتضح أن جرائم السرقة والسطو تتواجد عند اللاجئين أكثر من المواطنين في محافظات غزة بسبب عدم تأهل المخيمات للسكن وكثافتها السكانيةالعالية وقلة الخدمات فيها.

5- نوع السكن

إن لنوع المسكن دور في إنحراف الفرد وقيامه بالسلوك الاجرامي وسنتعرف على دور المسكن وعلاقته في انحراف الفرد وارتكابه للجرمة من خلال تحليل عينة الدراسة.

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي (ص60).

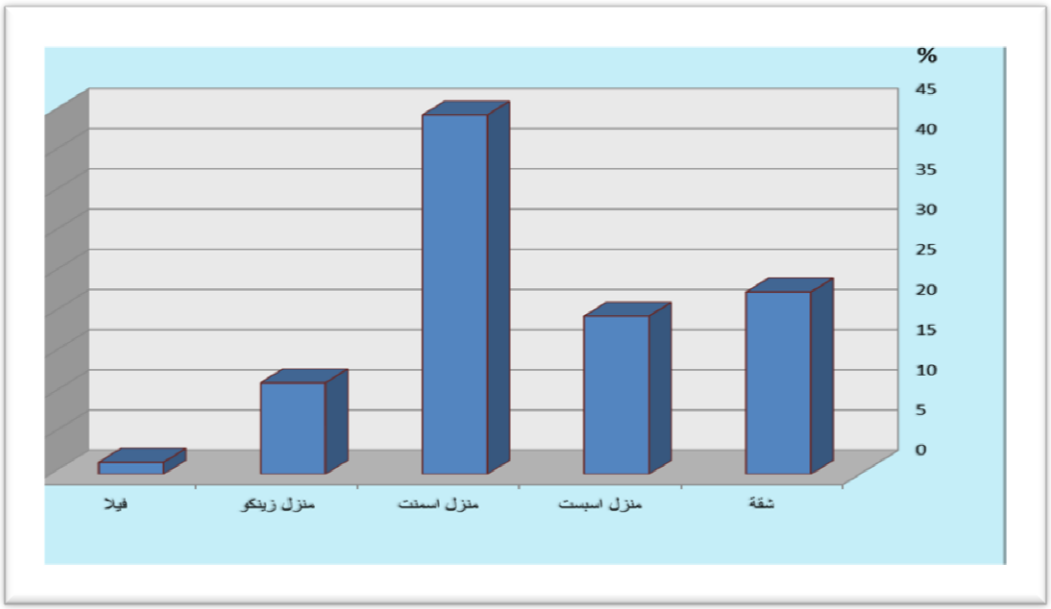

شكل (4.1): توزيع عينة الدراسة حسب نوع السكن

يتضح من الشكل (4.1) أن ما نسبته 22.7% يقطنون في شقق سكنية في أبراج أو عمارات سكنية، وما نسبته 19.7% يقطنون في بيوت اسبست، 56.1يقطنون في بيوت اسمنت و زينكو، والنسبة الأقل يقطنون في فيلا 1.5%، أخيراً نستنتج أن منازل الزينكو، والاسبست هي بيوت سيئة للغاية ولا تصلح للاستخدام الآدمي، وكذلك تنعدم فيها الخصوصية للأسر المقيمة فيها، وعليه فإن بيوت الاسبست والزينكو الجو حار صيفاً وبارد شتاءً مما يضطر اغلب سكانهم المكوث خارج البيت لفترات طويلة وهنا يتمكن لهم مرافقة أصحاب العود الإجرامي، وبالتالي تزداد نسبة ارتكابهم للجريمة.

7ـ توزيع عينة الدراسة حسب ملكية السكن

تؤكد الكثير من الدراسات أن هناك صلة وطيدة بين نوع المسكن والجريمة، حيث أن معظم مرتكبي الجرائم يسكنون في أحياء شديدة الازدحام والضوضاء وفقيرة (الصغير، 182:1997)، وهذا ما تبين من خلال الدراسة الميدانية؛ حيث أن 76.5% من أفراد العينة يعيشون في بيوت تعود ملكيتها لهم، أن 21.2% من أفراد العينة يعيشون في بيوت إيجار، بينما 2.3% لم يكن لديهم بيوت خاصة بهم.

جدول (4.5): توزيع عينة الدراسة حسب ملكية السكن

ملكية السكن	التكرار	النسبة المئوية %
ملك	101	76.5
ايجار	28	21.2
أخرى	3	2.3
المجموع	132	100

يتضح من الجدول رقم (4.5) أن ما نسبته 76.5% من مرتكبي الجريمة يعيشون في بيوت تعود ملكيتها لهم، 21.2% يعيشون في بيوت ايجار، بينما 2.3% لم يكن لديهم بيوت خاصة بهم.

ثالثاً: الخصائص الاقتصادية لمرتكبي جرائم السرقة والسطو:

1- عمل الوالدين:

بيَّنت الدراسة الميدانية أن 25% من أفراد العينة يعمل والدهم فقط، 2.3% كلاهما يعملان، بينما تشير الدراسة الميدانية أن ما نسبته 72.7% من أفراد العينة والديهما لا يعملان، فتبعاً لذلك قد يكون للظروف الاقتصادية السيئة للأسرة علاقة بذلك.

جدول (4.6): توزيع عينة الدراسة حسب عمل الوالدين

عمل الوالدين	التكرار	النسبة المئوية %
الأب	33	25
الأم	–	–
كلاهما	3	2.3
لا يعملان	96	72.7
المجموع	132	100

خلاصة العوامل الاقتصادية

إن الجريمة مرتبطة بالأوضاع الاقتصادية، لأنها تعتبر ردَّة فعل للفرد، خصوصاً عندما يشعر بانعدام المساواة الاقتصادية الناتجة عن الفقر الذي يعدُّ أهم العوامل التي تدفع للجريمة، وكذلك الأمر مرتبط بالبطالة والتشرد، وغير ذلك من أوجه عدم المساواة وأوجه عدم التكيف الاجتماعي، وكل ذلك يؤدي إلى مشاكل إجتماعية كثيرة منها الإنحراف والإجرام.

رابعاً: الخصائص الاجتماعية والأسرية لمرتكبي جريمة السرقة والسطو:

1- هل لدى مرتكب جريمة السرقة والسطو أولاد؟

يتضح من الشكل رقم (4.2) أن ما نسبته 89% من مرتكبي جريمة السرقة والسطو لديهم أولاد، بينما 11% لا يوجد لديهم أولاد.

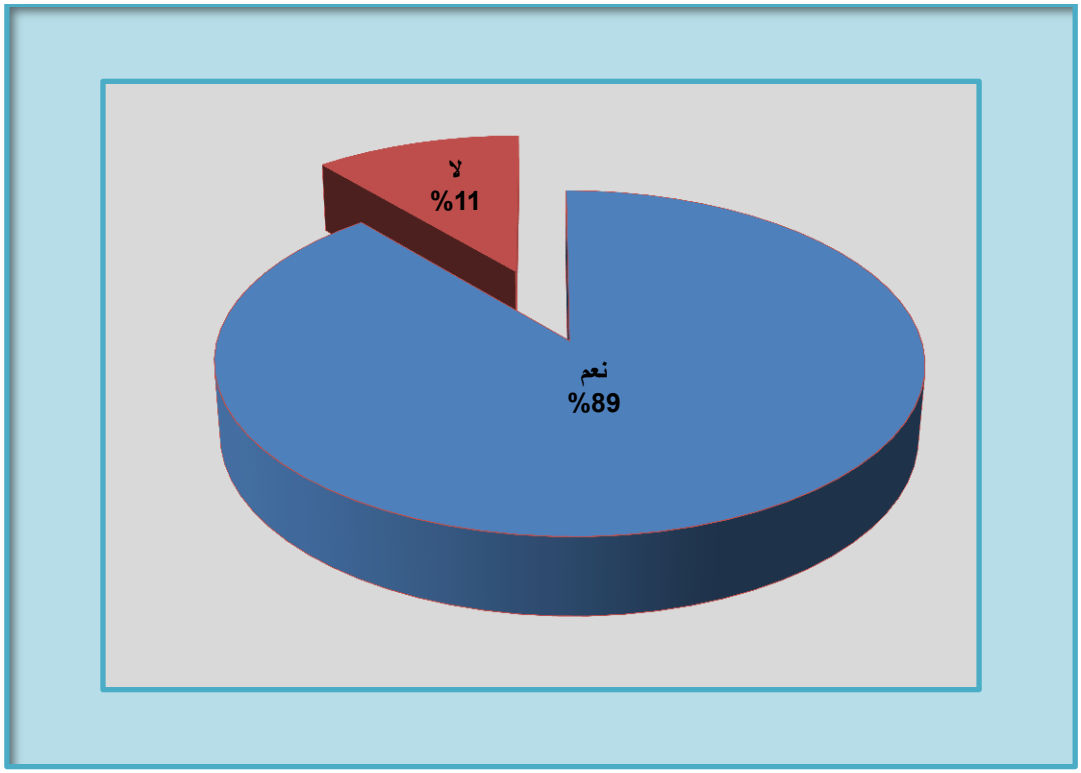

شكل (4.2): توزيع عينة الدراسة حسب وجود أولاد

2- عدد أفراد أسرة مرتكب جريمة السرقة والسطو:

يتضح من الجدول رقم (4.7) أن ما نسبته 32.5% من مرتكبي جريمة السرقة والسطو عدد أفراد أسرتهم فرد واحد وقد يرجع السبب في ذلك بأن هذه الفئة من أصحاب العود الإجرامي، 27.5% عددهم اثنين، 22.5% عددهم ثلاث أفراد، 10.0% عددهم خمس أفراد، بينما 7.5% عددهم ستة أفراد فأكثر.

جدول (4.7): توزيع عينة الدراسة حسب عدد أفراد أسرة مرتكب جريمة السرقة والسطو

عدد أفراد أسرة مرتكب جريمة السرقة والسطو	التكرار	النسبة المئوية %
فرد واحد	13	32.5
اثنين	11	27.5
ثلاث افراد	9	22.5
اربع افراد	–	–
خمس افراد	4	10.0
ستة افراد فاكثر	3	7.5
المجموع	40	100

3- مع من كان يعيش مرتكب جريمة السرقة والسطو قبل دخوله السجن؟

يتضح من الجدول رقم (4.8) أن ما نسبته 67.4% من مرتكبي جريمة السرقة والسطو كانوا يعيشون مع الوالدين والأخوات ويمكن القول بأن ضعف المتابعة من الآباء وضعف شخصيتهم من الأسباب المؤدية للجريمة، 21.2% كانوا يعيشون مع الزوجة والأبناء، 5.3% كانوا يعيشون بمفردهم، بينما 6.1% كانوا يعيشون مع الوالدين والزوجة والأبناء.

جدول (4.8): توزيع عينة الدراسة حسب مع من كان يعيش مرتكب جريمة السرقة والسطو قبل دخوله السجن؟

مع من كان يعيش	التكرار	النسبة المئوية %
الوالدين والأخوات	89	67.4
الزوجة والأبناء	28	21.2
بمفردك	7	5.3
مع الوالدين والزوجة والأبناء	8	6.1
المجموع	132	100

4- المستوى التعليمي للوالد

يتضح من الجدول (4.9)، أن من الآباء لا يقرأون ولا يكتبون "أُمّيون" ما نسبته 12.1%، بينما 28.7% من الآباء يقرأون ويكتبون "ابتدائي"، وما نسبته 16.7% الذين كانت درجتهم العلمية الإعدادي، وفي حين كان نسبة الثانوية 27.3%، والذين أتمّوا التعليم الجامعي فما فوق "دبلوم، بكالوريوس، دراسات عليا" ما نسبته 15.2% من أفراد العينة، يتبين انتشار

جريمة السرقة والسطو بين أفراد العينة الذين آباءهم يقرأون ويكتبون وهذا يدل علي عدم قدرة الآباء بتعزيز مفهوم الجماعة بين أفراد الأسرة.

جدول (4.9): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي للوالد

المستوى التعليمي للوالد	التكرار	النسبة المئوية %
أُمَّي	16	12.1
ابتدائي	13	9.8
يقرأ ويكتب	25	18.9
إعدادي	22	16.7
ثانوي	36	27.3
دبلوم	1	0.8
جامعي فما فوق	19	14.4
المجموع	132	100

5- طلاق الأم

أشارت الدراسة الميدانية إلى أن ما نسبته 9.1% من أمهات مرتكبي جريمة السرقة والسطو مطلقات، بينما 90.9% غير مطلقات، وهنا يتبين لنا من خلال الدراسة أن نسبة تأثير طلاق الأم على ارتكاب جريمة السرقة والسطو قليلة، بمعنى أنه ليس لطلاق الأم تأثير على ارتكاب مثل هذا النوع من الجرائم.

6- وجود مشاكل عائلية وتمت رؤيتها بين الوالدين

مما لاشك فيه أن علاقة الفرد بوالديه تتأثر بشكل كبير بنوع العلاقات الأسرية وطبيعة المناخ الأسري وفي مقدمة هذه العلاقات علاقة الأم مع الأب فكلما كانت العلاقة بينهما جيدة وسليمة كانت عملية الاتصال بينهما دائمة الاستمرار والتواصل يؤدي بشكل كبير للحد من ارتكاب الجرائم[1]

(1) فراجي، تأثير تكافؤ المستوي التعليمي بين الزوجين علي تربية الأبناء (ص41).

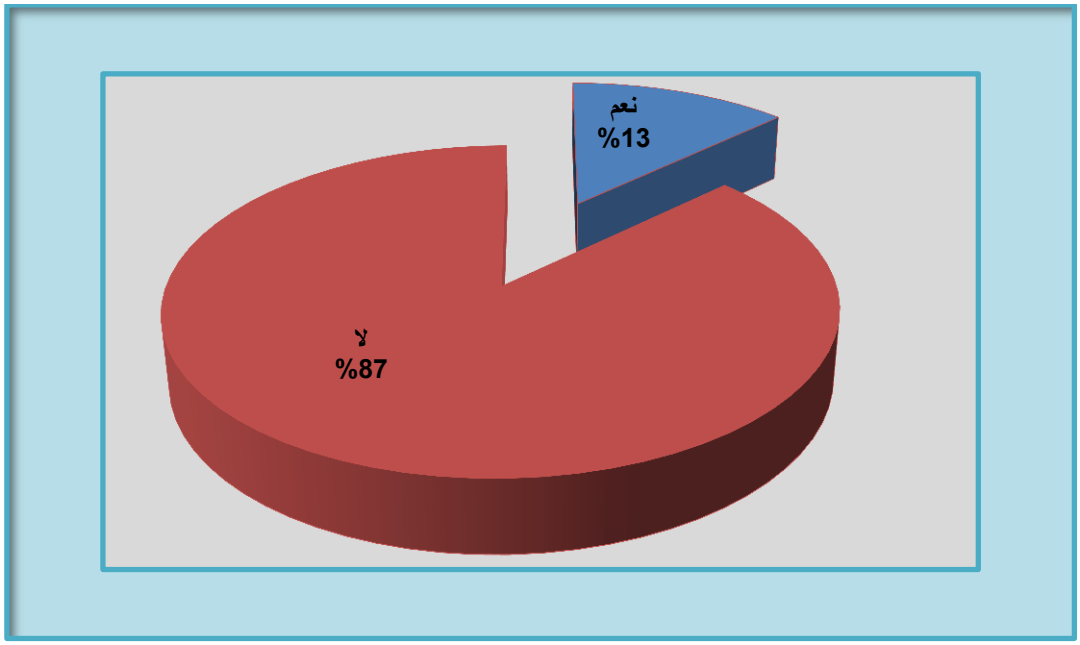

شكل (4.3): توزيع عينة الدراسة حسب وجود مشاكل عائلية وتمت رؤيتها بين الوالدين

يتضح من الشكل (4.3) أن ما نسبته 13% من أفراد العينة أجابوا بوجود مشاكل عائلية بين الوالدين، بينما ما نسبته 87% أجابوا أنه لا يوجد مشاكل بين الوادين، فتبين لنا من خلال الدراسة أن المشاكل العائلية بين الوادين لا تكون دافعاً كبيراً لارتكاب مثل هذا النوع من الجرائم، و أنما يكون لها دور عند بعض المجرمين دفعتهم لارتكاب جريمتهم.

7- دور المشاكل في ارتكاب الجريمة

يتضح من الدراسة الميدانية أن ما نسبته 64.7% من مرتكبي جريمة السرقة والسطو يرون أن للمشاكل دور في ارتكاب الجريمة، بينما 35.3% لا يرون ذلك ويمكن القول أن المشاكل الاجتماعية لها الدور البارز في ارتكاب الجريمة وذلك انتقاما من أنفسهم إذا ماقترن ذلك بضعف الوازع الديني.

8- الأوضاع الاقتصادية:

يري العالم (كوهين، 1955) أن سبب الجريمة هو الإحباط في المكانة الاجتماعية لأبناء الطبقة الفقيرة ويقود ذلك إلي الجريمة والانحراف ويري أن الناس يبحثون عن مكانة اجتماعية وأن الصغار لا يستطيعون المنافسة من أجل المكانة وخاصة أبناء الطبقة الفقيرة الذين يفتقرون إلي الحوافز المادية والمعنوية فيلجأون لارتكاب الجرائم.[1]

(1) الزواهرة، أثر التغيرات الاقتصادية علي السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العامة (ص4).

جدول (4.10): توزيع عينة الدراسة حسب امكانية وجود ظروف اقتصادية لجريمة السرقة والسطو

هل هناك ظروف اقتصادية لجريمة السرقة والسطو	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	90	68.2
لا	42	31.8
المجموع	132	100
الظروف الاقتصادية التي دفعت مرتكب جريمة السرقة والسطو لارتكاب الجريمة	**التكرار**	**النسبة المئوية %**
الفقر	70	77.8
البطالة	1	1.1
الديون المتراكمة	6	6.7
أعباء الأسرة	4	4.4
أخرى	9	10.0
المجموع	90	100

يتضح من الجدول (4.10) أن ما نسبته 68.2% من مرتكبي جريمة السرقة والسطو يوجد لديهم ظروف اقتصادية دفعتهم لجريمة السرقة والسطو، بينما 31.8% لا يوجد لديهم ظروف اقتصادية دافع السرقة والسطو، وأن ما نسبته 77.8% من مرتكبي جريمة السرقة والسطو يرون أن من الظروف الاقتصادية التي دفعتهم لجريمة السرقة والسطو هو الفقر، ويرى ما نسبته 1.1% البطالة دافع السرقة والسطو، بينما ما نسبته 6.7% يرون أن للديون المتراكمة دافعاً لارتكاب الجريمة، ويرون أن ما نسبته 4.4% هو أعباء الأسرة دفعتهم لارتكاب جريمة السرقة والسطو، بينما 10.0% يرون أن هناك ظروف اقتصادية غير مدرجة في الاستبانة دفعتهم للسرقة والسطو يتبين أن الفقر عامل مهم لارتكاب الجرائم وذلك لسد حاجات الأفراد بالطرق الغير مشروعة وخاصة عند فئة الشباب

15- الوالدة على قيد الحياة

وفاة أحد الوالدين أو كلاهما قد يؤدي الى التفكك الأسري وتنعكس نتائجه على الأبناء مما يؤدي الى ارتكاب جريمة السرقة والسطو، وتوضح بيانات الدراسة الميدانية أن الغالبية العظمى من أفراد العينة والدتهم على قيد الحياة وبلغت نسبتهم 88.6% وأن نسبة 11.4% من أفراد العينة والدتهم متوفية ويمكن القول بأن جريمة السرقة والسطو قد تتم بين الأشخاص في حال وجود الوالدين على قيد الحياة.

16- المستوى التعليمي للوالدة

يتضح من الجدول(4.11) أن ما نسبته 13.6% من أمهات مرتكبي جريمة السرقة والسطو مستواهم التعليمي أمّيات، وأن ما نسبته 37.1% مستواهم التعليمي تقرأ وتكتب، وأن ما نسبته 15.2% مستواهم التعليم ابتدائي وإعدادي، في حين بلغ ما نسبته 12.9% مستواهم التعليمي ثانوي، 3.8% مستواهم التعليمي دبلوم، بينما 2.3% مستواهم التعليمي جامعي فما فوق. ويرى الباحث أن تدني مستوى التعليم لدى أمهات أفراد العينة ينعكس سلباً على وعيهم بالطرق والأساليب السليمة لتربية الأبناء التربية الصالحة.

جدول (4.11): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي للوالدة

المستوى التعليمي للوالدة	التكرار	النسبة المئوية %
أمّية	18	13.6
تقرأ وتكتب	49	37.1
ابتدائي	20	15.2
إعدادي	20	15.2
ثانوي	17	12.9
دبلوم	5	3.8
جامعي فما فوق	3	2.3
المجموع	132	100

17- **السوابق الجنائية للوالد:**

يتضح من الشكل(4.11) أن ما نسبته 13% من آباء مرتكبي جريمة السرقة والسطو يوجد لديهم سوابق جنائية، بينما 87% لا يوجد لديهم سوابق جنائية، ويتبين أنه لا توجد علاقة بين السابقة الجنائية للوالد وبين مرتكبي الجريمة، ويعزى السبب في ذلك، إلى عدم مقدرة الآباء على تطويع أبنائهم.

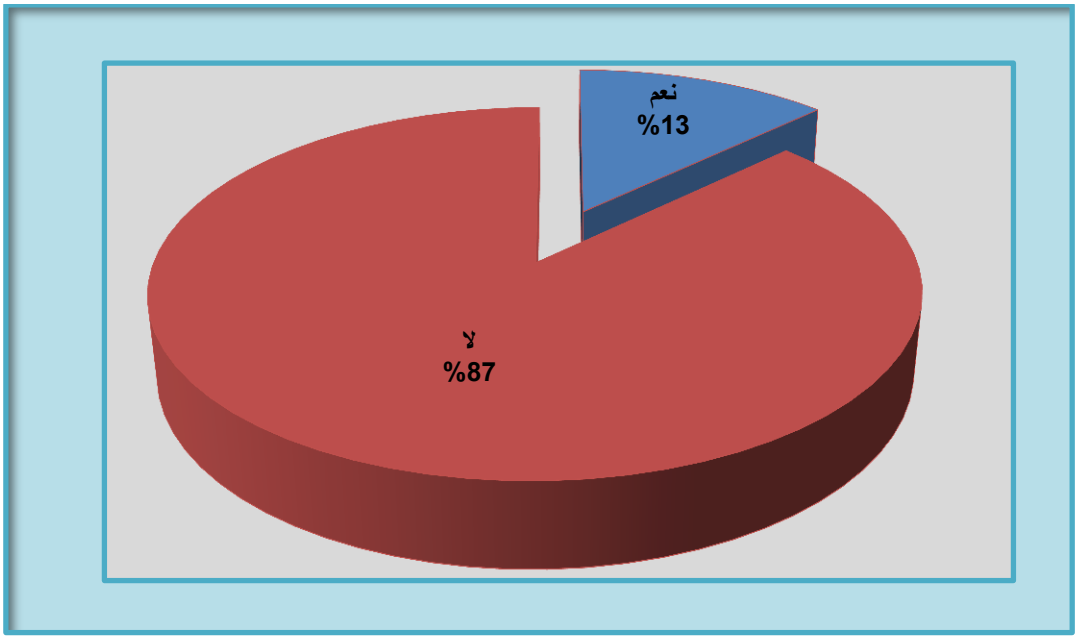

شكل (4.4): توزيع عينة الدراسة حسب السوابق الجنائية للوالد

18- نوع السابقة الجنائية للوالد:

يتضح من الجدول (4.12) أن ما نسبته 17.6% من آباء مرتكبي جريمة السرقة والسطو الذي كان لهم سابقة جنائية هي جريمة السرقة، والنصب، وأخلاقية، وتعاطي مخدرات، وأن 5.9% سابقتهم الجنائية سطو، بينما 23.5% سابقتهم الجنائية تزوير، يتضح أن مرتكبي جريمة السرقة والسطو ارتكبوا الجريمة لسلوك آبائهم المنحرف وعدم الاهتمام بهم، حيث أن النسبة الكبيرة لسوابق والدهم هي التزوير.

جدول (4.12): توزيع عينة الدراسة حسب نوع السابقة الجنائية للوالد

نوع السابقة الجنائية للوالد	التكرار	النسبة المئوية %
سرقة	3	17.6
سطو	1	5.9
قتل	–	–
تزوير	4	23.5
نصب	3	17.6
أخلاقية	3	17.6
تعاطي مخدرات	3	17.6
شجار	–	–
أخرى	–	–
المجموع	17	100

خامساً: بيانات خاصة بمرتكبي جريمة السرقة والسطو

1- وقت ارتكاب الجريمة:

يرتبط نجاح أو فشل الجريمة وفقاً للاختيار المناسب لوقت ارتكاب الجريمة سواء كان ليلاً أو نهاراً.

جدول (4.13): توزيع عينة الدراسة حسب سبب ارتكاب جريمة السرقة والسطو في الليل والنهار

وقت ارتكاب الجريمة	التكرار	النسبة المئوية %
ليلاً	55	41.7
نهاراً	77	58.3
المجموع	132	100
سبب ارتكاب جريمة السرقة والسطو ليلاً	**التكرار**	**النسبة المئوية %**
التستر في الظلام	33	60.0
غياب أفراد الأمن	10	18.2
توقف حركة السكان	6	10.9
اخرى	6	10.9
المجموع	55	100
سبب ارتكاب جريمة السرقة والسطو نهاراً	**التكرار**	**النسبة المئوية %**
غياب أفراد الأمن	10	13.0
غياب السكن	15	19.5
لم يكن سبب	52	67.5
المجموع	77	100

يتضح من الجدول (4.13) أن ما نسبته 41.7% من مرتكبي جريمة السرقة والسطو ارتكبوا جريمتهم في الليل، وأن ما نسبته 58.3% ارتكبوا الجريمة في النهار.

ويتضح أن السبب في ارتكاب الجريمة ليلاً عن النهار حسب الدراسة الميدانية التستر بالظلام لتتم الجريمة بكل سهولة بفعل ستار الظلام بنسبة 60.0%، ما نسبته 18.2% غياب أفراد الأمن، بينما يرى ما نسبته 10.9% كان السبب في اختيار الليل هو توقف حركة السكان في المكان حتى تتم الجريمة وأسباب أخرى.

في حين يرى أفراد العينة الذين وقعت جريمتهم بالنهار أن ما نسبته 13.0% كان غياب أفراد الأمن في وضح النهار، وهذا مؤشر أن هناك خلل أمني في كثير من التجمعات السكانية

وذلك وفقاً لنتائج أفراد العينة، 19.5% كان السبب وراء ذلك غياب السكان، وأن ما نسبته 67.5% لم يكن لديهم سبب واضح للجريمة.

2- الفصل التي حدثت فيه الجريمة:

تتفاوت أعداد جريمة السرقة والسطو في محافظات غزة، بتغير فصول السنة حيث أكدت العديد من الدراسات أن جرائم السرقة تزداد في فصل الشتاء نظراً لطول الليل، بينما تزداد جرائم الدم في فصل الصيف نظراً لارتفاع درجة الحرارة.

جدول (4.14): توزيع عينة الدراسة حسب الفصل التي حدثت فيه الجريمة

الفصل التي حدثت فيه الجريمة	التكرار	النسبة المئوية %
الشتاء	67	50.8
الربيع	11	8.3
الخريف	12	9.1
الصيف	42	31.8
المجموع	132	100

يتضح من الجدول رقم (4.14) أن ما نسبته 50.8% حدثت الجريمة في فصل الشتاء، 8.3% حدثت في فصل الربيع، 9.1% حدثت في فصل الخريف، بينما 31.8% حدثت في فصل الصيف وهنا يتبين أن فصل الشتاء من أكثر الفصول انتشاراً لجريمة السرق والسطو نتيجة طول الليل وقصر النهار، وغياب السكان كلٌ في بيته وعن الأماكن العامة خاصة في الليل.

3- التخطيط المسبق لارتكاب جريمة السرقة والسطو:

يتضح من الشكل (4.5) أن ما نسبته 19% كان لديهم تخطيط مسبق لارتكاب جريمة السرقة والسطو، بينما ما نسبته 81% من أفراد العينة لم يكن لديهم تخطيط مسبق لارتكاب جريمة السرقة والسطو. ويتضح من البيانات السابقة أنه لا يوجد لدى أفراد العينة لا تفكير من قريب ولا من بعيد في جريمة السرقة والسطو، وهذا يعبرَّ أن جريمة السرقة والسطو في محافظات غزة لا يوجد لها تنظيم أو ترتيب بل أنها ظاهرة اجتماعية عابرة في المجتمع الفلسطيني.

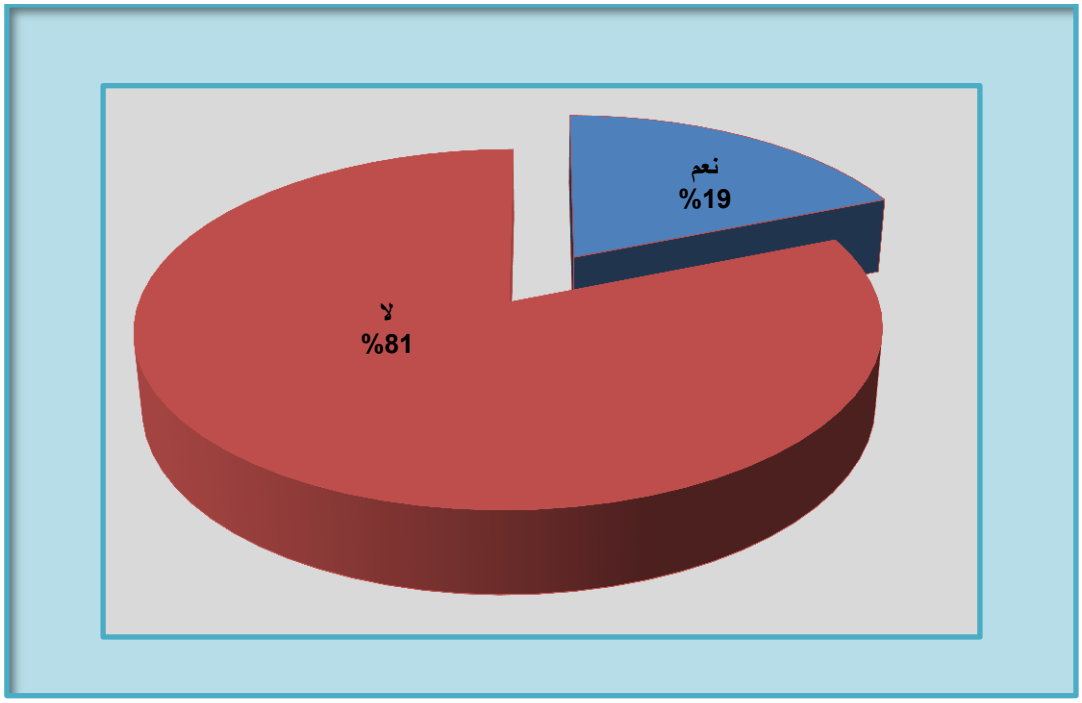

شكل (4.5): توزيع عينة الدراسة حسب التخطيط المسبق لارتكاب جريمة السرقة والسطو

4- الاشتراك بالجريمة:

ويتضح من الشكل (16) أن ما نسبته 70% من مرتكبي جريمة السرقة والسطو قاموا بجريمة السرقة والسطو وحدهم، بينما 30% لم يقوموا بها وحدهم، أي أن معهم شركاء في جريمة السرقة والسطو في محافظات غزة.

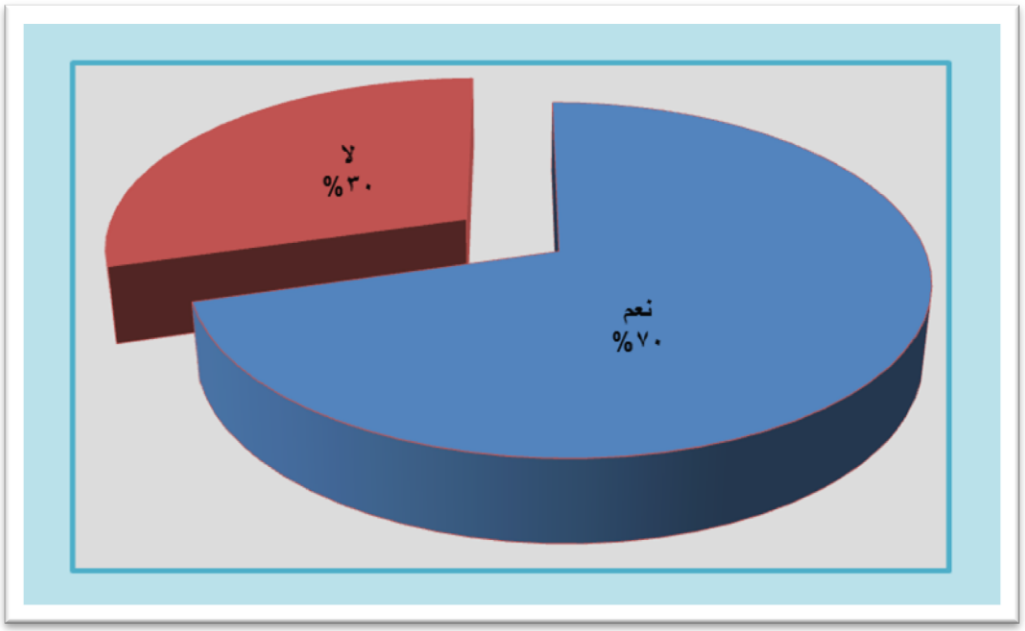

شكل (4.6): توزيع عينة الدراسة حسب قيام مرتكب جريمة السرقة والسطو لوحده

5- عدد الأشخاص الذين اشتركوا في الجريمة الواحدة:

يتضح من الجدول (4.15) أن ما نسبته 46.2% من مرتكبي جريمة السرقة والسطو قاموا بجريمة السرقة والسطو بمصاحبة شخص، وأن 41% قاموا بها بمصاحبة شخصين، بينما 12.8% قاموا بها بمصاحبة ثلاث أشخاص فأكثر، ويرى الباحث أن جريمة السرقة والسطو في محافظات غزة تارةً تأخذ منحنى مشترك وأخر بمفرده ولكن النسبة الأكبر هي ارتكاب هذا النوع من الجرائم بمفرده وقد يرجع السبب في ارتفاع نسبة ارتكاب الجريمة بمفرد الجاني هي أن الجاني يريد ان يخفي معالم جريمته.

جدول (4.15): توزيع عينة الدراسة حسب عدد الأشخاص الذين اشتركوا مع مرتكب جريمة السرقة والسطو بالجريمة

عدد الأشخاص الذين اشتركوا مع مرتكب جريمة السرقة والسطو بالجريمة	التكرار	النسبة المئوية %
بمصحابة شخص	18	46.2
شخصين	16	41
ثلاثة أشخاص فأكثر	5	12.8
المجموع	39	100

6- الندم على القيام بالجريمة:

أشارت الدراسة أن ما نسبته 90% من مرتكبي جريمة السرقة والسطو ندموا على قيامهم بذلك، بينما 10% لم يندموا على ذلك، ومن المؤكد أن أغلب الأشخاص بعد أخذ جزائهم العقابي وفق القانون سواء كان ذلك بالحبس أو الغرامة أنهم يندمون على ارتكاب هذا النوع من الجرائم.

7- القبض على مرتكب جريمة السرقة والسطو.

يتضح من الشكل (4.7) أن ما نسبته 15% من مرتكبي جريمة السرقة والسطوَ قبضَ عليهم متلبسون بجريمتهم، وأن17% قاموا بتسليم أنفسهم، بينما 68% تم كشفهم بطرق أخرى.

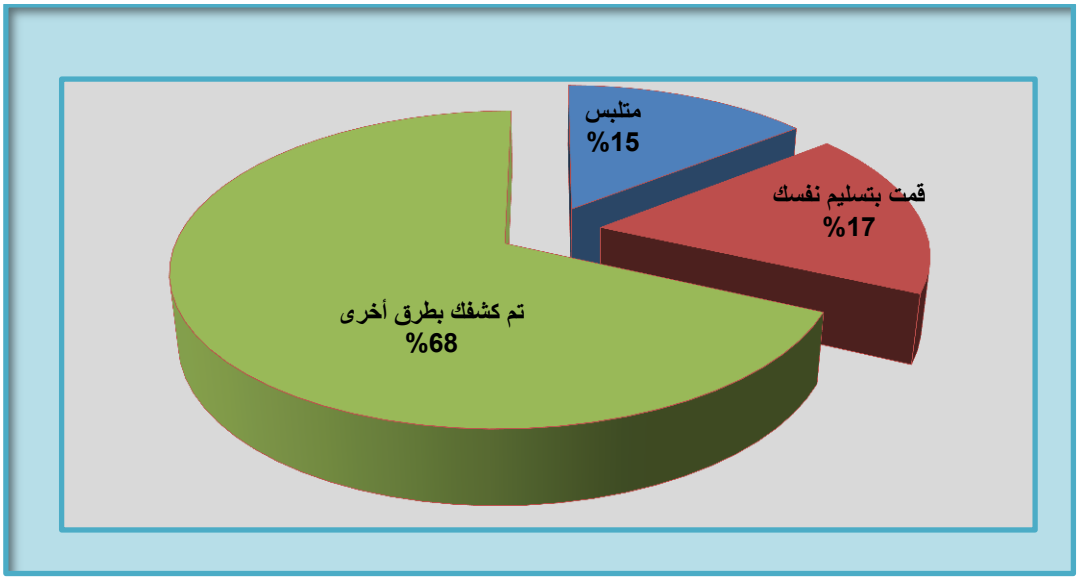

شكل (4.7): توزيع عينة الدراسة حسب كيفية القبض على مرتكب جريمة السرقة والسطو

يتبين مما سبق أن مرتكب جريمة السرقة والسطو يعي تماماً أن ما تمَّ اقترافه من سلوك سلبي لذلك يقدّم نفسه الى مراكز الشرطة المختصة بذلك، كذلك يتبين من خلال البيانات أن للمجتمع دور رئيس في التبليغ عن الجناة حتى لا تتمَّ جرائم أخرى من الجاني، وكذلك حتى يتم أخذ جزائه وفقاً للقانون.

8-مكان ارتكاب الجريمة

يتضح من الجدول (4.16) أن ما نسبته 23.5% من مرتكبي جريمة السرقة والسطو ارتكبوا جريمة السرقة والسطو في منطقة زراعية، 62.1% ارتكبوها في منطقة مزدحمة سكانيا، بينما 14.4% ارتكبوها في منطقة قليلة السكان، مِن المتعارف أن الأشخاص الذي تم كشفهم وهم موقوفون في السجون النسبة الكبرى منهم هي من قاموا بارتكاب الجرائم في مناطق مزدحمة سكانيا؛ لكي يتمكنوا من التخفي بسرعة للكثافة السكانية في تلك المناطق وهذا ليس دليلاً قاطعاً على أن اكثر الجرائم هي مناطق الازدحام السكاني.

جدول (4.16): توزيع عينة الدراسة حسب مكان ارتكاب الجريمة

مكان ارتكاب الجريمة	التكرار	النسبة المئوية %
منطقة زراعية	31	23.5
منطقة مزدحمة سكانيا	82	62.1
منطقة قليلة السكان	19	14.4
المجموع	132	100

9- موقع الجريمة

أشارت الدراسة الميدانية بأن ما نسبته 27% من جرائم السرقة والسطو وقعت في الريف، 50 % وقعت في الحضر، بينما 18% وقعت في المخيم. هنا نلاحظ ان انتشار جريمة السرقة والسطو في منطقة الحضر لأنها تحتوي على المؤسسات الرسمية والتعليمية والترفيهية والنشاطات التجارية والأكثر سكاناً.

10- المكان الذي ارتكبت فيه الجريمة بعيد من مكان سكن مرتكبي الجريمة :

يتضح من الشكل (4.8) أن ما نسبته 70% من مرتكبي جريمة السرقة والسطو مكان الجريمة بالنسبة لهم بعيد عن مكان سكنهم، بينما 30% مكان الجريمة لا يبعد عن مكان سكنهم.

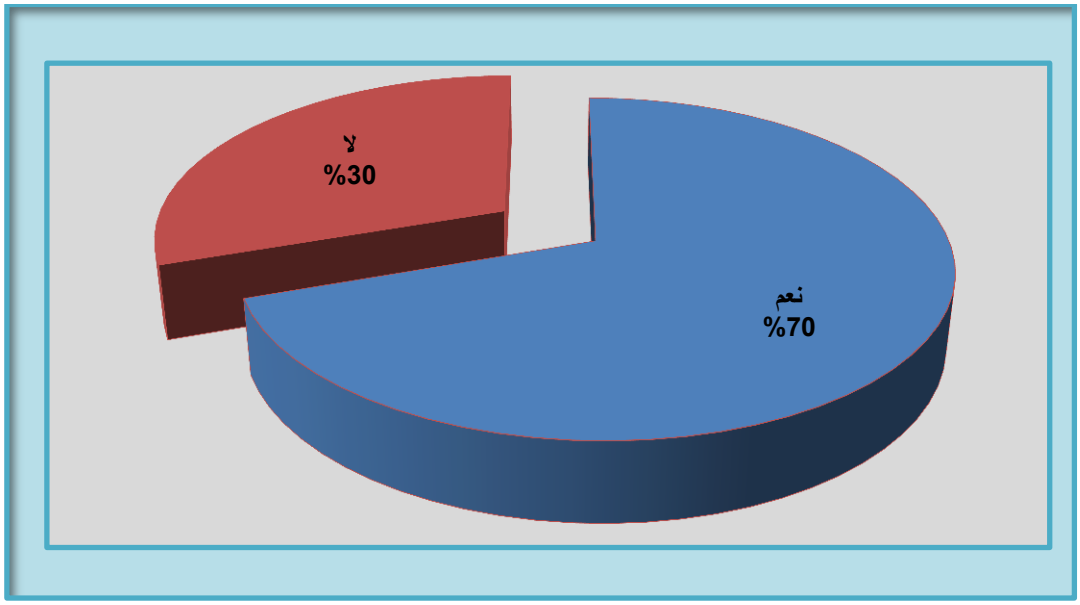

شكل (4.8): توزيع عينة الدراسة حسب المكان الذي ارتكبت فيه الجريمة بعيداً من مكان سكن المرتكب

بناء على البيانات السابقة يتضح أن أكثر الجناة يرتكبون جرائمهم في المناطق البعيدة عن سكنهم ،ويرجع ذلك إلى بعدها عن المساكن؛ حيث أنها تعد أماكن مفتوحة، ويسهل الفرار منها، وخاصة إذا كان هناك ضعف في الرقابة الأمنية في تلك المناطق.

11- الجريمة التي سُجِنَ عليها مرتكب جريمة السرقة والسطو:

المحاكم الفلسطينية تقوم بتوجيه التهمة لمرتكبي جريمة السرقة والسطو، إما بتهمة السرقة أو السطو وعليه، تناول الباحث في دراسته الميدانية هذا الجزء لمعرفة ماهي الجريمة الأكثر انتشاراً، جريمة السرقة، أو جريمة السطو في محافظات غزة.

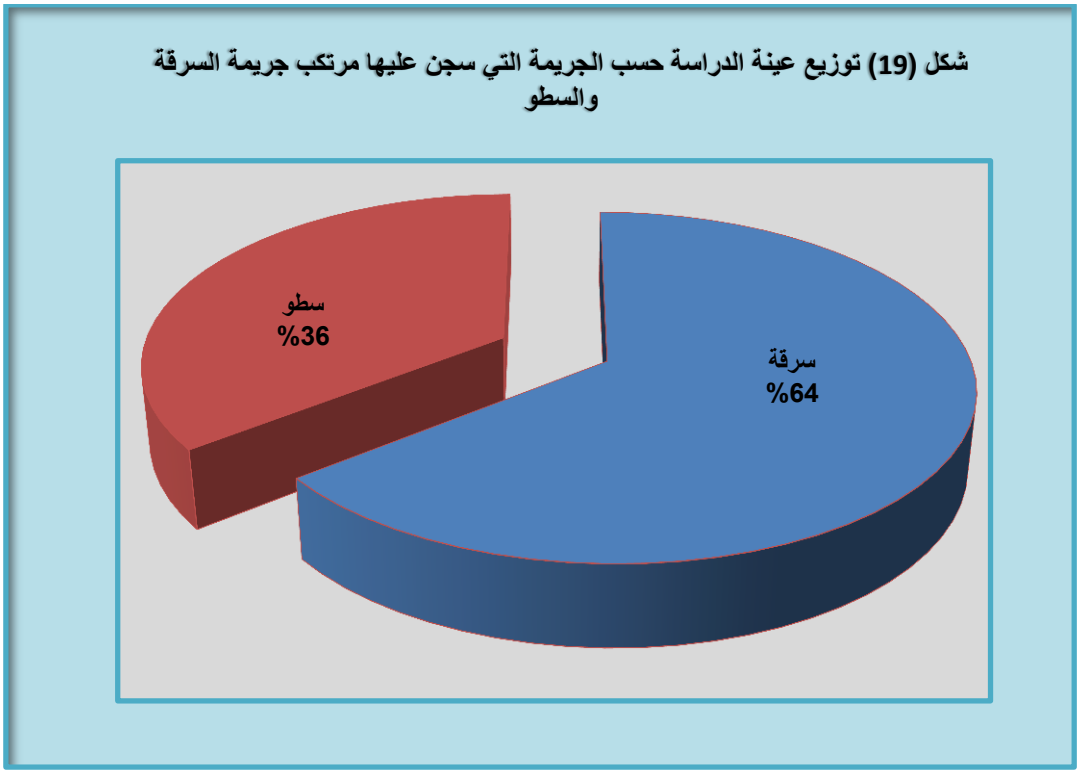

شكل (4.9): توزيع عينة الدراسة حسب الجريمة التي سجن عليها مرتكب جريمة السرقة والسطو

يتضح من الشكل (4.9) أن ما نسبته 64% سجنوا على جريمة السرقة، بينما 37% سجنوا على جريمة السطو، ويرجع ذلك الى أن جريمة السرقة لا تحتاج الى تخطيط كما هو في السطو ولا تحتاج لوقت طويل للسرقة كما في السطو.

12- دافع السرقة والسطو

يتضح من الجدول رقم (4.17) أن ما نسبته 48.5% من مرتكبي جريمة السرقة والسطو سرقوا وسطوا بدافع الفقر، 7.6% سرقوا وسطوا بدافع البطالة، 18.9% سرقوا وسطو بدافع تعاطي المخدرات، 3.0% سرقوا وسطوا بدافع الانتقام، بينما 22.0% سرقوا وسطوا لدوافع غير ذلك، ويتبين أن الفقر من الدوافع الرئيسة التي تدفع الجاني لارتكاب جرائم السرقة والسطو لسدّ الحاجات الضرورية للأسرة نتيجة الغلاء المعيشي .

جدول (4.17): توزيع عينة الدراسة حسب دافع السرقة والسطو

دافع السرقة والسطو	التكرار	النسبة المئوية %
الفقر	64	48.5
البطالة	10	7.6
تعاطي المخدرات	25	18.9
الانتقام	4	3.0
أخرى	29	22.0
المجموع	132	100

13- صلة مرتكب جريمة السرقة والسطو بالمجني عليه.

يتضح من الجدول (4.18) أن ما نسبته 12.1% من مرتكبي جريمة السرقة والسطو صلتهم بالمجني عليه جارهم، 10.6% صلتهم بالمجني عليه قريبهم وصديقهم، 65.9% لا توجد معرفة، % صلتهم بالمجني عليه مسؤولهم في العمل، بينما 0.8% صلتهم بالمجني عليه زميلهم في العمل.

جدول (4.18): توزيع عينة الدراسة حسب صلة مرتكب جريمة السرقة والسطو بالمجني عليه

صلة مرتكب جريمة السرقة والسطو بالمجني عليه	التكرار	النسبة المئوية %
جارك	16	12.1
قريبك	14	10.6
صديقك	14	10.6
لا توجد معرفة	87	65.9
مسؤولك في العمل	–	–
زميلك في العمل	1	0.8
المجموع	132	100

يتضح مما سبق أن المجني عليه في أغلب الأحيان لا يوجد به قرابة مع الجاني وهذا يدل على أن الاحتكاك الواقع والاختلاط بين شرائح المجتمع له أثر في الجريمة.

14- محاكمة مرتكب الجريمة على جريمته

يتضح من الجدول (4.19) أن ما نسبته 75.8% من مرتكبي جريمة السرقة والسطو تم محاكمتهم على جريمتهم، بينما 24.2% لم يتم محاكمتهم على جريمتهم.

جدول (4.19): توزيع عينة الدراسة حسب هل تم محاكمة مرتكب الجريمة على جريمته؟

هل تم محاكمة مرتكب الجريمة على جريمته	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	100	75.8
لا	32	24.2
المجموع	132	100

15- طبيعة الحكم

يتضح من الجدول رقم (4.20) أن ما نسبته 29.0% من مرتكبي جريمة حكم عليهم بأقل عام، 55.0% يتراوح حكمهم من عام إلى ثلاث عام، بينما 16.0% حكم عليهم أكثر من 3 أعوام، لان الجريمة تختلف تجريمها في التشريع الفلسطيني نتيجة تفاوت الضرر الذي تسببه كل جريمة ونوعها .

جدول (4.20): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة الحكم

طبيعة الحكم	التكرار	النسبة المئوية %
أقل عام	29	29.0
من عام إلى ثلاث عام	55	55.0
أكثر من 3 أعوام	16	16.0
المجموع	100	100

الفصل الخامس

العوامل والاثار المترتبة على جريمة السرقة والسطو

الفصل الخامس

العوامل والاثار المترتبة على جريمة السرقة والسطو

يتناول هذا الفصل بعض العوامل والآثار الاجتماعية والاقتصادية والدينية المترتبة على جرائم السرقة والسطو من خلال عينة البحث، وتحليل نتائج استجابات أفراد عينة البحث اتجاه مكونات فرضيات البحث وأخيرا يضع الباحث خطة مقترحة للحد من جريمة السرقة والسطو في محافظات غزة .

أولاً: العوامل المؤثرة على جريمة السرقة والسطو وتتمثل في.

1- العوامل الاجتماعية على جريمة السرقة والسطو.

أ- المستوى التعليمي لمرتكب جريمة السرقة والسطو:

يوضح المستوي التعليمي درجة الوعي لدي أي فئة من فئات المجتمع فكلما ارتفع المستوي التعليمي انخفضت الميول إلي ارتكاب الجرائم ذلك لأن ارتفاع نسبة الوعي قد يكون سببا في احترام اللوائح والقوانين ومن تم يقلل من ارتكاب الجرائم [1]

جدول (5.1): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي لمرتكب جريمة السرقة والسطو

المستوى التعليمي لمرتكب جريمة السرقة والسطو	التكرار	النسبة المئوية %
أمي	8	6.1
ابتدائي	39	29.5
إعدادي	30	22.7
ثانوي	42	31.8
دبلوم	6	4.5
بكالوريوس	6	4.5
دراسات عليا	1	0.9
المجموع	132	100

يتضح من الجدول (5.1) أن من النزلاء من فئة الثانوية العامة فأقل ما نسبته 90.1% ، وهنا نلاحظ أن أغلبية مرتكبي الجريمة هم من فئة الذين لم يكملو مراحل تعليمهم،

(1) المنقوري، الأبعاد المكانية للجريمة بولاية جنزب كردفان دراسة في الجغرافية الاجتماعية (ص155).

في حين كانت نسبة النزلاء الذين أتموا تعليمهم الجامعي والدراسات العليا "دبلوم، بكالوريوس، دراسات عليا" ما نسبته 9.9% من أفراد العينة.

2- العوامل الاقتصادية المؤثرة على ارتكاب جريمة السرقة والسطو:

أ- المهنة قبل دخول السجن

إن نوع المهنة له دلالة وارتباط ببعض السلوكيات المختلفة المؤثرة على الجريمة؛ حيث لا يمكن تجاهل طبيعة العمل ودوره في جرائم السرقة والسطو، وهذا ما تثبته الدراسة الميدانية جدول(5.2).

جدول (5.2): توزيع عينة الدراسة حسب المهنة قبل دخول السجن

المهنة قبل دخول السجن	التكرار	النسبة المئوية %
موظف حكومي	7	5.3
اعمال حرة	87	65.9
تاجر	11	8.3
قطاع خاص	9	6.8
عاطل عن العمل	13	9.8
مزارع	5	3.8
المجموع	132	100

يتضح من الجدول رقم (5.2) أن ما نسبته 5.3 من مرتكبي الجريمة مهنتهم قبل دخول السجن موظفو حكومة، 65.9% مهنتهم أعمال حرة، 8.3% مهنتهم تجار، 6.8% مهنتهم موظفو قطاع خاص، 9.8% عاطلون عن العمل، بينما 3.8% مهنتهم مزارعون، وهنا نلاحظ ان أغلب مرتكبي جريمة السرقة والسطو هم من فئة الأعمال الحرة لطبيعة عملهم واحتكاكهم بالمجتمع وتدني أجورهم فيخططون لإرتكاب جرائم السرقة والسطو للمنزل الذي يسهل الدخول إليه.

ب- الدخل

مثلما أن العوز المادي من العوامل التي قد تؤدي بالفرد للجريمة، فإن الغنى من عوامل الجريمة لاسيما في هذا الزمان التي زادت الفجوة في بين اصحاب الأموال وفاقديها وزادت فيه متطلبات الحياة حيث زادت حاجيات الفرد كما زاد طغيان الكثير من أصحاب رؤوس الأموال.

جدول (5.3): توزيع عينة الدراسة حسب معدل الدخل الشهري بالشيقل

معدل الدخل الشهري بالشيقل	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 500	36	27.3
من 500 إلى أقل من 1000	50	37.9
من 1000 إلى أقل من 1500	21	15.9
1500 فأكثر	25	18.9
المجموع	132	100

يتضح من الجدول رقم (5.3) أن ما نسبته65.2% دخلهم أقل من ألف شيقل، وأن مانسبته 34.8% دخلهم الف شيقل فأكثر وهذا سبب رئيسي في ارتفاع جرائم السرقة والسطو عند النزلاء ذات الاجور المتدنية وتزامنها مع الغلاء المعيشي وارتفاع تكاليف العلاج وغيره من الاسباب.

ثانياً: العوامل الدينية المؤثرة على مرتكبي جريمة السرقة والسطو.

أ- ضعف الوازع الديني لدى الوالدين:

إن الوازع الديني عند الآباء له دور مهم في تربية الأبناء وتوجيههم إلى الصواب، وغياب الوازع الديني عند الآباء يجعل الأبناء سلوكهم منحرف بمخاطتهم رفاق السوء، وهنا ستوضح لنا الدراسة الميدانية دور ضعف الوازع الديني عند الآباء، وأثره على الابناء.

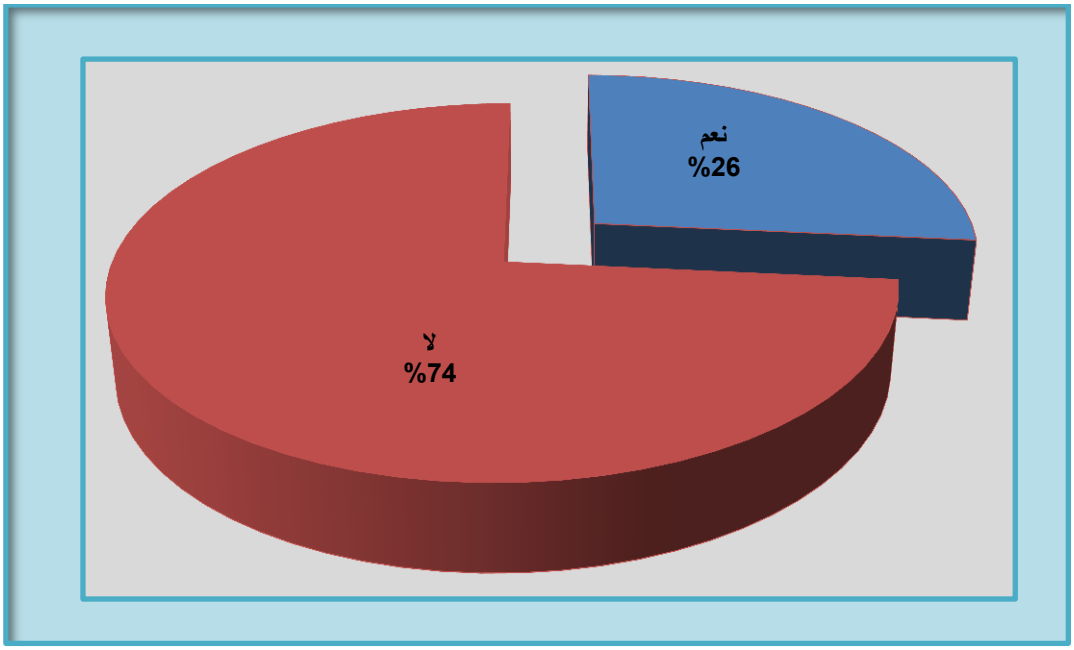

شكل (5.1): توزيع عينة الدراسة حسب ضعف الوازع الديني لدى الوالدين

يتضح من الشكل(5.1) أن ما نسبته 26% من مرتكبي جريمة السرقة والسطو يشعرون بضعف الوازع الديني لدى والديهم، بينما 74% لا يشعرون بذلك.

يرى الباحث من البيانات السابقة أن هناك حالات كثيرة للأبناء منحرفين ولدى والديهم وازع ديني قوي، وقد يدل ذلك على وجود خلل في تربية الأبناء أو وجود تفكك أسري مما يدفع الفرد إلى ارتكاب سلوكيات خاطئة، وهنا نستنتج بعدم وجود علاقة عكسية حقيقية بين تدين الوالدين وارتكاب أبنائهم جريمة السرقة والسطو، بمعنى إنه كان من المتوقع أن يكون أفراد العينة ولديهم آباء متدينون ومتمسكون بأحكام دينهم، وعلى علم تام بتحريم جريمة السرقة والسطو، أن يكونوا على خلق حسن ولا يفعلون ما حرم الله، وخرج الباحث بمقولتين هنا إزاء هذا: الأولى: لا يوجد علاقة واضحة بين درجة تدين الوالدين وجريمة أبنائهم، الثانية: احتمال مبالغة أفراد العينة في تحديد إتجاهات أبائهم الدينية ومحاولة إظاهرهم بمظهر الورع درءاً للشبهات واستدراراً لعطف الباحثين.

ثانياً- الآثار المترتبة على جريمة السرقة والسطو على الفرد والمجتمع :

1- الآثار الاقتصادية لجريمة السرقة والسطو على الفرد والمجتمع .

تعتبر الجريمة ذات تكاليف كبيرة في أي مجتمع من المجتمعات. ليس فقط من حيث الجوانب المادية المتصلة بها والمرتبطة بنفقات بناء المؤسسات العقابية وإقامة النزلاء بها، بل

كذلك من حيث النفقات والأجهزة والاليات والمختبرات. والجريمة من جوانب أخرى تعتبر ذات تكلفة أكثر خطورةً على المجتمع إذا ما نظرنا إلى نتائجها السلبية وآثارها المدمرة من النواحي الانسانية والاقتصادية على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع، إذ أن جريمة السرقة والسطو ترتبط بالعديد من الآثار الاقتصادية والتي تُذكر منها.

2- المعيل لأسرة مرتكب جريمة السرقة والسطو بعد دخوله السجن؟

وهنا سنتناول في الدراسة من هو المعيل للأسرة بعد دخول النزلاء السجن أي يقومون محل الآباء في واجباتهم اتجاه الاسرة من مأكل، ومشرب، وتكاليف علاج وغيرها. جدول (5.4)

جدول (5.4): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب المعيل لأسرة مرتكب جريمة السرقة والسطو بعد دخوله السجن

المعيل لأسرة مرتكب جريمة السرقة والسطو بعد دخوله السجن	التكرار	النسبة المئوية %
لا يوجد معيل	7	15.6
مؤسسات	–	–
الوالدين	26	57.8
الأقارب	12	26.7
المجموع	45	100

يتضح من الجدول رقم (5.4) أن ما نسبته 15.6% من أسرة مرتكبي جريمة السرقة والسطو لا يوجد معيل لهم، 57.8% معيلهم الوالدين، بينما 26.7% معيلهم الأقارب ويري الباحث بضرورة تدخل الحكومة للعائلات التي لا معيل لها من أجل توفير الحاجات الضرورية قبل فوات الأوان؛ لأن هذه الفئة أكثر عرضةً لارتكاب الجرائم.

3- الآثار الاجتماعية لجريمة السرقة والسطو على الفرد والمجتمع:

تؤكد نتائج الدراسة أن هذه الجريمة خلَّفت وراءها عائلات ضحايا فقدوا اباءهم في لحظة واحدة ترتب عليها حرمان هؤلاء الاطفال من مصدر من اهم مصادر الإشباع العاطفي، وفقدان سلطة الاشراف عليهم وتوجيههم، وافتقاد المثل الاعلى الذي يمثل قدوة لهم، ومن المؤكد ان التنشئة الاجتماعية لهؤلاء الاطفال ستختلف اختلافا جذريا عن التنشئة الاجتماعية الطبيعية لغيرهم من الاطفال، وبشكل عام فإن جرائم السرقة والسطو ترتبط بالعديد من الآثار الاجتماعية نوجز منها:

أ- طلاق الزوجة بعد ارتكاب مرتكب جريمة السرقة والسطو ؟

أشارت الدراسة الميدانية أن ما نسبته 17.8% من مرتكبي جريمة السرقة والسطو طلقوا زوجاتهم بعد ارتكابهم الجريمة، بينما 82.2% لم يطلقوا زوجاتهم ويرجع السبب بأن المجرمين لم يطلقوا نسائهم لأن جرائم السرقة والسطو قد لا يتجاوز فيه الحكم مدة طويلة.

ب-نظرة المجتمع لمرتكب جريمة السرقة والسطو:

تبين من خلال الدراسة الميدانية أن ما نسبته 32.6 % من أفراد العينة يرون أن المجتمع يتعامل معهم بشيء من الخوف والحذر الشديد بعد تنفيذ الجريمة، بينما يرى 26.5 % من أفراد العينة أن الاحترام سيد الموقف في تعامل المجتمع معهم، ويرى ما نسبته 22.7% من أفراد العينة أن المجتمع ينظر لهم نظرة حقد وكراهية نابعة من جريمة السرقة والسطوة التي تمت، بينما يرى 18.2% "اخِرى" أي أنه لا يوجد أي نظرة من المجتمع للسارق تختلف عما سبق أو انه لم يعلم بنظرة المجتمع له وهنا يتبين بان الخوف والحذر هو السائد بالنسبة لنظرة المجتمع لمرتكبي جريمة السرقة والسطو .

عرض وتحليل النتائج لدراسة الميدانية وفقا لاستجابات أفراد العينة

اتجاه مكونات فرضيات البحث:

1- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$ بين العمر والدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو.

توضح بيانات الجدول (5.5) توزيع أفراد العينة وفق العمر والدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو لارتكاب الجريمة على النحو التالي:

جدول (5.5): العلاقة بين العمر والدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو

العمر	الدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو					دلالة الفروق بمربع كاي2	القيمة الاحتمالية (sig)
	الفقر	البطالة	تعاطي المخدرات	الانتقام	أخرى		
أقل من 20 سنة	11	1	1	0	3	7.536	0.119 لا يوجد دلالة إحصائية
من 20 إلى أقل من 25 سنة	22	6	15	3	9		
من 25 إلى أقل من 30 سنة	21	1	4	1	8		
30 سنة فأكثر	10	2	5	0	9		
المجموع	64	10	25	4	29		

أوضحت النتائج الواردة في جدول (5.5) أن قيمة مربع كاي تساوي 7.536 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.119 وهي تعني عدم وجود علاقة بين العمر والدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

2-لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$ بين مكان الإقامة ومكان ارتكاب الجريمة:

يتضح من الجدول (5.6) توزيع أفراد العينة وفق مكان الإقامة ومكان ارتكاب الجريمة على النحو التالي:

جدول (5.6): العلاقة بين مكان الإقامة ومكان ارتكاب الجريمة

مكان الإقامة	مكان ارتكاب الجريمة			دلالة الفروق بمربع كاي	القيمة الاحتمالية(sig)
	منطقة زراعية	منطقة مزدحمة سكانيا	منطقة قليلة السكان		
محافظة شمال غزة	13	27	7	3.949	0.222 لا يوجد دلالة إحصائية
محافظة غزة	4	25	6		
محافظة دير البلح	3	6	3		
محافظة خانيونس	5	16	2		
محافظة رفح	6	8	1		
المجموع	31	82	19		

أوضحت النتائج الواردة في جدول (5.6) أن قيمة مربع كاي تساوي 3.949 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.222 وهي تعني عدم وجود علاقة بين مكان الإقامة ومكان ارتكاب الجريمة عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

3- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين نوع التجمع والجريمة التي سجن عليها الجاني:

يتضح من الجدول (5.7) توزيع أفراد العينة وفق نوع التجمع والجريمة التي سجن عليها الجاني على النحو التالي:

جدول (5.7): العلاقة بين نوع التجمع والجريمة التي سجن عليها الجاني

نوع التجمع	الجريمة التي سجن عليها الجاني		دلالة الفروق بمربع كاي	القيمة الاحتمالية (sig)
	سرقة	سطو		
حضر	47	21	2.123	0.060 لا يوجد دلالة إحصائية
مخيم	27	23		
قرية	11	3		
المجموع	85	47		

أوضحت النتائج الواردة في جدول (5.7) أن قيمة مربع كاي تساوي 2.123 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.06 وهي تعني عدم وجود علاقة بين نوع التجمع والجريمة التي سجن عليها الجاني عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

4- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$ بين ملكية السكن والدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو.

توضح بيانات الجدول (5.8) توزيع أفراد العينة وفق ملكية السكن والدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو على النحو التالي:

جدول (5.8): العلاقة بين ملكية السكن والدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو

ملكية السكن	الدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو					دلالة الفروق بمربع كاي2	القيمة الاحتمالية (sig)
	الفقر	البطالة	تعاطي المخدرات	الانتقام	أخرى		
ملك	47	6	19	4	25	3.358	0.284 لا يوجد دلالة إحصائية
ايجار	15	4	6	0	3		
أخرى	2	0	0	0	1		
المجموع	64	10	25	4	29		

أوضحت النتائج الواردة في جدول (5.8) أن قيمة مربع كاي تساوي 3.358 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.284 وهي تعني عدم وجود علاقة بين ملكية السكن والدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

5- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$ بين نوع التجمع والدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو.

توضح بيانات الجدول (5.9) توزيع أفراد العينة وفق نوع التجمع والدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو على النحو التالي:

جدول (5.9): العلاقة بين نوع التجمع والدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو

نوع التجمع	الدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو					دلالة الفروق بمربع كاي2	القيمة الاحتمالية(sig)
	الفقر	البطالة	تعاطي المخدرات	الانتقام	أخرى		
حضر	31	6	17	3	11	3.476	0.271 لا يوجد دلالة إحصائية
مخيم	25	3	6	1	15		
قرية	8	1	2	0	3		
المجموع	64	10	25	4	29		

أوضحت النتائج الواردة في جدول (5.9) أن قيمة مربع كاي تساوي 3.476 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.271 وهي تعني عدم وجود علاقة بين نوع التجمع والدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

6- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين وجود ظروف اقتصادية دفعت لجريمة السرقة والسطو والدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو.

توضح بيانات الجدول (5.10) توزيع أفراد العينة وفق وجود ظروف اقتصادية دفعت لجريمة السرقة والسطو والدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو على النحو التالي:

جدول (5.10): العلاقة بين وجود ظروف اقتصادية دفعت لجريمة السرقة والسطو والدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو

وجود ظروف اقتصادية دفعت لجريمة السرقة والسطو	الدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو					دلالة الفروق بمربع كاي2	القيمة الاحتمالية (sig)
	الفقر	البطالة	تعاطي المخدرات	الانتقام	أخرى		
نعم	61	10	6	2	11	30.860	0.000 يوجد دلالة إحصائية
لا	3	0	19	2	18		
المجموع	64	10	25	4	29		

أوضحت النتائج الواردة في جدول (5.10) أن قيمة مربع كاي تساوي 30.860 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي تعني وجود علاقة بين وجود ظروف اقتصادية دفعت لجريمة السرقة والسطو والدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

7- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين المهنة قبل دخول السجن ومكان ارتكاب جريمة السرقة والسطو.

توضح بيانات الجدول (5.11) توزيع أفراد العينة وفق المهنة قبل دخول السجن ومكان ارتكاب جريمة السرقة والسطو على النحو التالي:

جدول (5.11): العلاقة بين المهنة قبل دخول السجن ومكان ارتكاب جريمة السرقة والسطو

المهنة	مكان ارتكاب الجريمة			دلالة الفروق بمربع كاي	القيمة الاحتمالية (sig)
	منطقة زراعية	منطقة مزدحمة سكانيا	منطقة قليلة السكان		
موظف حكومي	0	6	1	7.970	0.097 لا يوجد دلالة إحصائية
أعمال حرة	20	51	16		
تاجر	3	8	0		
قطاع خاص	1	7	1		
عاطل عن العمل	3	9	1		
مزارع	4	1	0		
المجموع	31	82	19		

أوضحت النتائج الواردة في جدول (5.11) أن قيمة مربع كاي تساوي 7.970 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.097 وهي تعني عدم وجود علاقة بين المهنة قبل دخول السجن ومكان ارتكاب جريمة السرقة والسطو عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

8- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$ بين العمر والجريمة التي سجن عليها الجاني.

يتضح من الجدول (5.12) توزيع أفراد العينة وفق العمر والجريمة التي سجن عليها الجاني على النحو التالي:

جدول (5.12): العلاقة بين العمر والجريمة التي سجن عليها الجاني

العمر	الجريمة التي سجن عليها الجاني		دلالة الفروق بمربع كاي	القيمة الاحتمالية (sig)
	سرقة	سطو		
أقل من 20 سنة	10	6	0.039	0.497 لا يوجد دلالة إحصائية
من 20 إلى أقل من 25 سنة	35	20		
من 25 إلى أقل من 30 سنة	23	12		
30 سنة فأكثر	17	9		
المجموع	85	47		

أوضحت النتائج الواردة في جدول (5.12) أن قيمة مربع كاي تساوي 0.039 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.497 وهي تعني عدم وجود علاقة بين العمر والجريمة التي سجن عليها الجاني عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

9- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$ بين المهنة قبل دخول السجن والجريمة التي سجن عليها الجاني:

يتضح من الجدول (5.13) توزيع أفراد العينة وفق المهنة قبل دخول السجن والجريمة التي سجن عليها الجاني على النحو التالي:

جدول (5.13): العلاقة بين المهنة قبل دخول السجن والجريمة التي سجن عليها الجاني

المهنة قبل دخول السجن	الجريمة التي سجن عليها الجاني		دلالة الفروق بمربع كاي	القيمة الاحتمالية(sig)
	سرقة	سطو		
موظف حكومي غزة	1	0	1.537	0.400 لا يوجد دلالة إحصائية
موظف حكومي رام الله	5	1		
أعمال حرة	53	34		
تاجر	8	3		
قطاع خاص	7	2		
عاطل عن العمل	8	5		
مزارع	3	2		
المجموع	85	47		

أوضحت النتائج الواردة في جدول (5.13) أن قيمة مربع كاي تساوي 1.537 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.400 وهي تعني عدم وجود علاقة بين المهنة قبل دخول السجن والجريمة التي سجن عليها الجاني عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

10- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$ بين المهنة قبل دخول السجن والدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو.

توضح بيانات الجدول (5.14) توزيع أفراد العينة وفق المهنة قبل دخول السجن والدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو على النحو التالي:

جدول (5.14): العلاقة بين المهنة قبل دخول السجن والدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو

المهنة قبل دخول السجن	الدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو					دلالة الفروق بمربع كاي2	القيمة الاحتمالية(sig)
	الفقر	البطالة	تعاطي المخدرات	الانتقام	أخرى		
موظف حكومي غزة	0	0	1	0	0	15.713	0.071 لا يوجد دلالة إحصائية
موظف حكومي رام الله	0	1	0	1	4		
أعمال حرة	44	7	17	2	17		
تاجر	3	2	3	0	3		
قطاع خاص	5	0	2	1	1		
عاطل عن العمل	10	0	1	0	2		
مزارع	2	0	1	0	2		
المجموع	64	10	25	4	29		

أوضحت النتائج الواردة في جدول (5.14) أن قيمة مربع كاي تساوي 15.713 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.071 وهي تعني عدم وجود علاقة بين المهنة قبل دخول السجن والدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

11- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$ بين المستوى التعليمي لمرتكب الجريمة والدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو.

توضح بيانات الجدول (5.15) توزيع أفراد العينة وفق المستوى التعليمي لمرتكب الجريمة والدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو على النحو التالي:

جدول (5.15): العلاقة بين المستوى التعليمي لمرتكب الجريمة والدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو

المستوى التعليمي لمرتكب الجريمة	الدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو					دلالة الفروق بمربع كاي2	القيمة الاحتمالية(sig)
	الفقر	البطالة	تعاطي المخدرات	الانتقام	أخرى		
أمي	3	1	3	1	0	19.324	0.015 يوجد دلالة إحصائية
ابتدائي	25	2	8	0	4		
اعدادي	15	2	4	1	8		
ثانوي	18	4	9	1	10		
دبلوم	0	1	0	0	5		
بكالوريوس	3	0	0	1	2		
دراسات عليا	0	0	1	0	0		
المجموع	64	10	25	4	29		

أوضحت النتائج الواردة في جدول (15.5) أن قيمة مربع كاي تساوي 19.324 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.015 وهي تعني وجود علاقة بين المستوى التعليمي لمرتكب الجريمة والدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

12- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$ بين المستوى التعليمي لمرتكب الجريمة ومكان ارتكاب الجريمة.

توضح بيانات الجدول (5.16) توزيع أفراد العينة وفق المستوى التعليمي لمرتكب الجريمة ومكان ارتكاب الجريمة على النحو التالي:

جدول (5.16): العلاقة بين المستوى التعليمي لمرتكب الجريمة ومكان ارتكاب الجريمة

المستوى التعليمي لمرتكب الجريمة	مكان ارتكاب الجريمة			دلالة الفروق بمربع كاي2	القيمة الاحتمالية (sig)
	منطقة زراعية	منطقة مزدحمة سكانيا	منطقة قليلة السكان		
أمي	0	8	0	6.380	0.193 لا يوجد دلالة إحصائية
ابتدائي	13	19	7		
اعدادي	8	18	4		
ثانوي	9	28	5		
دبلوم	1	3	2		
بكالوريوس	0	5	1		
دراسات عليا	0	1	0		
المجموع	31	82	19		

أوضحت النتائج الواردة في جدول (16.5) أن قيمة مربع كاي تساوي 6.380 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.193 وهي تعني عدم وجود علاقة بين المستوى التعليمي لمرتكب الجريمة ومكان ارتكاب الجريمة عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

الخاتمة

أولاً– النتائج:

1- بينت الدراسة الميدانية والاستطلاعية أن لجريمة السرقة والسطو العديد من العوامل السببية للجريمة منها الاسباب الاقتصادية والاجتماعية والدينية .

2- اتضح من خلال الدراسة أن جريمة السرقة والسطو في محافظات غزة في تزايد مستمر وإنْ كانت تتذبذب من سنة لأخرى فقد بلغت 612 جريمة سنة 2000م، ثم ارتفعت إلى 2143 جريمة سنة 2005م، ثم انخفض الى1586م جريمة سنة 2007م، ثم ارتفعت الى أن وصلت بشكل كبير وملحوظ عام 2015م فبلغت 8765 جريمة.

3- أكدت الدراسة الميدانية أن السبب الرئيس في ارتفاع جريمة السرقة والسطو هو الأوضاع الاقتصادية التي يمر بها سكان محافظات غزة والتي كانت تنتج من عدم توفر فرص عمل، وحصار خانق حيث أن نسبة 68.2% من أفراد العينة أكدوا أن السبب الرئيسي في ارتكابهم لجريمة السرقة والسطو هو الاوضاع الاقتصادية الصعبة والتي تتمثل في كل من الفقر والبطالة والديون المتراكمة .

4- أثبتت الدراسة الميدانية وجود علاقة واضحة بين درجات الحرارة على مستوى فصول السنة وبين جريمة السرقة والسطو في محافظات غزة حيث سَّجل فصل الشتاء أعلى نسبة من عينة الدراسة ارتكبوا جرائمهم في هذا الفصل حيث بلغت النسبة 50.8% والسبب في ذلك أن فصل الشتاء يكون فيه الليل اطول من النهار والسكان يكونون في بيوتهم وتقل نشر أفراد الأمن في أغلب المناطق .

5- تبين من الدراسة أن جريمة السرقة والسطو تتركز في محافظة غزة خلال سنوات الدراسة من العام 2000م وحتى عام 2015م حيث بلغت نسبة جريمة السرقة والسطو خلا لتلك الفترة ما نسبته 30.6% من إجمالي محافظات غزة والسبب هو الكثافة السكانية وأن محافظة غزة تتمتع بأنها مركز النشاطات التجارية والاقتصادية والمؤسسات الحكومية وغيرها.

6- أكدت الدراسة الميدانية أن هناك تباين واضح في عدد جرائم السرقة والسطو حسب توزيعها على مراكز الشرطة لعام 2015م فأثبت أن مركز النصيرات هو اعلى المراكز من حيث عدد الجرائم التي تقع في اختصاص كل مركز فبلغت 777 جريمة لعام 2015م وأدنى عدد للجرائم حسب مراكز الشرطة مركز شرطة القرارة حيث 43% للعام 2015م.

7- كما بينت الدراسة الميدانية أن مرتكبي جريمة السرقة والسطو معظمهم من فئة الشباب والتي تنحصر أعمارهم بين (20-25) عام، ويشكلون نسبة 41.7% أفراد العينة ذات المؤهل العلمي ما بين الامي والابتدائي والاعدادي والثانوي يشكلون 90.1% أما الفئات التعليمية الاكثر تعلماً فإنها سجلت ما نسبته 9.9% هم من المتعلمين .

8- اتضح من خلال الدراسة الميدانية أن جريمة السرقة والسطو تزداد مع انخفاض دخل الاسرة إذ تبين ما نسبته 65.2% من مرتكبي جريمة السرقة والسطو ينتمون لأسر ذات دخل أقلَّ من 1000شيقل شهريا.

9- ترتفع معدلات جريمة السرقة والسطو في المراكز الحضرية ومحافظات غزة حيث بلغت نسبة جريمة السرقة والسطو في المناطق المتحضرة 51.5% .

10- أظهرت الدراسة أن هناك تباين واضح في التوزيع الجغرافي لجريمة السرقة والسطو، فقد بلغ عدد جرائم السرقة والسطو 7865 جريمة لعام 2015 موزعة على جميع المحافظات بنسبة 29.5% في محافظة شمال غزة، وبنسبة 24.3% لمحافظة دير البلح، وبنسبة 22.1% لمحافظة غزة، وبنسبة 13.6% لمحافظة خانيونس، وبنسبة 10.5% لمحافظة رفح.

11- توجد علاقة ارتباط قوية بين الكثافة السكانية وأعداد الجرائم العامة، حيث بلغ معامل الارتباط 83.8% ومستوى دلالة 3.8% وهذا دليل على وجود علاقة ارتباط قوية بين الكثافة السكانية والجرائم العامة.

ثانياً- التوصيات:

1- تحسين الظروف الاقتصادية حيث أن لها تاثير كبير في معدلات الجريمة.

2- تحسين البيئة الطبيعية لما لها من ارتباط بمعدلات الجريمة.

3- تطوير الاجهزة الامنية ذات الصلة لمجتمع الجريمة بما يتناسب مع النمو الأفقي والرأسي المتسارع لمحافظات غزة.

4- العمل على زيادة افراد الامن وتزامنها مع زيادة أعداد سكان محافظات غزة.

5- تكثيف الدوريات السرية والرسمية وذلك في المناطق المكتظة بالسكان والتي تعاني من تدهورِ الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

6- الاهتمام بالإحصاء الجنائي في مراكز الشرطة وذلك للتعرف على حجم وأنماط الظاهرة الإجرامية.

7- الاهتمام بإرشاد وتوجيه الأبناء والاهتمام بهم منذ طفولتهم؛ لأن التدخل المبكر في توجيه الطفل يساعد على الابتعاد عن السلوك المنحرف.

8- على مؤسسات المجتمع المحلي من مدارس ومساجد وإعلام أن تهتم بدورها في توعية السكان بماهية السلوك المنحرف للابتعاد عنهم .

9- ضرورة الاهتمام بإحصائيات الجريمة ونشرها حيث يتسنى للباحثين دراستها وتصنيف جريمة السرقة والسطو وفق الحظر والريف والمخيم والاحياء كل من على حدة.

10- توفير متطلبات سوق العمل من مخرجات التعليم من حيث المؤهل والتخصص والمهارات المطلوبة.

11- يرى الباحث ضرورة اعادة توزيع مراكز الشرطة في محافظات غزة بما يتفق مع حجم السكان والكثافة السكانية في محافظات غزة.

12- العمل على تخطيط بعض الأحياء ذات الاسكان المتردي والتي تستقطب المجرمين اليها.

13- سرعة تطبيق الأحكام القضائية على المكومين الذين تثبت ادانتهم حيث أكدت الدراسات بأن كثير من أصحاب السوابق لا يتأثرون بالسجن.

14- على المشرَّع الفلسطيني أن يتخذ اجراءات عقابية أكثر صرامة؛ لردع المجتمع من ممارسة السلوك المنحرف.

المصادر والمراجع

قائمة المراجع

القرآن الكريم

أولاً- المراجع العربية:

أحمد ، عبد الرحمن توفيق. (2012م). *شرح قانون العقوبات القسم الخاص الجرائم الواقعة على الأموال*. ط1. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع .

أحمد، عبد الرحمن توفيق. (2006م). *دروس في علم الاجرام*. ط1. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع .

اسماعيل، محمد علي. (1995). دراسة في جغرافية المدن- الندوة العلمية عن جغرافية الجريمة. *المجلة الجغرافية المصرية*.

بدوي، عبد الرحمن عبد الله علي. (2003م). *التوزيع المكاني لمدينة الرياض وعلاقاتها بالخصائص البيئية للمكان* (رسالة ماجستير غير منشورة). اكاديمية نايف للعلوم الامنية، الرياض.

البدوي، عبد الله. (2003م) .*التوزيع المكاني للجريمة في مدينة الرياض وعلاقتها بانخفاض البيئة للمكان* (رسالة ماجستير غير منشورة). اكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

بهنام، رمسي. (1996م). *البوليس العلمي او في التحقيق*. (د.ط). مصر: منشأة المصارف بالإسكندرية للنشر.

جابر، محمد مدحت. (2002م). مسرح الجريمة منظور جغرافي لدعم دور الشرطة. *مجلة العلوم الاجتماعية بالكويت*، *30* (1)، 97-134.

جابر، الطاهر بدوي. (2008م). *الابعاد المكانية للجريمة بولاية كردفان ودراسة في الجغرافيا الاجتماعية*(رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الخرطوم، السودان.

جرادة، عبد القادر .(2012م). *جرائم السرقة والسطو والسلب في التشريع الفلسطيني* (الضفة الغربية، قطاع غزة). (د.ط). غزة: مكتبة افاق.

جرادة، عبد القادر. (2011م). *الجريمة تأصيلاً ومكافحةً دراسة تحليلية تأصيلية للعلوم الإجرامية*. ط2. غزة: مكتبة أفاق.

جرادة، عبد القادر. (2011م). *الجريمة تحايل ومكافحة، دراسة تحليلية للعلوم الاجرامية (علم المجرم – علم الضحية – علم الجزاء الجنائي)* .ط2. غزة: مكتبة افاق.

جعفر، محمد علي. (1993م). *الإجرام وسياسة مكافحته*. (د.ط). (د.م). دار النهضة العربية.

الجهاز المركزي للإحصاء. (2014م). *كتاب فلسطين الإحصاء السنوي*، رام الله ـ فلسطين .

الجهاز المركزي للإحصاء. (2015م). *كتاب فلسطين الإحصاء السنوي*، رام الله ـ فلسطين .

الحاج حسن، محمد توفيق محمد. (2007م). *أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية دراسة تحليلية لمدينة نابلس* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

حامد، كامل محمد حسين. (2010م). حكم *الاشتراك بالجريمة في الفقه الاسلامي* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح، نابلس.

حبيب، ابراهيم محمود. (2013م). *المقاومة الفلسطينية وأثرها على الامن القومي المصري*. ط1. غزة : مكتبة سمير منصور .

الحربي، سلطان بن عباد. (2012م). *الجريمة منطقة القصيم دراسة جغرافية* (رسالة ماجستير منشورة). جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، الرياض.

حسني، محمود نجيب. (1988م). *شرح قانون العقوبات القسم الخاص*. (د.ط). جامعة القاهرة: دار النهضة العربية.

الزواهرة، عمر. (2009م). *أثر المتغيرات الاقتصادية علي السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام* (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة مؤتة، السعودية.

الزين، ابراهيم محمد. (2007م). *الأثار الاقتصادية الناتجة عن ظاهرة النشل*. (د.ط). الرياض: جامعة نايف للعلوم الامنية.

السلطة الوطنية الفلسطينية وزارة الداخلية. (2002م). *التقرير الإحصائي الجنائي. غزة.*

السلطة الوطنية الفلسطينية وزارة الداخلية. (2003م). *التقرير الإحصائي الجنائي. غزة.*

السلطة الوطنية الفلسطينية وزارة الداخلية. (2005م). *التقرير الإحصائي الجنائي. غزة.*

السلطة الوطنية الفلسطينية وزارة الداخلية. (2006م). *التقرير الإحصائي الجنائي. غزة.*

السلطة الوطنية الفلسطينية وزارة الداخلية. (2008م). *التقرير الإحصائي الجنائي. غزة.*

السلطة الوطنية الفلسطينية وزارة الداخلية. (2009م). *التقرير الإحصائي الجنائي. غزة.*

السلطة الوطنية الفلسطينية وزارة الداخلية. (2010م). *التقرير الإحصائي الجنائي. غزة.*

السلطة الوطنية الفلسطينية وزارة الداخلية. (2013م). *التقرير الإحصائي الجنائي. غزة.*

السلطة الوطنية الفلسطينية وزارة الداخلية. (2014م). *التقرير الإحصائي الجنائي. غزة.*

السلطة الوطنية الفلسطينية وزارة الداخلية. (2015م). *التقرير الإحصائي الجنائي. غزة.*

السلطة الوطنية الفلسطينية. (2011م). *التقرير الإحصائي الجنائي. غزة*: وزارة الداخلية.

السلطة الوطنية الفلسطينية. (2012م). *التقرير الإحصائي الجنائي. غزة*: وزارة الداخلية.

شقفة، أشرف، وأبوعمرة، صالح. (2010م). محافظات غزة *دراسة في جغرافية الجريمة جرائم القتل*. (د.ط). الجامعة الاسلامية، غزة.

شوية، سيف الإسلام. (2007م). المقارنة السوسيو جغرافية لظاهرة الجريمة – *مجلة العلوم الإنسانية*، (12) 179-193.

صالح، نائل عبد الرحمن. (1996م). *الجرائم الواقعة على الاموال*. ط1. عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

طوطح، جميل وصفي. (2015م). *جرائم القتل في محافظات غزة دراسة في جغرافية الجريمة* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الاسلامية، غزة.

طوقان، عوني يعقوب. (2012م). *التوزيع المكاني للجريمة في مدينة نابلس* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

عالية، سمير. (1998م). شرح *قانون العقوبات القسم* العام. (د.ط). بيروت: المؤسسة الجامعية الدراسات والنشر والتوزيع.

العاني، ومحمد شلايل، وطوالبة، علي حسن. (1998). *علم الإجرام والعقاب*. ط1. عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع.

العايدي، رامز احمد. (2011م). *الوجيز في علم الإجرام والعقاب*. (د.ط). غزة: كلية الشرطة .

عبد الجليل، محمد مدحت جابر. (1995م). *جغرافيا الجريمة*. (د.ط). القاهرة: الجمعية الجغرافية المصرية .

عبد الجليل، محمد مدحت. (2002م). *مسرح الجريمة منظر جغرافي لدعم دور الشرفة في المدن الخليجية*. (د.ط). القاهرة: مركز البحوث والدراسات العربية.

عبد المنعم، سليمان. (1996م). *اصول علم الاجرام والجزاء*. (د.ط). لبنان: جامعة بيروت العربية.

العجرمي، سعيد جميل. (2012م). *حقوق المجني عليه*. ط1. (د.م): دار الحامد للنشر والتوزيع .

العراش، عبد الله أحمد. (2013م). قرائية اجتماعية معاصرة من النظريات الغير للجريمة والانحراف، موقع المنشاوي للدراسات والبحوث www.minshawi.com

عسيري، أحمد بن عايض أحمد. (2004م). *دور التصميم العمراني للمناطق السكنية في الحد من الجريمة من وجهة نظر السكان ورجال الامن* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض.

عطية، طارق ابراهيم. (2012م). *شرح الجريمة في ضوء القواعد الإجرائية والاساليب الفية*. (د.ط). القاهرة: أكاديمية الشرطة بجامعة اسيوط.

العمر، مقر خليل. (1992م). *الانماط المكاني للجريمة في العراق*. ط1. بغداد: مركز البحوث والدراسات.

عوض، محمد، وأبو عامر، محمد زكي. (1989م). *مبادئ علم الاجرام والعقاب*. (د.ط). (د.م): الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

غالية، سعيد. (1998م). *شرح قانون العقوبات القسم العام*. (د.ط). بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

فراجي، أمينية. (2012م). *تأثير تكافؤ المستوي التعليمي بين الزوجين علي تربية الأبناء* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة العقيد أكلي، الجزائر .

القحطاني، ذعار بن ناصر. (2008م). *الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأحداث سارقي السيارات* (رسالة ماجستير منشورة). جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض .

القحطاني، محمد بن رشاد. (2002م). *الخصائص الاجتماعية والديمغرافية لمتعاطي المخدرات في المجتمع السعودي* (رسالة دكتوراه منشورة). جامعة تونس، تونس .

القحطاني، محمد ناجي. (2010م). *جرائم القتل: عواملها واثارها الاجتماعية دراسة ميدانية على مدينة ابها في المملكة العربية السعودية* (رسالة ماجستير منشورة). جامعة مؤتة، السعودية.

القريش، غني ناصر. (2011م). *علم الاجرام*. ط1. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع .

القهوجي، علي عبد القادر. (1987م). *علم الإجرام وعلم العقاب*. (د.ط). بيروت: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

محيا، ناصر بن متعب. (2003م). *العلاقة بين النمو السكاني والكثافة السكانية والجريمة، دراسة تطبيقية على مراكز الشركة بمدينة الرياض* (رسالة ماجستير منشورة). أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض.

المرصفاوي، حسن صادق. (1991م). *قانون العقوبات الخاص*. (د.ط). الاسكندرية: منشأة المعارف.

المرواني، نايف بن محمد. (2011م). *جريمة السرقة، ودراسة نفسية اجتماعية*. ط1. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الجنائية.

المشهداني، اكرم عبد الرازق، والبكري، نشأت بهجت. (2009م). *موسوعة علم الجريمة والبحث الإحصائي الجنائي في القضاء والشرطة* والسجون. (د.ط). عمان: دار الثقافة للنشر.

المشهداني، محمد أحمد. (2011م). *أصول علمي الإجرام والعقاب*. ط3. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

مطر، كامل ديب. (2015م). *محاضرات في علم الاجرام والعقاب*. (د.ط). عزة: جامعة فلسطين.

المطرفي، محمد بن سليم. (1999م). *جغرافيا السرقة في مدينة مكة المكرمة* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة ام القرى، مكة المكرمة.

المعبودي، محمد علي عايض. (1996م). *الخليفة التربوية والاجتماعية في المنطقة الغربية من المملكة العربية السعودية* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة ام القرى، السعودية.

منصور، عادل عبد القادر. (2004م). *الأبعاد الجغرافية للجريمة في محافظات غزة "دراسة في جغرافية الاجتماعية* (رسالة دكتوراه غير منشورة). معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

المنقوري، حامد الطاهر بدوي (2008م). *الأبعاد المكانية للجريمة بولاية كردفان* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الخرطوم، السودان .

المهدي، السيد. (1993م). *مسرح الجريمة ودلالته في تحرر شخصية الجاني*. (د.ط). الرياض: المركز العربي للدراسات الاجنبية والتدريب بالرياض.

النجار، وسام محمد. (2012م). *جريمة تعاطي المخدرات في محافظات غزة* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة .

نوري، سعدون عبد الله. (2011م). *العوامل الاجتماعية المؤثرة في الجريمة، دراسة ميدانية لأثر العوامل الاجتماعية التي تؤدي الى ارتكاب الجريمة في مدينة الرمادي. مجلة جامعة الانبار الإنسانية*، (1)، 132-160.

الوريكات، محمد عبد الله. (2009م). *اصول علمي الاجرام والعقاب*. ط1. الأردن: جامعة عمان.

الوريكات، محمد عبدالله. (2010م). *مبادئ علم الإجرام*. ط1. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع

الوريكات، محمد عبد الله. (2012م). *مبادئ علم الإجرام* . ط2. عمان: إثراء للنشر والتوزيع .

وزير، عبد العظيم مرسي. (1993م). *شرح قانون العقوبات جرائم الاعتداء على الأموال*. (د.ط). مصر: جامعة المنصورة .

الوليد، ساهر ابراهيم. (2008م). *مبادئ علم الاجرام*. ط1. غزة: جامعة الأزهر.

الوليد، ساهر ابراهيم. (2009م). *مبادئ علم الاجرام*. ط1. غزة : جامعة الازهر.

الوليد، ساهر إبراهيم. (2011م). *الأحكام العامة في قانون العقوبات الفلسطيني*. ط2. غزة.

الوليد، ساهر ابراهيم. (2014م). *الأحكام العامة في قانون العقوبات الفلسطيني*. ط2. غزة: جامعة الازهر.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

Catalano, Paul. (2000). *Applying Geographical analysis to said Crane Investigating to predict the location of future targets and determine offender residence*. Austria: University of waste

Larue, Elise. (2013). Patens of crime and universities: *A spatial Analysis of Burglary, Robbery and Motor Vehicle Theft patterns surrounding University in Ottawa*. Canada: Simon Fraser University

مـلاحـق الدراســة

بسم الله الرحمن الرحيم

أخي المبحوث

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إن الاستبانة التي بين يديك الآن تهدف الى الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لإعداد رسالة ماجستير بعنوان:

جريمة السرقة والسطو في محافظات غزة

(دراسة في جغرافية الجريمة)

وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير من كلية الآداب بالجامعة الإسلامية غزة، تخصص جغرافيا، لذا فالمرجو منك الإجابة على أسئلة هذه الاستبانة بكل دقة حيث أن إجابتك ستكون عوناً لنا في إتمام هذه الدراسة

أخي المبحوث:

إن ما ستدلي به من معلومات وبيانات سوف تعامل بسرية تامه ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي

شاكراً لك حسن تعاونك

هذا والله من وراء القصد

الباحث

وسيم أحمد مبارك

أولاً: المعلومات الشخصية لمرتكبي جرائم السرقة والسطو.

1) العمر: ( )

2) مكان الإقامة

محافظة شمال غزة ( ) محافظة غزة ( ) محافظة دير البلح ( )

محافظة خانيونس ( ) محافظة رفح ( )

3) نوع التجمع

حضر( ) مخيم ( ) قرية ( )

4) المواطنة

لاجئ ( ) مواطن ( )

5) نوع السكن

شقة ( ) منزل اسبست ( ) منزل اسمنت ( )

منزل زينكو ( ) فيلا ( )

6) عدد الغرف في المنزل؟

غرفة ( ) غرفتان ( ) ثلاث غرف ( ) اربع غرف ( )

خمسة غرف فاكثر( )

7) ملكية السكن

ملك ( ) ايجار ( ) اخرى ( )

ثانياً: الخصائص الاقتصادية لمرتكبي جرائم السرقة والسطو

1) المهنة قبل دخول السجن

موظف حكومي غزة ( ) موظف حكومي رام الله ( ) أعمال حرة ( )

تاجر ( ) قطاع خاص ( ) عاطل عن العمل ( ) مزارع ( )

2) معدل الدخل الشهري بالشيقل ( )

3) هل يعمل أحد الوالدين:

الأب ( ) الأم ( )

كلاهما ( ) لا يعملان ( )

ثالثاً: الخصائص الاجتماعية والأسرية لمرتكبي جريمة السرقة والسطو .

1) الحالة الاجتماعية .

متزوج ( ) أعزب ( ) ارمل ( ) مطلق ( )

2) اذا كنت متزوج، هل طلقت زوجتك بعد ارتكابك جريمة السرقة أو السطو؟

نعم ( ) لا ( )

3) اذا كنت متزوج هل لديك أولاد ؟

نعم ( ) لا ( )

4) اذا كانت الاجابة بنعم، كم عدد أفراد أسرتك؟

واحد ( ) اثنين ( ) ثلاث أفراد ( )

أربع أفراد ( ) خمس أفراد ( ) ستة أفراد فأكثر ( )

5) من المعيل لأسرتك بعد دخول السجن ؟

لا يوجد معيل ( ) مؤسسات ( )

الوالدين ( ) الاقارب ( )

6) مع من كنت تعيش قبل دخول السجن ؟

الوالدين والأخوة ( ) الزوجة والابناء ( ) بمفردك ( )

مع الأصدقاء ( ) مع الوالدين والزوجة والأبناء( )

7) ما هو مستواك التعليمي؟

امي ( ) ابتدائي ( ) اعدادي ( ) ثانوي ( )

دبلوم ( ) بكالوريوس ( ) دراسات عليا ( )

8)هل والدك على قيد الحياة.

نعم ( ) لا ( )

9) المستوى التعليمي للوالد؟

امي ( ) ابتدائي ( ) يقرأ ويكتب ( ) اعدادي ( )

ثانوي ( ) دبلوم ( ) جامعي فما فوق ( )

10) هل أمك مطلقة ؟

نعم ( ) لا ( )

11) هل يوجد مشاكل عائلية عايشتها ورأيتها بين والديك ؟

نعم ( ) لا ( )

13)هل كان لهذه المشاكل دور في ارتكاب الجريمة .

نعم ( ) لا ( )

14)هل هناك ظروف اقتصادية دفعتك لجريمة السرقة والسطو؟

نعم ( ) لا ( )

15) اذا كانت الاجابة نعم،ما هي الظروف الاقتصادية التي دفعتك لارتكاب الجريمة؟

الفقر ( ) البطالة ( ) الديون المتراكمة ( )

أعباء الأسرة ( ) أخرى ( )

16)هل والدتك على قيد الحياة ؟

نعم ( ) لا ( )

17) المستوى التعليمي للوالدة

امية ( ) تقرأ وتكتب ( ) ابتدائي ( ) اعدادي ( )

ثانوي ( ) دبلوم ( ) جامعي فما فوق ( )

18)هل تشعر ان هناك ضعف في الوازع الديني لدى والديك؟

نعم ( ) لا ( )

19) هل لوالديك سوابق جنائية؟

نعم ( ) لا ( )

20)ادا كان الجواب نعم،حدد السابقة الجنائية؟

سرقة ( ) سطو ( ) قتل ( ) تزوير ( ) نصب ( )

اخلاقية ( ) تعاطي المخدرات ( ) شجار( ) اخرى ( )

رابعا: بيانات خاصة بمرتكبي جرائم السرقة والسطو.

1)وقت ارتكاب الجريمة؟

ليلا ( ) نهارا ( )

2) اذا كان الجواب ليلا، ما هو السبب؟

التستر في الظلام ( ) غياب افراد الامن ( )

توقف حركة السكان ( ) اخرى ( )

3)اذا كانت الجريمة نهارا، ما هو سبب ذلك؟

غياب افراد الامن ( ) غياب السكان ( ) لم يكن سبب ( )

4) في أي فصل من السنة حدثت الجريمة؟

شتاء ( ) ربيع ( ) خريف ( ) صيف ( )

5) هل كان هناك تخطيط مسبق لارتكاب الجريمة؟

نعم ( ) لا ( )

6)هل قمت بالجريمة لوحدك؟

نعم ( ) لا ( )

7) ادا كانت الاجابة لا، كم عدد الاشخاص ممن ارتكبوا معك الجريمة ؟

شخص ( ) شخصين ( ) 3اشخاص ( ) اكثر من ذلك ( )

8)هل ندمت على قيامك بالجريمة؟

نعم ( ) لا ( )

9) كيف تم القبض عليك؟

متلبس ( ) قمت بتسليم نفسك ( ) تم كشفك بطرق اخرى ( )

10)اين ارتكبت الجريمة؟

منطقة زراعية ( ) منطقة مزدحمة سكانيا ( ) منطقة قليلة السكان ( )

11) اين وقعت الجريمة ؟

ريف ( ) حضر ( ) مخيم ( )

12) المكان الدي ارتكبت فيه الجريمة بعيد من مكان سكناك؟

نعم ( ) لا ( )

13) حدد لي المكان بالضبط التي ارتكبت فيه الجريمة أي محافظة ( )

14) ماهي الجريمة التي سجنت عليها؟

سرقة ( ) سطو ( )

15) ما هو الدافع لارتكاب الجريمة؟

الفقر ( ) البطالة ( ) تعاطي المخدرات ( ) الانتقام ( ) اخرى ( )

16) ما هي صلتك بالمجني عليه؟

جارك ( ) قريبك ( ) صديقك ( ) لا توجد معرفة ( )

مسؤولك في العمل ( ) زميلك في العمل ( )

17)هل تم محاكمتك على الجريمة؟

نعم ( ) لا ( )

18) طبيعة الحكم؟

اقل من عام ( ) من عام الى ثلاث اعوم ( ) اكثر من 3 أعوام ( )

19) ما هي نظرة المجتمع تجاهك؟

خوف وحذر ( ) احترام ( ) كراهية ( ) اخرى ( )